٧٥

۷۰

۱

شماره
۵۷۶
فهرست

۹۸۸۱

۱ — کواکب الاعراب

۲ —

۳ — الشافی [illegible]

قاخ ۹۹
۴

ببخشش کوکب بها پرتو بها تا ابد تابد بر ابنای کبریا

وبه بسم الله الرحمن الرحیم اعتمادی

الحمد لله الذی رفع السموات بلا عمد ونصب فیها

الکواکب بالاوتاد وخفض الارضین علی حد

ماجد المفیض علی من نحاه وقصده سبحانه

عفوه وغفرانه المغنی بواسع فضله واحسانه

من افتقر لجوده واحسانه والصلوة

والسلام علی الخطیب بالقرآن المبین

معانیه بافصح بیان محمد الذی بعثه

اعرابا لشریعته ونصبه خلفاء اماما

لجنته ونعته بصفات الکمال واکد ذلک

بفصل الخطاب والحكمة وعطف على الانام عموما بالنبي

فكما كان الخبر للعالمين رحمة وعلى آله المصطفين الاخيار

الذين اورثهم الله علم الكتاب الحجة بجامع

على الذي جعله حاميا للنبوة وهاديا للامة

وبابا للعلم فقال انا مدينة العلم وعلي بابها وانت

بمنزلة هرون من موسى اللهم وال من والاه وعاد

من عاداه اما بعد فيقول المفتقر الى رحمة

ربه الغني موسى بن عزيز الله الموسوي الحسيني الجزائري

الاصل وطنا والخرم ابادي الفيلي مولدا ومسكنا ختم الله

مع اتحادهما الاطهار ان هذا المختصر في النحو يحتوي على اكثر

قواعده واهم مقاصده قد انتظم فيه جل فوائده ومعظم فوائد

الفن نحو دقيقة عبقرية نحو الجوهري ونحو جلة من العلماء

العاملين فجاء بحمد الله كتابا مستغنيا عن غيره من الكتب المؤلفة

في هذا العلم جامعا للاختصار والاقتصار مع كمال التنقيح مرتبا على مقدمة

وخاتمة التوضيح وسميته بكواكب الاعراب ورتبته على مقدمة

وثلثة ابواب والله الموفق والمعين وبه نستعين المقدمة

النحو علم بقواعد اذ يعرف بها احوال اواخر الكلم اعرابا وبناء

وغايته حفظ الانسان لسانه على الصواب لئلا يقع في الخطاء

وموضوعه الكلمة والكلام وقيل هو الكلمة فقط وقيل هو الكلام

وواضعه الامام وقيل ابو الاسود باذنه تحديد الكلمة

لفظ دال على معنى مفرد بالوضع وانواعها ثلثة الاسم والفعل

والحرف للعقل والسنة والاستقراء والكلام هو القول

المركب المفيد بالقصد والاسناد وهو النسبة بين كلمتين

اسندت احديهما الى الاخرى ولا يمكن الا في الاسم والاسم

وفي الفعل والاسم الباب الاول في الكلمة وفيه مقاصد

ثلث المقصد الاول في الاسم وهو ما دل على معنى في نفسه

دالة بتجرده عن الاقتران ويتميز بالجر وقوله والله ما ليلى بنام
صاحبه مئاول وكذا قولهم والله ما هي بنعم الولد ونعم السير
على بئس العير على اختلاف فيهما والاسناد اليه ونحو ضربوا
نعم الفاضل واذا قيل لهم آمنوا مئاول وحرف التعريف ونحو
والتنوين

غير ما لحق القافية المطلقة بدلا عن حرف الاطلاق او
المقيدة وقوله الام على لو وان كنت عالما باذنابه لعلمه
نفتني او ثلاثة يردوعه والنداء والاضافة والتثنية والجمع
والتصغير والكناية عنه بالضمير ونحو زيد ضربته ومن
كنت كان شر الدو والمكنى عنه مصدر المدلول عليه بالفعل
دونه وفي هذا المقصد مقدمة ومباحث اما المقدمة
ففي الاعراب وهو اثر ظاهر او مقدر يجلبه العامل في آخر
الكلمة وهو الرفع والنصب والجر والا ... البا، فالاسم

يرفع بالضمة وينصب بالفتحة ويجر بالكسرة اذا كان جمعا
بالالف والتاء وبالفتحة اذا كان غير منصرف ويرفع بالواو
الواو وينصب بالالف ويجر بالياء اذا كان من الاسماء الستة
مفردة مكبرة مضافة لغير ياء المتكلم وينصب ويجر بالياء
المكسور ما قبلها اذا كان جمعا مذكرا سالما او لحقا به ويرفع
بالالف وينصب ويجر بالياء المفتوح ما قبلها اذا كان
مثنى او لحقا به فانه سلف والاعراب المقدر يكون في المقصور
والمضاف الى ياء المتكلم مطلقا الا في التثنية والجمع المذكر
السالم الا في المضاف فجره وفي المنقوص رفعا وجرا وفي
فعل المضارع المعتل بالالف رفعا ونصبا وفي المعتل بالواو
رفعا المبحث الاول في المعرب وهو ما يتغير آخره لعامل
لفظا او محلا وهو منصرف وغير منصرف فالمنصرف ما يسمى
حركات الاعراب مع التنوين وغير المنصرف ما فتحه لكسر عنه

الجر والتنوين لاشتماله على علتين من العلل التسع او
واحدة تقوم مقامهما وقد نظم العلل موانع صرف الاسم
تسع عجمة وجمع وتانيث وعدل ومعرفة كذاك وزن افعل
والتاسع صفة ثنتين منها تمنع الصرف هكذا بواحدة
نابت وقالوا ضعفة العجمة كون الكلمة من غير الاوضاع
العربية وشرطها علمية في العجمة وزيادة على الثلثة واشتراط
تحرك الاوسط ليس بصواب عند الاكثر ونوح ولوط منصرف
على الاصح لخفاء وسكون احد السببين قال الله تعالى
انا ارسلنا نوحا وقال ايضا الا آل لوط نجيناهم بسحر وعجمة
الاسم تعرف بخروجه عن ابنية العرب كاسمعيل ونقل
الائمة وان يجتمع فيه ما لا يجتمع في كلام العرب كالجيم
والصاد كصولجان او القاف كجنبق او الكاف كسكرجه

جه

9

والجمع يقوم مقام علتين وشرطه ان يكون على صيغة لا
يكون عليها الآحاد وهو نوعان مفاعل كمساجد ومفاعيل
كمصابيح والمنقوص منه في الرفع والجر كقاض وفي انصراف
الاسم وعدمه في هاتين الحالتين خلاف وحضاجر غير منصرف
للاصل وكذا سراويل والتانيث بالالف يقوم مقام علتين
وبالتاء شرطه العلمية وشرط وجوب التانيث في المعنوي
الزيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز فيه
الوجهان وزينب وسقر وماه وجور غير منصرف والعدل
وهو تحويل الاسم عن حالته الى حالة اخرى مع بقاء معنى الاصلي
فان دل عليه دليل سوى منع الصرف فتحقيقي كثلث ومثلث
الى عشار ومعشر واخر جمع وسحر والا فتقديري كعمر
وزفر ونحوهما وباب قطام في لغة تميم والمعرفة شرطها ان

العلمية والالف والنون المزيدتان ان كانتا في اسم فشرط
تاثيره العلمية وان كانتا في وصف فشرط تاثيره عدم قبوله
التاء وقيل وجود فعلى فندمان منصرف وسكران ممتنع
ورحمن مختلف فيه والتركيب المزجي الذي لم يختم بويه شرطه
تاثيره العلمية كبعلبك ووزن الفعل شرطه ان يكون
الاسم على وزن خاص في الفعل او يكون في اوله زيادة
كزيادته بشرط عدم قبوله التاء فيعمل منصرف واحمر ممتنع
والوصف شرطه ان يكون اصلية غير قابل للتاء ولهذا
صرف اربع في مررت بنسوة اربع ويجوز صرف جميع الباب
مع اللام والاضافة وللضرورة والتناسب ومما كان
احد سببيه او اسبابه العلمية اذا نكر صرف وطريق التنكير
ان يتاول العلم بواحد من الجماعة المسمين بهذا الاسم

باب نبدا النحو ويكون صاحب العلم مشهورا بمعنى من
المعاني فيحصل عين اسم الجنس الدال على ذلك المعنى نحو لكل
فرعون موسى ثم المعرب المنصرف اما مرفوع واما منصوب
واما مجرور فيقع الكلام في ثلثة انواع النوع الاول
المعرب المنصرف المرفوع وهو اربعة عشر ما يرفع بالنواسخ الاول
الفاعل وهو ما اسند اليه فعل معلوم او شبهه مقدم عليه
بالاصالة وهو مظهر ومضمر فالمظهر كزيد في ضرب زيد والمضمر
بارز ومستتر فالبارز كتاء ضربت ونحوها والمستتر فواجب
وجائز فالواجب في فعل المضارع المبدوء بالتاء الخطاب للواحد
او بالهمزة او بالنون وفعل الامر في الواحد المذكر وفعل الاستثناء
وفعل التعجب والجائز في نحو زيد قام احمد يقوم تذكرة
فيها تبصرة يجرد الفعل من علامتي التثنية والجمع وان
كان فاعله مثنى او مجموعا نحو قام اخواك وقام اخوتك

وقام نسوة قال الله تعالى رجلان وقال الظالمون وقال
نسوة ونحو اكلوني البراغيث وقوله تعم يتعاقبون فيكم ملائكة
بالليل وقول الشاعر راين الغواني الشيب لاح بعارضي
فاعرضن عني بالخدود النواضر شاذ مسئلة ويؤنث الفعل
مع الفاعل المؤنث ان كان ضميرا مستترا مطلقا كهند قامت
والشمس طلعت وان كان ظاهرا فمع المجازي يجوز
فيه الوجهان نحو طلعت او طلع الشمس ومع الحقيقي يجب
التانيث اذا لم يكن بينهما فاصل ومع الفصل بالا يختار
التذكير كما في باب نعم وبئس وبغيرها يختار التانيث
نحو ضربت في الدار هند تكملة والاصل ان يتقدم
الفاعل على المفعول ويجب ذلك اذا كانا مقصورين
ولم يكن قرينة تدل على احدهما او كان الفاعل ضميرا متصلا

او وقع

او وقع المفعول بعد الا او ما بمعناها وقد يتقدم المفعول
على الفاعل جوازا كقوله تعالى ولقد جاء آل فرعون النذر
ووجوبا في الثلث اذا كان المفعول ضميرا متصلا وهو
غير متصل او وقع الفاعل بعد الا او ما بمعناها او
اتصل بالفاعل ضمير يرجع الى المفعول ولا يتقدم الفاعل
على الفعل لالتباسه بالمبتدا لكن المفعول قد يتقدم
جوازا كقوله تعالى فريقا هدى ووجوبا في الثلث اذا كان
بما له الصدر نحو ايا ما تدعو وقد يحذف الفعل وحده
اما جوازا كزيد لمن قال من قام ووجوبا في الثلث كقوله تعالى
وان احد من المشركين استجارك ومع الفاعل اذا قام
قرينة كنعم لمن قال اقام زيد الثاني نائب الفاعل
وهو مفعول اقيم مقام الفاعل في جميع احكامه وصيغته

فعل فعلا او يفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت
ولا الثالث من باب اعلمت ولا المفعول له ولا المفعول
معه ولا الحال ولا التمييز خلافا للكسائي ولا يجوز
نيابة الظرف ولا الجار والمجرور ولا المصدر المختص
اذا وجد المفعول به بعينه هو والا فالجميع سواء نحو
ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في
داره والاول من باب اعطيت اولى من باب الثاني في
الثالث الرابع المبتدأ والخبر فالمبتدأ هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة
الواقعة بعد حرف نفي او استفهام رافعة لظاهر او
ما يجري مجراه فان تطابقا في الافراد يجوز الكون

والخبر

والخبر هو المجرد المسند الذي يتم به مع المبتدأ الفائدة
وهو مشتق وجامد فالمشتق لا بد له من رابط وهكذا
اذا كان جملة او شبهها والجامد لا يحتاج الى ذلك
ويطابق المبتدأ ان كان مشتقا رافعا لضميره والا
فلا يطابقه والاصل تقديم المبتدأ على الخبر ويجب ذلك
اذا خيف اللبس نحو الله ربنا او كان الخبر فعلا رافعا لضمير
المبتدأ المستتر نحو زيد قام او وقع الخبر بعد الا او معناها
نحو وما محمد الا رسول او كانا معرفتين نحو زيد المنطلق
او كان المبتدأ مما له الصدر نحو من في الدار ويجب
العكس اذا وقع المبتدأ بعد الا او معناها نحو ما عندك
الا دينار او كان الخبر لازم الصدر نحو اين زيد او كان
في المبتدأ ضمير يرجع الى ملابس الخبر نحو في الدار صاحبها

ولا يكون نكرة الا مع الفائدة وقد يحذف المبتدأ لقيام
قرينة جوازا مثل في الدار لمن قال اين زيد ووجوبا
اذا اخبر عنه بنعت مقطوع او بمخصوص نعم او بمصدر
بدل من اللفظ بفعله او بصريح القسم وقد يحذف
الخبر ايضا اما جوازا كزيد لمن قال من عندك او وجوبا
في الثلاث اذا كان المبتدأ قبلها او المعية والخبر مشتملا
على الفائدة نحو كل صانع وما صنع او بعد لولا نحو لولا
علي لهلك عمر ومقسما به وخبره القسم نحو لعمرك
لا اؤمن او كان المبتدأ مصدرا صريحا او مبنيا على
منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو ضربي
زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا ويجوز الاخبار

باثنين

باثنين او باكثر عن مبتدأ واحد سواء كان الاثنان
في المعنى واحدا او لا فائدة اذا تضمن المبتدأ معنى
الشرط صح دخول الفاء على خبره وذلك في الموصول الذي
حصلت صلته جملة فعلية او ظرفية والنكرة الموصوفة
باحدهما والاسم المضاف الى احدهما نحو الذي ياتيني او
في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله
درهم وكل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وتمنع ذلك ليت ولعل وباب كان وباب علمت
تكميل ينسخ اعراب المبتدأ والخبر افعال وحروف
اما الافعال فاربعة الاول الافعال الناقصة ترفع
المبتدأ اسما لها وتنصب الخبر خبرا لها وهي كان وصار

وامسى واضحى وظل وبات وصار ومازال ومانفك
ومافتئ ومابرح ومادام وليس والحق بها آض وعاد
وغدا وراح وكذا جاء وقعد ويجوز تقديم خبرها
على اسمها في الجميع وعليها الا على ليس وعام وماكان
معها ما النافية وترد الخمسة الاول بمعنى صار
وغير ليس وفتئ وزال يجوز التمام نحو وان كان
ذو عسرة وحين تمسون وحين تصبحون مادامت
السموات والارض وتختص كان بجواز زيادتها
متوسطة نحو كيف نكلم من كان في المهد صبيا
وحذف النون من مضارعها المجزوم بالسكون ان لم يليها
ضمير نصب ولا ساكن نحو لم اك بغيا وحذفها

اما بعدها

اما بعدها نحو اما انت منطلقا او مع احد معموليها
وبقلة بعد ان ولو كثيرا نحو ان خيرا فخير ان شرا فشر او
مضروبين او مختلفين وتعوضها نحو التمس ولو كان خاتما
من حديد او معها نحو افعل هذا اما لا اي ان كنت
لا تفعل غيره فافعل هذا ان بدلا عوضا عن المحذوف
تنبيه غير الماضي منها يعمل عمله وليس في ليس تصرف
فائدة انما سميت تلك الافعال الناقصة لانها
لا تتم بالمرفوع بعده كسائر الافعال لانها تدل على الزمان
دون الحدث الثاني افعال المقاربة وهي كاد وكرب
واوشك للمقاربة الخبر واخلولق وعسى وحرى للرجاء
وانشا وطفق وجعل واخذ وعلق للشروع وعملها كعمل كان
الا ان الزم في خبرها المضارع الرافع لضمير الاسم الا ما شذ

[illegible]

وفي خبر افعال الشروع ممتنع ويختص عسى واخلولق
واوشك باستغنائهن عن الخبر واذا تقدم عليها اسم
اسندت الى ضميره فيجوز الوجهان ويظهر اثر التقدير في
حال التانيث والتثنية والجمع تتمة لا يستعمل
غير الماضي منها الا كاد ويوشك وموشك الثالث
افعال القلوب وهي علم ورأى والفى ووجد ودرى
وتعلم بمعنى اعلم لليقين ويستعمل الاولان في الظن ايضا
وحسب وظن وخال وزعم وعد وحجى وجعل وهب
للظن وقد يستعمل الثلثة الاولى في اليقين واُلحق
بها اعطى وكسى وسمى تنصب المبتدا والخبر مفعولين لهما
ويجوز حذفهما او احدهما مع القرينة على الاصح نحو
ظننت قائما لمن قال كيف ظننت وظننت زيدا

لمن قال من ظننته قائما وقيل لا يجوز الاقتصار على احدهما
فائدة ويلغين برجحان ان تأخرن نحو زيد عالم ظننت و
مساواة ان توسطن نحو زيد ظننت عالم واذا [illegible]
ما يلازم الصدر بطل عملهن لفظا ويسمى ذلك تعليقا
تتميم وترد هذه الافعال لمعان اخر فلا تتعدى الى
المفعولين وهي علم بمعنى عرف وظن بمعنى اتهم ورأى بمعنى
ابصر وحجى بمعنى قصد ووجد بمعنى اصاب وزعم بمعنى كفل
تذنيب يتعدى الى ثلثة مفاعيل رأى وعلم اذا صارا
ارى واعلم وكذا انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث وحكم
الثاني والثالث منها حكم الاول والثاني من افعال القلوب
الرابع افعال التصيير وهي جعل ورد وترك واتخذ وصير وهب
وعملها كعمل افعال القلوب وحكمها كحكمها الا في الالغاء والتعليق

فانهما لا يجوزان فيها واما الحروف الناسخة فثلثة الاول
الحروف المشبهة بالفعل وهى انّ وانّ للتاكيد ولكنّ للاستدراك
وكانّ للتشبيه او الظن وليت للتمنى ولعل للترجى والاشفاق
او التعليل وعملها عكس عمل كان فينصبن المبتدا اسما لهن
ويرفعن الخبر خبرا لهن ان لم يقترن بهن ما الكافة نحو انما
الله اله واحد الا ليت فيجوز اعمالها واهمالها والروح يصح دخولهن
على الافعال نحو قل انما يوحى وكانما يساقون ولا يجوز تقديم
خبرها على اسمها الا اذا كان ظرفا وشبهه نحو ان لدينا انكالا
وجحيما وان فى ذلك لعبرة وتخفف ان المكسورة فتعمل
قليلا نحو وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم وتهمل كثيرا
فتلزمها اللام فرقا بينها وبين ان النافية الا اذا دل

عليها قرينة وتدخل على الجملة الاسمية دائما والفعل الماضى
الناسخ غالبا وعلى المضارع الناسخ كثيرا وعلى الماضى غير الناسخ
وعلى المضارع غير الناسخ شاذا وانّ المفتوحة قد تخفف
وتعمل ويكون اسمها ضمير الشان محذوفا وخبرها جملة فان وقع
بعدها فعل متصرف غير دعاء اختير الفصل بينها وبين الفعل
بحرف التنفيس او النفى او بقد او بلو وتخفف كانّ فتعمل
ويقل ذكر اسمها واذا وقع خبرها فعلا وجب ان يفصل منها بلم
او قد وتخفف لكنّ فتهمل وجوبا خلافا ليونس والاخفش
تذنيب تكسر همزة انّ ان لم يجز حلول المصدر محلها وان وجب تفتح
وان جاز الوجهان جاز الوجهان فتكسر اذا وقعت فى الابتدا
او بعد حيث او اذا او الموصول او جوابا للقسم او محكية بالقول

او عاملا او صغر او قبل لام الابتداء او كخبر اعن اسم ذات
او بعد كلا او بعد فعل الامر او بعد النهي او بعد الدعاء
او بعد حتى الابتدائية او بعد اما الاستفتاحية او بعد حما
وتفتح اذا وقعت فاعلا او نائبا عنه او مفعولا او مبتدأ
او خبرا عن اسم معنى غير قول او مجرورة بالحرف او بالاضافة
او تابعة لشيء من ذلك او بعد لولا الامتناعية او بعد لولا
التحضيضية او بعد لو الشرطية او بعد لا جرم ويجوز فيها
الوجهان اذا وقعت بعد فاء الجزاء او بعد اذا الفجائية
وبعد فعل قسم لا لام بعدها واذا وقعت في موضع التعليل
او وقعت خبرا عن قول وخبرها قول وفاعل القولين واحد

مسئلة

مسئلتان اذا عطف على اسم ان وان ولكن بنصب
وجوبا قبل مضي الخبر خلافا للكسائي والفراء وبعد مضي الخبر
يجوز فيه الرفع واذا عطف على اسم غيرها بنصب مطلقا ويجوز
دخول لام الابتداء على خبر ان المكسورة اذا وقع في موضعه
ولم يكن منفيا او ماضيا متصرفا بغير قد وعلى اسمها اذا
فصل بينه وبينها بالخبر او بمعموله وعلى ما توسط بين الخبر ومعموله
عن معمول الخبر او ضمير الفصل الثاني ما ولا ولات وان
المشبهات بليس فترفعن المبتدأ اسما لها وتنصبن الخبر خبرا
لها ان لم ينتقض نفيها بالا ولا يتقدم خبرها على اسمها ويشترط
فيما ان لا يزيد ان معها وفي لا ان يكون اسمها وخبرها نكرتين
وقيل ان يكون ذلك في الشعر لا في النثر وفي لات ان يكون
معمولاها لفظ الحين او مراد فه وان يحذف احد معموليها والاكثر

اسمها وقد يخفف ايضا خبرها على اسمها وان تعمل قليلا وتهمل
كثيرا وقد تزاد الباء في خبر ليس وما الثالث لا النافية
للجنس وتعمل عمل ان وليها نكرة مضافة او شبهها بشرط
عدم دخول الجار عليها وان وليها مفردا تبنى على ما ينصب به
وان عرف اسمها او فصل بينه وبينها وجب الرفع والتكرار
نحو لا زيد في الدار ولا عمرو ولا في الدار رجل ولا امرأة وقد كثر
يحذف احد معموليها ويبقى الاخر تنبيهان والثاني نحو لا
حول ولا قوة الا بالله خمسة اوجه فتحهما ورفعهما وفتح الاول
ورفع الثاني وعكسه وفتح الاول ونصب الثاني الثالث
في نعت المفرد اذا كان مفردا متصلا بالمنعوت الفتح
والنصب والرفع والا امتنع الفتح النوع الثاني
المعرب المنصوب وهو سبعة الأول

المفعول المطلق

المفعول المطلق وهو مصدر حقيقة او حكما يؤكد عامله او يبين
نوعه او عدده والمؤكد لا يجمع باتفاق والعددي بالعكس
وفي النوعي خلاف وقد يكون مغايرا لللفظ عامله مع اتحادهما
في المعنى تنبيه قد يحذف عامله جوازا اذا دل عليه قرينة
كقولك قدوما مباركا لمن قدم من سفر ووجوبا سماعا نحو
حمدا وشكرا وبؤسا او قياسا بدلا من فعله نحو قياما وقعودا
او تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة نحو فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء او مكررا بعد اسم لا يكون خبرا عنه
نحو زيد سيرا سيرا او مثبتا بعد نفي او معناه داخل على اسم لا
يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا وانما انت سيرا او بعد
جملة هي نص في معناه نحو له على الف درهم اعترافا ويسمى مؤكدا
لنفسه او بعد جملة تحتمل معناه وغيره نحو زيد ابني حقا ويسمى
مؤكدا لغيره او بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وعلى صاحبه

ويكون علاجيا مقصودا به التشبيه نحو مررت بزيد فاذا
له صوت صوت حمار او وقع مثنى وان لم يكن له نحو
لبيك وسعديك الثاني المفعول به وهو ما وقع
عليه الفعل من الفاعل بلا واسطة حرف جر وقد يتقدم
على الفعل جوازا لافادة الحصر نحو اياك نعبد ووجوبا
اذا كان ملازما للصدر نحو من ضربت وقد يحذف
مع القرينة نحو ما ودعك ربك وما قلى وقد يحذف
عامله جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب ووجوبا
سماعا في نحو امرءا ونفسه وانتهوا خيرا لكم واهلا
وسهلا وقياسا في ستة مواضع الاول المنصوب
على المدح او الذم او الترحم نحو بسم الله الرحمن الرحيم

ومنها نحو

مسبوق بجملة فعلية يخبر بها عن الاسم الذي قبلها نحو
زيد قام وعمرا اكرمته فان رفعته فالعطف على الاسمية
وان نصبته فعلى الفعلية الثالث باب التحذير
وهو تنبيه المخاطب على مكروه ليجتنبه فان ذكر المحذر بلفظ
اياك واخواته وجب حذف عامله سواء عطفت عليه ام لم
تعطف وسواء كررته ام لم تكرره نحو اياك والاسد
واياك المراء واياك من الاسد وان ذكر المحذر بغير
لفظ اياك واخواته او اقتصر على ذكر المحذر منه فلا يجب
الحذف الا مع العطف والتكرار نحو نفسك والاسد
والجبل الجبل الرابع باب الاغراء وهو تنبيه المخاطب
على امر محمود ليفعله وحكم الاسم فيه حكم التحذير الذي لم
يذكر فيه اياك فيلزم حذف عامله مع العطف والتكرار نحو

المروءة والنجدة والغزال الغزال ويجوز اضمار عامله
في نحو الصلوة جامعة لفقد العطف والتكرار الخامس
باب الاختصاص وهو منصوب باخص لازم الاضمار
غير مفيد لمحل الاعراب فان كان المختص ايها وايتها
استعملا كما استعملا في النداء نحو انا افعل كذا
ايها الرجل واللهم اغفر ايتها العصابة وان كان غيرهما
نصب نحو نحن العرب اسخى الناس للضيف ونحن معاشر
الانبياء لا نورث ويفترق عن المنادى بانه لا يقع
في اول الكلام بل في اثنائه او بعد تمامه وانه ليس معه
حرف نداء لا لفظا ولا معنى وانه يشترط ان يكون
المقدم عليه اسما بمعناه وانه يقل كونه علما وانه ينتصب

مع

ومررت بزيد الفاسق والمسكين الثاني باب الاشتغال وهو
ان يتقدم اسم ويتاخر عنه فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره
او بمتعلق ضميره ويكون ذلك العامل بحيث لو سلط عليه
لعمل فيه نحو زيدا اضربه وزيدا انا ضاربه وزيدا اضرب
غلامه وزيدا امررت به فينصب زيدا بما يفسره ما بعده
اي اضرب زيدا انا ضارب زيدا اهنت وجاوزت ويجب نصب ذلك
الاسم اذا دخل عليه ما يختص بالفعل كادوات الشرط واداة
التحضيض ويرفع اذا دخل عليه ما يختص بالاسم كاذا الفجائية
او يكون قبله ما لا يعمل ما بعده فيما قبله ويترجح نصبه اذا دخل
عليه ما يغلب دخوله على الفعل كهمزة الاستفهام وما النافية
ولا وان او كان المشتغل فعل الطلب كالامر والنهي والدعاء

ونحو السارق والسارقة فاقطعوا ايديهما مثنا ولما كان

مقرونا باللام او بلا ء الطلبيتين نحو عمرا ليضربه

وخالدا لا تهنه وزيدا لا يعذبه الله او وقع الاسم

بعد عاطف غير مفصول بانها مسبوق بفعل غير مبني على

اسم كقام زيد وعمرا اكرمته او يتوهم في الرفع ان

الفعل صفة مثل انا كل شيء خلقناه بقدر ومن ثم رجح وجب

الرفع في نحو كل شيء فعلوه في الزبر او كان الاسم جوابا

لاستفهام منصوب كزيدا ضربته لمن قال ايهم ضربت

او من ضربت ويضعف عند عدم قرينة خلافه نحو زيد

ضربته ويجوز الوجهان اذا لم تفت المناسبة نحو ا لعطف

على التقديرين وذلك اذا تقدم على الاسم عاطف

ببرق

مع كونه مفردا وانه يجوز نصبها بالنيابة السادس ا

المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف مخصوص وهي يا ايا

وهيا واي وا والنداء البعيد وقيل وايا مشتركة بين

البعيد والقريب وقيل اي لنداء المتوسط وقيل هي

مشتركة بينه وبين القريب والبعيد والهمزة لنداء

القريب ويا لمطلقا وقيل هي مشتركة بين البعيد والقريب

ويبنى على ما يرفع به ان كان مفردا معرفة مطلقا او نكرة

مقصودة ويجب نصبه ان كان نكرة غير مقصودة او مضافا

او شبيها به ويفتح بالف الاستغاثة ويخفض بلامها وفي

التعجب والتهديد ويجوز فتحه وضمه ان كان علما مفردا

موصوفا بابن متصل به مضاف الى علم نحو يا زيد بن عمرو

او كان مضافا نحو يا سعد سعد الاوس ولكن الوجهان

في الاول والثاني وجب النصب ويجوز نصبه وضمه ان
كان منادى مستحقا للضم واضطر الشاعر الى تنوينه
كقوله سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
تنبيهات الاول لا يجوز نداء ما فيه ال الا في يا الله
والجمل المحكية فيمن سمي به يا المنطلق زيد واسم
الجنس المشبه به نحو يا الخليفة وضرورة الشعر كقوله
عباس يا الملك المتوج ولا يجوز في النثر خلافا للبغداديين
نداء نحو يا الرجل في السعة بل يتوسط بينهما اما بايها
نحو يا ايها الرجل او باسم الاشارة نحو يا هذا الرجل
او بالجمع بينهما نحو يا ايهذا الرجل والزموا رفع الرجل
لانه المقصود بالنداء الثاني يجوز حذف حرف
النداء الا مع المستغاث والمندوب واسم الجنس ا.

[illegible]

اقول

اقول يا اللهم يا اللهما ضرورة الثالث يجوز في
المنادى المضاف الى ياء المتكلم اثبات الياء ساكنة
ومفتوحة وحذفها والاكتفاء بالكسرة وقلبها يا الفا بالضم
وهذه ضعيفة وقلبها الفا وحذفها والاكتفاء بالفتحة
ويجوز مع ثلاثة الوجوه في ابن ام قلب الياء تاء في
مع فتح التاء وكسرها وذكر الياء بعد التاء قلبها
الفا الرابع لا يجوز في المنادى المضاف الى المضاف
الى الياء الا اثبات الياء ساكنة او مفتوحة الا اذا
كان ابن ام وابن عم فيجوز فيه اثبات الياء وحذفها
مع ابقاء الفتحة تذكرة وتوابع المعرب تعرب على اعرابه
وتوابع المبني ينصب ان كان مضافا مجردا من ال
وكان نعتا او بيانا او توكيدا ويرفع ان كان نعتا

ويجوز الوجهان ان كان نعتا فا مجردا مقرونا بال او مفردا

وكان نعتا او توكيدا او بيانا او معطوفا مقرونا بال

واما البدل والمعطوف المجرد من ال ففي حكم المنادى

المستقل مسئلة والمندوب وهو المتفجع عليه او المتوجع

منه بياء او بواو ولخص بوا وحكمه في الاعراب

والبناء حكم المنادى ولك ان تلحق آخره الالف

اذا امن اللبس وان خيف يلحق الحرف المجانس لحركة الآخر

تقول واغلاماه مكبره وواغلامكموه ولك الحاقها الهاء

وقفا بعد حرف المد نحو وازيداه وواعمراه ولا تثبتها

وان يا لطويلاه وحكى ان يونس سمع من يجمع الفا مثناه

لضرورة

هذا باب خص بالنداء اسماء لا تستعمل في غيره الا في

وهي فل للرجل وفلة للمرأة وليس ترخيم فلان خلافا للبعض

ولؤمان لعظيم اللؤم ونومان لكثير النوم وفعل كغدر

وفسق سبا للذكر وفعال كفساق وخباث سبا للانثى

اكال يجوز ترخيم المنادى من ذي التاء مطلقا ومن غيره

بشرط كونه علما رباعيا فصاعدا غير مستغاث ولا مندوب

ولا ذي اضافة خلافا للكوفيين ولا ذي اسناد خلافا

لابن مالك فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة

كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة ساكنة حركة

ما قبلها من جنسها وهو اكثر من اربعة كمنصور ومسكين

حذفا خلافا في نقاد وثمود وفرعون وان كان مركبا

حذف الاسم الاخير وان كان غيره فالآخر فقط وحده وقد

يحذف منه كلمة وحرف كاثني عشر علما تقول يا اثن والاكثر

والاكثر ان ينوى المحذوف فلا يغير ما بقي بل تقول
يا جعف ويا حار ويا هرق ويا ثمو ويا كرو ويجوز ان
لا ينوى فيجعل الباقي اسما برأسه فيقال يا جعف ويا حا
ويا هرق بالضم ويا كروا الثالث المفعول له وهو كل
مصدر معلل لحدث مشارك له في الزمان والفاعل
كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم من الصواعق
حذر الموت فلو فقد المعلل شرطا وجب جره بلام
التعليل كقوله تعالى والارض وضعها للانام وقوله واني
لتعروني لذكراك هزة كما انتفض العصفور بلله القطر
وقوله فجئت وقد نضت لنوم ثيابها لدى الستر الا
لبسة المتفضل الرابع المفعول فيه وهو كل اسم زمان
او مكان ضمنا او حكما سلط عليه عامل على معنى في

واسم الزمان ينصب مط والمكان لا ينصب منه الا المبهم كاسماء
الجهات الست والمقادير وعند ولدى ونحوهما وما كان مصوغا
من مصدر عامله وشرط نصبه قياسا ان يكون عامله من لفظه
مثلنا ان ويجري مجرى الظرف اسماء العدد المميزة بالزمان
او المكان كسرت عشرين يوما ثلثين فرسخا والكل والبعض
المضاف اليهما كسرت كل اليوم كل الفرسخ او بعض اليوم بعض الفرسخ
وما كان صفة لاحدهما كجلست طويلا شرقي الدار وما كان نائبا
عنهما وهو الغالب ان يكون مصدرا نحو جئتك صلوة العصر
وجلست قرب زيد وقد يحذف عامله جوازا مثل فرسخين ويوم
الجمعة لمن قال كم سرت ومتى صمت ووجوبا سماعا كحينئذ
الان وقياسا اذا كان صفة او صلة او حالا او مشتغلا عنه

الخامس المفعول معه وهو اسم فضلة تال الواو بمعنى مع وعامله
ما تقدمه من فعل او شبهه او معناه لا الواو خلافا للجرجاني
ولا محذوف خلافا للزجاج نحو استوى الماء والخشبة وكفاك
وزيدا درهم وزيد سائر والطريق وما انت وزيدا وكيف
انت وزيدا تمثيله ويجب نصب الواقع بعد الواو على المفعولية
اذا امتنع العطف لمانع كما لك وزيدا ومات زيد والطلوع الشمس
ويرجح كجاء زيد وعمرو قبله او بعده ويترجح نصبه نحو حسبك
وزيدا ومررت بك وزيدا ويضعف في نحو حسبك انا وزيد
ويمتنعان في نحو قوله علفتها تبنا وماء باردا السادس
المنصوب بنزع الخافض وهو الاسم الصريح او المأول به
المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف جر وهو قياسي مع ان وان

داعي

وسماها في غيره بالذات التابع المستثنى وهو مخرج تحقيقا
او تقديرا من مذكور او متروك بالا او ما في معناها وهو
اما بالا او بغيرها الثاني هو المستثنى اما بما عدا او ما خلا
وليس ولا يكون نحو جاءني القوم ما عدا زيدا وما خلا زيدا
وليس زيدا ولا يكون زيدا وذلك واجب النصب لانه من
الكلمات افعال ضمير فاعلها واما بغير وسوى وسواء نحو جاءني
القوم غير زيد وسوى زيد وسواء زيد وذلك واجب الجر لانه
مضاف اليه وحكم الغير كحكم ما بعد الا وحكم السواء وسوى كظرف
عند سيبويه وكغير عند ابن مالك والزجاج واما بحاشا وعدا
وخلا ولا سيما نحو جاءني القوم حاشا زيدا وعدا زيدا وخلا زيدا
ولا سيما زيدا وهذا يجوز فيه انواع الاعراب والاول اما ان
يذكر معه المستثنى منه او لا والثاني يعرب بحسب العوامل

وليس مفرغا والكلام معرض فيه غالبا فالاول اما ان يكون
المستثنى مقدما على المستثنى منه او لا والاول ينصب مطلقا
خلافا ليونس والثاني اما ان يكون الكلام معه موجبا
او لا فالاول ينصب والثاني اما ان يكون متصلا او منقطعا
فان كان متصلا فالارجح اتباعه على اللفظ وان تعذر
فعلى المحل وان كان منقطعا فاما ان يمكن تسلط العامل
عليه او لا يمكن فان امكن فالحجازيون يوجبون النصب
والتميميون يجوزون الاتباع وان لم يمكن نصب
اتفاقا قاعدة اذا تكررت الا فان كانت التكرار للتوكيد
العين نحو ما جاء الا زيد والا عمرو وما مررت الا باخيك
الا زيد وان كان التكرار لغير التوكيد فان استثنى بها
ما يمكن استثناء بعضه من بعض فله في معرفة الفصل طريقان

احدهما ان يسقط الاول ويجبر الباقي بالثاني ويسقط الثالث
وان كان معك رابع فاجبر به وهكذا الى الاخر والثاني
ان تحط الاخير مما يليه ثم باقيه مما يليه وهكذا الى الاول
مثاله علي عشرة الا ستة الا اربعة الا اثنين الا واحدا
فالباقي بالعمل على طريقي المذكورين سبعة وان استثنى
بها ما لا يمكن استثناء بعضه من بعض فان كان العامل
الذي قبل الا مفرغا يؤثر في واحد من المستثنيات ونصب
ما عداه نحو ما قام الا زيد الا عمرا الا بكرا وان كان العامل
مشغولا فان تقدمت المستثنيات على المستثنى منه نصب كلها
نحو ما قام الا زيدا الا بكرا الا عمرا احد وان تاخرت فان كان
الكلام موجبا نصب ايضا كلها نحو قاموا الا زيدا الا بكرا الا عمرا
وان كان منفيا اعطي منها ما اعطاه لو انفرد ونصب ما عداه نحو

ما قام الا زيد الا عمرو الا بكرا الثاني الحال وهي

تبين هيئة صاحبها وعاملها فعل او شبهه او معناه

والاصل ان تكون نكرة ومشتقة ومنتقلة ومقارنة

لزمان عاملها وقد تكون معرفة وجامدة وثابتة

ومقدرة وقد تكون مصدرا ماولا بالوصف واصل

صاحبها التعريف وقد يقع نكرة اذا تقع عليه الحال

وكانت نكرة محضة او مسبوقة بنفي او نهي او استفهام

والاصل تاخرها عن صاحبها ويجب ذلك اذا كانت

محصورة او كان صاحبها مجرورا بحرف غير زائد

او باضافة ويمتنع ان كان صاحبها محصورا ويجوز

تقديمها على عاملها اذا كان فعلا متصرفا او صفة تشبهه

او مصدرا مقدرا بالفعل وحرف مصدري واسم فعل

او لفظا

او لفظا متضمنا معنى الفعل دون حروفه وقد تكون

مؤكدة لعاملها او لصاحبها او لمضمون جملة قبلها تنبيه

وقد تكون الحال جملة خبرية فلا بد لها من الرابط وهو الواو

والضمير معا او احدهما وتجب الواو قبل قد داخلة على مضارع

مثبت وتمتنع اذا كانت بعد عاطف او مؤكدة لمضمون

جملة ومع الماضي التالي الا او المتلو باو والمضارع المثبت

المجرد من قد والمنفي بلا او بما ويجوز فيما سواها الاتيان

بالضمير او بالواو والاكتفاء بالضمير وحده في الجملة الاسمية

قليل وكذا يقع في الماضي المثبت من قد لفظا او مقدرة فائدة

وقد يحذف عامل الحال جوازا لقرينة حالية كقولك للقاصد

السفر راشدا والقادم من حج مبرورا ماجورا او مقالي

كقولك راكبا جئت لمن قال كيف جئت وبلى مسرعا لمن
قال لم تنطلق قال الله بلى قادرين ووجوبا سماعا نحو
هنيئا لك وقياسا في السادة مسد الخبر نحو ضربي زيدا
قائما والمؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو زيد ابوك عطوفا
او يبين بها ازديادا او نقص شيئا فشيئا نحو بعه بدرهم
فصاعدا او اشتره بدينار فسافلا او وقعت بدلا
من اللفظ بالفعل لتوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس
اتماما ولا تجيء الحال من المضاف اليه الا اذا كان
المضاف بعضه كقوله ونزعنا ما في صدورهم من غل
او كبعضه كقوله بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا او عاملا
في الحال نحو اليه مرجعكم جميعا التاسع التمييز وهو اسم

نكرة بمعنى من يبين ابهام اسم او نسبة والاول يقع بعد
المقادير والاعداد غالبا وهو منصوب ويفرد ان كان
جنسا الا ان تقصد الانواع والا يثنى ويجمع والثاني اما
ان يرفع الابهام عن نسبة في جملة او شبهها او اضافة
وهو منقول من الفاعل نحو واشتعل الرأس شيبا او المفعول
نحو وفجرنا الارض عيونا والناصب لمبين الاسم هو ولمبين
النسبة هو المسند من فعل او شبهه ويجوز جر تمييز الاسم بالاضافة
الا اذا كان عددا او مضافا الا اذا كان فاعلا في المعنى او مفعولا
او تمييز اعداد والواقع بعد افعل التفضيل يجب نصبه ان كان
فاعلا في المعنى والا وجب جره ولا يتقدم على عامله مطلقا خلافا
للمازني والمبرد النوع الثاني المعرب المنصرف المجرور وهو

قسمان مجرورة مصيبا في الشم ومجرورة بالاضافة وهي كل اسم
حقيقة او حكما انسب اليه شيء بواسطة حرف الجر لفظا او
تقديرا مرادا وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان تكون
المضاف فيها غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى من
اذا كان المضاف بعض المضاف اليه وصالحا للاخبار
به عنه وبمعنى في اذا كان المضاف اليه ظرفا للمضاف
وبمعنى اللام اذا لم يكن كذلك وتفيد تعريفها مع المعرفة
وتخصيصا مع النكرة ويجب تجريد المضاف عن التنوين
ونوني التثنية والجمع واشباههما واللفظية ان تكون
صفة مضافة الى معمولها وهي اضافة اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة الى معمولاتها اذا اريد بها

الحال والاستقبال ولا تفيد الا تخفيفا وتختص بجواز
دخول ال على المضاف اذا وجد في المضاف اليه كالضارب
الرجل او كان مضافا لما فيه ال كالضارب غلام الرجل
وقد يكتسب المضاف من المضاف اليه تذكيرا او تانيثا
بشرط صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف اليه
ولا يجوز اضافة اسم الى مرادفه ولا الى صفته ولا صفة
الى موصوفها خلافا للبعض ونحو سعيد كرز ومسجد
الجامع وجرد قطيفة وامثال ذلك متاول ويجوز
حذف المضاف اذا قام قرينة فيخلفه المضاف اليه
ويلبس لباسه وقد يبقى على حاله وقد يحذف
المضاف اليه ويعوض عنه التنوين والالف واللام

وقد يبنى المضاف على الضم وقد يبقى على حاله ويجوز
ان يفصل بينهما بسعة خلافا للبعض هذا ما يشبهها باشياء ثم
الاسم اما ان يكون صالحا للاضافة والافراد وهو
الغالب واما ان يمتنع كالمضمرات واسماء الاشارة
وكغيرها من الموصولات ومن اسماء الشرط ومن
اسماء الاستفهام واما ان يجب اضافته الى المفرد
وهو نوعان ما يجوز قطعه عن الاضافة في اللفظ
ككل وبعض واي وما لا يجوز قطعه وهو اما لازم
الاضافة الى كل مضمر كوحده او الى مضمر مخصوص
كلبيك وسعديك ونحوهما او الى مظهر كاولى

واولات وذي وذات واما جائز الاضافة الى كليهما
ككلا وكلتا ولدى ايضا فان الاول الى كلمة واحدة معرفة
خلافا للكوفيين مثناة بالمعنى ومن الاسماء ما يضاف
الى الجمل وهو نوعان ما يضاف الى الاسمية والفعلية
وهو اذ وحيث وما يضاف الى الفعلية فقط وهو اذا
عند من قال باسميتها واذا عند غير الاخفش والكوفيين
وقد ينون اذ بدلا من المضاف اليه وقبل وبعد
واول ودون واسماء الجهات الست ان صرح بالمضاف اليه
لفظا او حذف المضاف اليه ونوي ثبوت لفظه فيبقى
بعد حذف المضاف اليه كالمضاف لفظا في الاعراب
وترك التنوين او حذف المضاف اليه ولو لم ينو لفظه
ولا معناه فتعرب وتنون وتبنى على الضم اذا حذف

المضاف اليه ونوى معناه دون لفظه المبحث الثاني في
التوابع وهو كل اسم ثان اعرب باعراب سابقه من جهة واحدة
وهي خمسة الاول النعت وهو تابع يدل على معنى في متبوعه
وفائدته التوضيح والتخصيص والتوكيد والمدح والذم
والترحم ويجوز قطعه عن التبعية اذا استغنى عنه ويجب
مطابقته لمتبوعه في الاعراب والتعريف والتنكير وحكمه
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث حكم الفعل
سواء كان صفة للمتبوع او لمتعلقه والاغلب ان يكون
مشتقا او مؤولا به وقد ينعت النكرة بالجمل بشرط كونها
خبرية ومشتملة على الرابط وان وجدت الطلبية
نعتا تؤول باضمار القول ويجوز حذف النعت او المنعوت

اذا قام قرينة

اذا قام قرينة تنبيهات الاول اذا تعددت
النعوت فان اتحد معنى النعت استغنى عن تفريقه
بالتثنية والجمع وان اختلف وجب تفريقه بالعطف
بالواو الثاني اذا تعدد المنعوت واتحد لفظ النعت
فان اتحد معنى العامل وعمله جاز الاتباع مطلقا وان
اختلفا في المعنى والعمل او اختلف المعنى فقط او العمل
فقط وجب القطع الثالث اذا تكررت النعوت لواحد
فان تعين مسماه بدونها جاز اتباعها وقطعها والجمع بينهما
بشرط تقديم المتبع وان لم يعرف الا بجميعها وجب اتباعها
كلها لتنزلها منزلة الشيء الواحد ولو كان المنعوت نكرة تعين
في الاول من نعوته الاتباع وفي الباقي القطع الثاني

التاكيد وهو تابع يثبت امر متبوعه في النسبة او في الشمول
وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير الاول ومعاده
حقيقة ويجري في الالفاظ كلها فان كان جملة فالاغلب
اقترانها بالعاطف ويجوز ان تؤكد بالضمير المرفوع
المنفصل كل ضمير متصل والضمير المتصل وصل بما
وصل به مؤكده والمعنوي بالفاظ وهو النفس
والعين ويؤكد بهما لرفع التجوز ويجب اتصالهما
بضمير مطابق للمؤكد وان يكون لفظهما طبقه
في الافراد والجمع واما في التثنية فالاصح جمعهما
على افعل وكلا وكلتا تؤكد بهما المثنى وكل وجميع

وعامة

وعامة تؤكد بها الجمع ويجب اتصالهن بضمير مطابق
للمتبوع واذا اريد تقوية التوكيد تبع كل باجمع واخواته
مطابقة له في الافراد والتثنية والجمع والتذكير وا
لتانيث ولا تؤكد المرفوع المتصل بالنفس والعين
الا بعد تاكيده بالمنفصل الثالث عطف البيان
وهو تابع يوضح متبوعه او يخصصه جامد غير مأول
ويوافق متبوعه في الاعراب والافراد والتذكير والتنكير
وفروعهن وفي جواز كونه نكرة خلاف ويعرف بدل
الكل من الكل ان لم يمتنع الاستغناء عنه نحو هند قام
زيد اخوها او حلاله محل متبوعه نحو يا زيد الحارث
الرابع البدل وهو التابع المقصود بالحكم بلا واسطة واقسامه

ستة بدل الكل من الكل نحو ان للمتقين مفازا حدائق
واعنابا والبعض من الكل نحو ولله على الناس حج البيت
من استطاع اليه سبيلا وبدل الاشتمال نحو يسئلونك
عن الشهر الحرام قتال فيه وبدل الغلط نحو جاءني زيد
عمرو وبدل الاضراب نحو السكين السيف وبدل النسيان
نحو تصدقت بدرهم دينار والفرق بينه وبين الغلط
ان الغلط في اللسان والنسيان في الجنان تتمة
ويبدل الظاهر من الظاهر ومن المضمر الغائب مطلقا ومن
الحاضر اذا كان البدل بعض او اشتمال او بدل كل
مفيد للاحاطة ويمتنع ان لم يفدها خلافا
للاخفش ولا يبدل المضمر من المضمر على الاصح

ويبدل

ويبدل الكل من الاسم والفعل والجملة من مثلها واذا
ابدل اسم عن اسم استفهام او شرط وجب فيه حرف
الاستفهام والشرط على البدل نحو من رأيت ازيدا
ام عمرا وما تصنع ان خيرا وان شرا الخامس عطف
النسق وهو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه يتوسط
بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وهي الواو
والفاء وثم واو وام وبل ولكن وحتى ولا واما
وسيجيء تفصيلها في باب الحروف ان شاء الله ويعطف على الظاهر
والضمير المنفصل والمتصل المنصوب بلا شرط ولا يحسن
العطف على المرفوع المتصل الا بعد توكيده بالمنفصل

او بعد اى فاصل كان وبدونهما ضعيف في السعة
وكثير في الشعر هذا لبيت ولا يجوز العطف على الضمير
المخفوض الا باعادة الخافض حرفا كان او اسما وتجوز
عطف الفعل على الفعل بشرط اتحاد زمانيهما سواء
اتحد نوعاهما او اختلفا وعلى الاسم المشبه له في المعنى
ويجوز العكس ثم تختص الواو والفاء بجواز
حذفهما مع معطوفهما لقيام قرينة وبجواز حذف
المعطوف عليه بهما والواو بجواز حذف معطوفها
على الجملة وحده وابقائها ويجوز الجملة متفقين
او مختلفين ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين

على المشهور

على المشهور خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو خلافا لسيبويه المبحث الثالث في الاسماء العاملة
المشبهة بالافعال وهي خمسة الاول المصدر وهو الاسم الدال
على الحدث الجاري على الفعل وهو من الثلاثي المجرد سماعي
ومن غيره قياسي ويعمل عمل فعلها ان صح ان يحل محله فعل مع
ان او فعل مع ما وان لا يكون مصغرا ولا مضمرا ولا محدودا
بالتاء ولا موصوفا قبل تمام العمل ولا محذوفا ولا مفعولا
عن معموله ولا مؤخرا عنه واعماله مضافا اكثر ومنونا اقيس
ومعرفا شاذا وقد يضاف الى الفاعل والمفعول على اعرابه
وبالعكس فقد يحذف احدهما والاخر على اعرابه المجرور

بالإضافة ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه وتابعها
في الجر يتبع اللفظ والمحل وفي الرفع والنصب اللفظ
الثاني اسم الفاعل وهو الوصف الدال على الفاعل
الجاري على حركات المضارع وسكناته وصيغته من
الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع
بميم مضمومة وكسر ما قبل الآخر ويعمل عمل فعله المعلوم
فإن كان صلة لأل يعمل مطلقا وإلا يعمل إذا كان للحال
والاستقبال لا الماضي خلافا للكسائي وابن جني وباسط
ذراعيه على حكاية الماضي أو معتمدا على نفي أو استفهام
أو مخبر عنه أو موصوف أو نداء أو ذي الحال خلافا للأخفش

ونحو خبير بنو لهب على التقديم والتأخير وقد يضاف إلى
فاعله ومفعوله على الجواز وبالعكس وتابعه كتابع المصدر
خاتمة تحول صيغة فاعل للمبالغة والتكثير إلى فعال
أو فعول أو مفعال بكثرة وإلى فعيل أو فعل بقلة وتعمل عملها كعمله
وشروطها كشروطه خلافا للكوفيين الثالث اسم المفعول
وهو ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي
المجرد ومن غيره على زنة صيغة الفاعل بفتح ما قبل الآخر
وهو في العمل والشروط كصاحبه الرابع الصفة المشبهة
باسم الفاعل وهي الصفة المصوغة من فعل لازم بغير
تفضيل لإفادة الثبوت وصيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل
موكولا على السماع وتعمل عمل فعلها مطلقا وتقع في حيز اسم الفاعل

بوجوب صوغهما من اللازم واختصاصها بالزمن الحاضر
الدائم وعدم جريانها على حركات المضارع وسكناته
ايقاظ ولمعمولها ثلث حالات الرفع على الفاعلية
او على الابدال من الضمير المستتر في الصفة كما قاله القاضي
والنصب على التشبيه بالمفعولية ان كان معرفة وعلى
التمييز ان كان نكرة والجر بالاضافة والصفة مع كل من
هذه الثلثة اما معرفة باللام او مجردة عنها والمعمول
مع كل من هذه الست ست حالات اما بال او مضاف
لما فيه ال او مضاف للضمير او مضاف لمضاف للضمير
او مجرد منهما او مضاف الى المجرد منهما فالصور ست

وثلثون

وثلثون فالممتنع منها اربع والقبيح منها اربعة وا
الضعيف ست صور والحسن اثنان وعشرون
صورة ثم الخامس افعل التفضيل وهو يبنى من فعل
ثلاثي تام متصرف قابل للتفاضل معلوم مثبت
ليس فاعله على افعل فعلاء وان فقد الشرط توصل
باشد ونحوه مثل هو اشد استخراجا وبياضا وعمى
ويستعمل اما بمن او بال او مضافا فالاول مفرد مذكر
دائما نحو زيد افضل من عمرو وقد يحذف من مع مجرورها
نحو والاخرة خير وابقى ويجب تقديم من مع مجرورها
عليه ان كان المجرور استفهاما نحو انت ممن افضل
او مضافا الى الاستفهام نحو انت من غلام من افضل

والثاني يطابق مع موصوفه ولا يجامع من نحو زيد
الافضل وهند الفضلى والثالث ان اضيف الى
نكرة فهو يذكر ولا يطابق الموصوف ويلزم في
المضاف اليه المطابقة نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال وهند افضل
امراة وهكذا وان اضيف الى معرفة فان اول افعل
بما لا تفضيل فيه وجب المطابقة نحو الزيدان اعلما الناس
والا فيجوز ضبط الوجهان ولا يرفع الظاهر الا اذا حل
محل الفعل وذلك اذا كان صفة لاسم جنس وسبقه
نفي وكان مرفوعه اجنبيا مفضلا على نفسه باعتبارين

	معمول / صفة	مرفوع	منصوب	مجرور	
	صفت با ال معمول بي ال	ح الحسن الوجه	ح الحسن الوجه	ح الحسن الوجه	
	صفت با ال معمول مضاف لما فيه ال	ح الحسن وجه الاب	ح الحسن وجه الاب	ح الحسن وجه الاب	
	صفت با المعمول مضاف بضمير موصوف	ح الحسن وجهه	ق الحسن وجهه	ح الحسن وجهه	
	صفت با المعمول مضاف بمضاف ضمير موصوف	ح الحسن وجه ابيه	ق الحسن وجه ابيه	م الحسن وجه ابيه	
	صفت با ال معمول مجرد از ضمير وال	الحسن وجه	الحسن وجها	الحسن وجه	صفت با ال معمول مجرد از ضمير وال
	الحسن وجه اب	الحسن وجه اب	الحسن وجه اب	صفت بي ال معمول با ال	
	حسن الوجه	حسن الوجه	حسن الوجه	صفت بي ال معمول مضاف لما فيه ال	
[illegible]	حسن وجه الاب	حسن وجه الاب	حسن وجه الاب	صفت بي ال معمول مضاف بضمير موصوف	
[illegible]	حسن وجهه	حسن وجهه	حسن وجهه	صفت بي ال معمول مجرد از ضمير وال	
[illegible]	حسن وجه	حسن وجها	حسن وجه	صفت بي ال معمول مضاف بمجرد از ضمير وال	

نحو ما انا بشئ رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد

المبحث الرابع في المبني وهو ما لا يختلف اخره باختلاف

العوامل لا لفظا ولا تقديرا وانواعه ضم وفتح وكسر

واقسامه سبعة الاول المضمر وهو اسم لما وضع لمتكلم

او لمخاطب او لغايب تقدم ذكره لفظا او معنى او حكما او لمخاطب

تارة ولغايب اخرى وهو الالف والواو والنون

فان استقل فمنفصل والا فمتصل والمتصل مرفوع ومنصوب

ومجرور والمنفصل مرفوع ومنصوب ولا يجوز الاتيان

بالمنفصل مع وجود المتصل الا اذا كان تاكيدا او محصورا

او كان عامله معنويا او محذوفا او مؤخرا او حرفا والضمير

مرفوع فيأتي بالمنفصل نحو يا ادم اسكن انت ولا الا

هو وهو الذي في السماء اله واياك والاسد واياك نعبد

وما هي من الظالمين ببعيد وانت فيها سلمى وظلمتكم ايا

الخيار بين الاتصال والانفصال الا ان الاحسن في الاول

الاول وفي الثاني الثاني ويجب الاتيان بالفصل اذا لم يكن

ضمير الاول اعرف نحو اعطاه اياك واياي ويختار الفصل في نحو

كنته وكان زيد تذنيب انا اضرب يا المتكلم فعل او اسم

فعل او ليت وجب قبلها نون الوقاية ورجاء ليسي في النظم وفي

لعل الاكثر الحذف والاثبات قليل وفي غيرها من حروف المشبهة

يجوز الوجهان وفي من وعن وجب النون وفي غيرها من حروف الجر

اشعث وفي لدن وقد وقط الغالب الاثبات تنبيه

قد يتقدم على الجملة ضمير غائب يسمى ضمير الشأن والقصة

ويفسر بالجملة بعده ويكون متصلا ومنفصلا ومستترا

وبارزا نحو هو زيد قائم وانه زيد قائم ويجوز حذفه اذا

كان منصوبا نحو ان من يدخل الكنيسة يوما ويلزم الحذف

مع ان المفتوحة اذا خففت كما تقدم الثاني الموصول

وهو حرفي واسمي فالحرفي كل حرف مع صلته تأول بالمصدر

وهو خمسة ان وان وما وكي ولو ويجيء تفصيلها ان شاء الله

والاسمي ما افتقر الى صلة وعائد وهو الذي للمذكر والتي

للمؤنث وتثنيتهما اللذان واللتان رفعا واللذين واللتين

نصبا وجرا والالى والذين لجمع المذكر مطلقا واللاتي واللائي

باثبات الياء وحذفها لجمع المؤنث ومن للعاقل او ما نزل

منزلته وما لما لا يعقل او ما في حكمه وقد يتعاقبان في المعنى

فيكون ما للعاقل نحو والسماء وما بناها ومن لغيره نحو فمنهم

من يمشي على اربع واي وال وذو عند طي خاصة وقد للعاقل

وغيره فاي موصولة خلافا لثعلب ولا يضاف لنكرة خلافا لابن

عصفور وهي مبنية ان اضيفت وحذف صدر صلتها والا

فمعربة وال موصولة اسما خلافا للمازني وهو فاقصر والبئر في

تعريف خلافا لابي الحسن وصلتها لا تكون الا اسم الفاعل

والمفعول والصفة المشبهة وقد توصل بالمضارع وذو موصولة

في لغة طي والمثنى بناؤها وقد تعرب وذا تكون موصولة بشرط

ان لا تكون للاشارة ولا ملغاة وان تسبقها استفهام بما اتفاقا

او عين على الاصح وصلة غير ال لا تكون الا جملة او شبهها وشرطها
ان تكون خبرية ومشتملة على ضمير مطابق لها يسمى العايد ومعهودة
الا في مقام التهويل والتفخيم ولا يجوز ان تكون انشائية
ولا طلبية ويجوز حذف العايد المرفوع اذا كان مبتدا
مخبرا عنه بمفرد في صلة اي مطلقا وفي صلة غيرها ان طالت الصلة
خلافا للكوفيين ويجوز حذف العايد المنصوب ان كان
متصلا وناصبه فعل او وصف في غير صلة ال وقد يحذف
العايد المجرور بالاضافة اذا كان المضاف وصفا غير ماض
وبالحرف اذا كان للموصول او للموصوف بالموصول بجر ك
الثالث اسماء الاشارة وهي ما وضع لمشار اليه وهو ذا للمفرد

الذكر

المذكر وذي وتي وته وذي وذه وته بالاختلاس وذه
وته بالاسكان وذات وتا للمؤنث وذان وتان للمثنى رفعا
وذين وتين نصبا وجرا ولجمعهما اولا ممدودا عند الحجازيين
ومقصورا عند التميميين وقد يجيء لغير ذوي العقول
وقد تدخلها هاء التنبيه وتلحقها كاف الخطاب بلا لام للمتوسط
ومع اللام للبعيد الا في التثنية والجمع عند من مده وفيما دخلته ها
وقد يؤتى بلفظ البعيد للقريب اما لتعظيم المشير او المشار اليه
ويشار الى المكان القريب بهنا او ههنا والى البعيد بهناك
او ههناك او هنالك او هنا او هنا او ثم الرابع الكنايات
وهي كم وكاين وكذا وكيت وذيت فكم تكون استفهامية وخبرية

ولا يكاد منهما المميز فالاستفهامية ينصب مميزها بلا فصل معه
ومع حرف الجر ينصب ويجر والخبرية التكثير مع الفصل
بالجملة ينصب مميزها ويجر بالظرف وشبهه على المختار
وقد يجر حملا على رب حمل النقيض على النقيض والنظير
على النظير ومميز الاستفهامية يفرد ويجمع وقد يجر فيهما عن
نحو كم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها وقد
يحذف المميز نحو كم مالك وكم ضربت وكاين ككم الخبرية
في التكثير ويدخل من على مميزها ويقصد وينصب غالبا
نحو كاين من قرية اهلكناها وكذا المطلق العدد وينصب غالبا

وقد يجر بالاضافة نحو عندي كذا درهم وقد يرفع ما بعده
على البدل وقد تكون كنايتين عن غير العدد نحو جئت يوم كذا
وكيت وذيت كنايتان عن الحديث والخبر وهما مخففتان
من كية وذية وكثير من العرب يستعملونهما على الاصل ولا
يستعملان الا مكررتين وقد جاء فيهما الفتح والكسر والضم
والوقف عليهما كالوقف على اخت وبنت الخامس المركب
وهو كل اسم ركب من كلمتين ليس بينهما نسبة فان تضمن
الثاني حرفا بنيا كخمسة عشر واخواتها الا اثني عشر واخواتها
والا اعرب الثاني كبعلبك وبني الاول على الافصح الا ان

يكون صوتيا السادس أسماء الأفعال والأصوات فأسماء
الأفعال ما ناب عن الفعل معنى واستعمالا وهي أنواع منها ما
يرفع على الفاعلية فقط ومنها ما ينصب على المفعولية فقط
ومنها ما يستعمل بالوجهين أما الأول فنحو هيهات بعد
في المضمر وهو ابين بمعنى أتعجب وهيت بمعنى أسرع
وقط بمعنى انته وأف بمعنى أتضجر ووي وواها بمعنى
التعجب وآه بمعنى أتوجع وصه بمعنى اسكت ومه بمعنى اكفف
وإيه بمعنى حدث وهلا بمعنى أسرع وقدك بمعنى اكتف
وبخ بمعنى البك ودع بمعنى انتعش ولها يعمل في الظاهر
وهو هيهات بمعنى بعد وشتان بمعنى افترق وسرعان

وشتان

وشتان بمعنى سرع وأما الثاني فكلمات نحو رويد بمعنى أمهل
وعليك بمعنى الزم وبله بمعنى دع وعندك بمعنى خذ وا
مامك بمعنى تقدم وحيهل بمعنى ائت ووراءك بمعنى تأخر
وتراكها بمعنى اترك ومناعها بمعنى امنعها وعلي بمعنى أولنيه
وها بمعنى خذ وأما الثالث فنحو هلم بمعنى تعال ومنه فعال
بمعنى الأمر كنزال ودراك ونزال وهذه الأسماء إما لازم التعريف
كنزال وعليك وأمين أو لازم التنكير كواها أو جائز الأمرين كصه
وصه وصهٍ وافٍ وافٍ فالتنوين نكرة وما لم ينون معرفة
وأما أسماء الأصوات فهي كل لفظ يعرض الإنسان عند عروض

معنى له او خوطب به حيوان او حكي به صوت فالاول كوي
للتندم او التعجب وحس ولا بس ومض عند رد المحتاج
وبخ عند الاعجاب واخ عند التكره والثاني كهلا زجر
للخيل وعدس زجر للبغل وهيد زجر للابل وسع حث لها
وجاء وجاء دعاء لها الى الشرب وهدع لتسكين صغار
الابل واخ وهيخ وايخ لاناخة البعير وهس وهج وفاع
زجر للغنم وبس دعاء لها ودج وعه وغيره حيه للضان وحاحا
دعاء لها وعاعا دعاء للمعز ودج صياح للدجاج وجأ
زجر للسبع ونوس دعاء للكلب والثالث كطيخ حكاية صوت

الضحك

وعيط صوت الشبان اذا تصايحوا في اللعب وشيب صوت
مشافر الابل عند الشرب وغاق حكاية صوت الغراب وطاق
حكاية صوت الضرب وطق حكاية صوت وقع الحجارة بعضها
ببعض وقب حكاية وقع السيف وسبب بنائها شبهها بالحروف
المهملة في انها لا تعمل ولا تعمل السابع اسماء الشرط والاستفهام
وبعض الظروف اما اسماء الاستفهام والشرط وهي من وما
واي واين ومتى انى وغيرهما معا واذا ومهما وحيثما للشرط
فقط كيف وايان للاستفهام فقط قيل وقد يكون ايان للشرط ايضا
فاما الظرفية من هذه الاسماء فمتى واين وكيف وانى
واذا وحيثما فمنصوب المحل على الظرفية بشرط عدم دخول الجار عليه

وقد يرتفع محلا إذا كان للاستفهام ووقع خبرا لمبتدأ
وأما الظروف المبنية فقد استوفيناها في مبحث الإضافة
المبحث الخامس في المعرفة والنكرة فالنكرة ما دل
على شيء غير معين كرجل والمعرفة ما دل على شيء معين
وهي ستة أنواع ثلاثة منها قد مرت والرابع العلم
وهو شخصي وجنسي فالشخصي ما وضع لذات معين
وهو إما مرتجل أو منقول والمنقول إما من اسم حدث
كزيد وفضل أو اسم عين كأسد وثور أو اسم فاعل
كحارث وحسن أو اسم مفعول كمنصور ومحمد أو

من فعـ

من فعل ماض كشمر أو مضارع كيزيد ويشكر وإما من جملة
فعلية كتأبط شرا أو اسمية كزيد منطلق وهذا
قياسي لا سماعي تقسيم وينقسم العلم إلى مفرد كزيد وإلى
مركب إسنادي كما مر وغيره أو مزجي كبعلبك أو إضافي
كعبد الله تقسيم آخر العلم إن صدر بأب أو أم فكنية
كأبي عمرو وأم كلثوم وإلا فإن أشعر برفعة أو ضعة للمسمى
فلقب كزين العابدين وبطة وإلا فاسم ويؤخر
اللقب عن الاسم ولا ترتيب بين الكنية وغيرها
ثم إن كان اللقب وما قبله مضافين أو كان الأول

مفردا او الثاني مضافا او كانا بالعكس اتبعت الثاني الاول
اما بدلا او عطف بيان وللثاني تقطعه عن التبعية
فترفعه اما خبر المبتدا محذوف او تنصبه مفعولا لفعل
محذوف فان كانا مفردين جاز ذلك مضافا [illegible]
الاول الى الثاني والجنس اسم يعين مسماه بغير قيد
تعيين ذي الاداة الجنسية والحضورية وكلا تولف
مسماه الا من اعيان لا تولف كالسباع والحشرات
كاسامة للاسد وثعالة للثعلب وابي جعدة للذيب
وام عريط للعقرب ومن اعيان تولف كهيان بن بيان

للمجهول

للمجهول العين والنسب وابي المضا للفرس وابي الدغفاء
للاحمق ومن امور معنوية كسبحان للتسبيح وكيسان للغدر
ويبار للمبرة وفجار للفجرة الخامس المعرف باداة
التعريف وهي ال في غير الصفة وام في لغة طي وحرف
النداء على قول السادس اسم المضاف الى واحد من
الخمسة المبحث السادس في التصغير وهو ضم اول
وفتح ثانيه والحاق يا ساكنة ثالثة وامثلته ثلثة
فعيل وفعيعل وفعيعيل وما خالفهن فلعلة وما بل
افعال كاجمال وفعلان في اخره الف تانيث كحبيلي وحمرا
او الف ونون مضارعتان لالفي التانيث كسكران

ولا يصغر الا الثلاثي والرباعي واما الخماسي فتصغيره
كتكسيره واذا صغر ما حذف احد اصوله وجب رد
محذوفه ان بقي بعد الحذف على حرفين سواء كان
المحذوف فاء او عينا او لاما تقول في عدة وشية
وكل وخذ اسمين وعيد ووشية واكيل واخيذ
وفي يد وسه اسمين ويدية وستيه
وسنيهة وفي دم وفي شفة وحر وحم دمي وشفيهة
وحريح وحمي وفويه واذا سمي بما وضع ثنائيا

فان كان

واذا سمي بما وضع ثنائيا فان كان صحيحا نحو بل وهل لم يزد
عليه شيء حتى يصغر فيجب ان يضعف او يزاد عليه ياء فيقال
هليل او هلي وان كان معتلا وجب التضعيف قبل التصغير
فيقول في لو وكي وما اعلاما لوّ وكيّ بالتشديد وماء بالمد
فاذا صغرت اعطيت حكم دو وحي وماء فتقول لوي كما تقول
ذوي وكيي بثلاث ياءات كما تقول حيي ومويه كما تقول في
تصغير ماء المشروب مويه واذا كان ثاني المصغر لينا منقلبا
عن لين رد الى الاصل فرد ثاني نحو قيل وميزان وباب
الى الواو تقول قويل ومويزين وبويب ورد ثاني نحو موقن
وموسر وناب الى الياء تقول مييقن ومييسر ونييب بخلاف

ثاني متعد فانه يصغر لبن تمن متعد لا مو بعد خلافا للز مختشري
والفارسي والوجاي فتاء التانيث المقدرة في الثلاثي
تثبت في التصغير الا ما شذ من نحو عريس وعريب وفي الرباعي
بالعكس وجمع القلة يصغر على بنائه نحو اجيلب وجيمال
وجمع الكثرة يرد الى واحده ثم يصغر ثم يجمع جمع السلامة
نحو شويعرون ومسيجدات في شعراء ومساجد والى جمع
القلة ان وجد نحو غليمة في غلمان فان شئت قلت
غليمون ويصغر الترخيم ان لا يعتد فيكل شي وزيد
في بنات الثلاثة والاربعة حتى يصير الاسم على حرفه
الاصول ثم تصغره تقول حريث في الحارث وسويد
في اسود وخنيد في خفيدد وقنيس في قعنسس وقرطيس

رووي

في قرطاس ولا يصغر الفعل وقوام ما المبنية تشبيه شاء
المبهمة خولف بتصغيرها سواها بان تركت اوايلها غير مضمومة
والحقت باواخرها الفات فقالوا في ذا وتا ذيا وتيا وفي
اولا واولاء اليا واليا وفي الذي والتي اللذيا واللتيا
وفي الذين واللات اللذيون واللتيات تنبيهات الاول
اذا وقع الواو ثالثة وسطا كاسود وجدول فالاجود فيهما ابدالها
وجديل وقد يقال اسيود وجديول الثاني اذا اجتمع
مع ياء التصغير يا ان حذفت الاخرة وصار المصغر على مثال
فعيل كقولك في عطاء واداوة وغاوية ومعاوية واحوى
عطي واديه وغويه ومعية واحي الثالث ومن المصغرات

ملجاء على غير واحده كانيسيان في انسان ورويجل
في رجل واتيك مغيربان الشمس وعشيانا وعشيشية
واغيلمة واصيبية في غلمة وصبية الرابع قد يحقر الشيء
لدنوه من الشيء وليس مثله كقولك اصيغر منك وهو
دوين ذالك وفويق منك ويقول العرب لخنعت منك
مثلها انا الخامس ومن الاسما جرى في الكلام مصغرا
وترك تكبيره لا لاستصغار عندهم وذاك نحو جميل
وكعيت وكميت وقالوا احيلان وكعيتان وكميت
السادس والاسماء المركبة يحقر الصدر منها في
بعيلبك وحضيرموت وخميسة عشر وثنيا عشر

المقصد الثاني في الفعل وهو ما دل على اقتران حدث
بزمان ويتميز بقد وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل
البارز من الضماير وتاء التانيث ساكنة تقسيم الفعل ان دل
على اقتران حدث بزمان قبل زمانك وضعا فماض ويختص بنحو
تاء التانيث الساكنة او تاء المخاطب والمخاطبة والمتكلم او بزمان
بعد زمانك وضعا فمضارع ويختص بالسين ولم ولحوق الزوائد
الاربع او بزمان حاضر وضعا فامر ويعرف بدلالته على الامر
مع قبوله نون التاكيد تنبيه الماضي مبني على الفتح الا ان
يعرضه ما يوجب سكونه او ضمه والمضارع ان اتصل به
نون اناث بني على السكون والا فان اتصل به نون تاكيد مباشرة

بني على الفتح والا فرفع ان تجرد عن ناصب وجازم والا

فمنصوب او مجزوم وفعل الامر يبنى على ما يجزم به مضارعه

تحقيقا يختص المضارع بالاعراب فرفع بالتجرد عن الناصب

والجازم وفاقا للفراء لا بحلوله محل الاسم خلافا للبصريين

ولا بحروف المضارعة خلافا للكسائي ولا بعامل معنوي خلافا لثعلب

وتنصب بان ولن وكي واذن

وسيجيء تفصيل معانيها في باب الحروف ويجزم بالجوازم

كما سيذكر ثم تتنوع علامة رفعه الضمة والنون فالضمة

فيه اذا كان مفردا معتلا كان او صحيحا والنون

فيه اذا اتصل به ضمير رفع المثنى او الجمع او الواحدة

المخاطبة

المخاطبة وعلامة نصبه الفتحة وحذف النون فالفتحة

فيه اذا دخل عليه الناصب ولم يتصل به احد الضمائر

وحذف النون فيه اذا اتصل به الضمائر ودخل عليه

الناصب وعلامة جزمه السكون وحذف الاخر فالسكون فيه

اذا كان صحيحا والحذف فيه اذا كان معتلا الجوازم

للطلبيات

الفعل نوعان جازم فعل واحد وهو خمسة اللام ولا

ولم ولما وجازم لفعلين وهو ان واذما ومهما ومن وما

ومتى واي واين وايان واني وحيثما فالاول حرف باتفاق

والثاني حرف عند هشام والثالث عنده اسم والبواقي

اسماء باتفاق وسيجيء تفصيل معانيها في باب الحروف ان شاء الله تعالى

وكل منهما يقتضي شرطا وجزاء ماضيين او مضارعين او
مختلفين فان كانا مضارعين او الاول مضارعا فيجزم ما كان
مضارعا وان كان الثاني وحده فوجهان وكل جواب يمتنع جعله
شرطا يجب قبر الفاء وذا الا في مواضع كما نظم يجاء بالجواب
مقرونا بفا ان كان فعلا جامدا لا متصرفا وهكذا المضارع
ان صدرا بالسين او سوف بلن وان وما وما من الجواب
جاء طلبا فاقرانه بفا قد جا والجملة الاسمية حكمها
كذا الا استغنى عنها باذا وما يجيء منه فعلا ماضيا مع لفظ
قد فصدرته بها في غير ما ذكر لك الخيار وذكر الاكثر
والمختار وان لم يمتنع فان كان ماضيا لفظا او معنى بغير قد
يمتنع

يمتنع والا فالوجهان نحو ان ضربتني فاضربك وقد ينوب
اذا الفجائية عن الفاء اذا كانت الاداة ان والجملة الجواب
جملة اسمية غير طلبية نحو ان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم
اذا هم يقنطون ويجزم المضارع بعد الطلب بان مقدرة
اذا كان سببا لما تقدم نحو اسلم تدخل الجنة ولا تكفر تدخل
الجنة ومن ثم امتنع لا تكفر تدخل النار مسائل الاولى فيما عطف
على الجزاء المجزوم الجزم بالعطف والنصب باضمار ان والرفع
على الاستئناف نحو ان تاتني اتك فاحدثك وفيما عطف على
الشرط المجزوم الجزم والنصب نحو ان تاتني وتكرمني اتك
الثانية يجوز حذف ما علم من شرط ان كانت الاداة ان
مقرونة بلا نحو قم والا اقم وما علم من جواب يجب حذفه

الجواب انا تقدم عليه ما يكون جوابا في قسم سابق عليه ولنا

تقدمهما ذو خبر جاز جعل الجواب للشرط مع تأخره ولم يجب

خلافا لابن مالك نحو زيد والله ان تقم اقم ولا يجوز ان لم

يتقدمهما خلافا للفراء وحيث حذف الجواب اشترط مضي

الشرط الا في الضرورة الثالثة كثيرا ما يعطف على ان

الشرطية على محذوف كلو الشرطية نحو تصدق وان

كان درهما اي ان كان زائدا وان كان درهما واكرم

الضيف ولو كان كافرا اي لو كان مؤمنا ولو كان كافرا

فصل افعال التعجب ما وضعت لانشاء التعجب وله

الفاظ كثيرة الا ان المبوب له في النحو صيغتان وهما ما افعله

وافعل به ويبنيان مما يبنى منه افعل التفضيل ويتوصل في الممتنع

بمثل ما اشد

بمثل ما اشد واشدد به وينصب المصدر الفعل بعد اكرم او

ويجر بالباء بعد الثاني نحو ما اشد دحرجته او انطلاقه

او حمرة او اشدد بها ولا يتصرف فيهما بتقديم او تأخير ولا فصل

واجاز المازني الفصل بالظرف وما في ما افعله مبتدأ نكرة

بمعنى شيء عند سيبويه وما بعدها خبرها وانما جاز ذلك

لما فيها من معنى التعجب وموصولة عند الاخفش وما بعدها صلتها

والخبر محذوف واستفهامية بمعنى اي شيء عند الفراء وما

بعدها خبرها وهذا هو الاقوى لاستفادة معنى التعجب

من الاستفهام غالبا واما افعل به فصورته امر ومعناه

الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم عند سيبويه

والبصريين وبه فاعل والباء زائدة فلا ضمير فيه وبه مفعول
عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة وفيه ضمير وقال
الزجاج والفراء والزمخشري وابن كيسان وخروف لفظه
ومعناه الامر وبه مفعول والباء للتعدية وفيه ضمير وهذا
هو الاصح مسئلة يجوز حذف المتعجب منه مع قرينة
كقوله جزى الله عني والجزاء بفضله ربيعة خيرا ما اعف
واكرما اي ما اعفها وما اكرمها **فصل** افعال المدح والذم
ما وضعت لانشاء مدح او ذم فمنها نعم وبئس وساء
وكل منها يرفع اسمين يكون احدهما الفاعل والآخر
المخصوص بالمدح او الذم واشترط في الفاعل ان يكون

معرفا

معرفا باللام او مضافا الى المعرف بها او مضمرا مميزا بنكرة
منصوبة او بما مثل فنعما هي وقال الفراء وابو علي ما موصولة
بمعنى الذي فاعل النعم والصلة محذوفة بابجهها وهي مخصوصة
وقال سيبويه والكسائي ما معرفة بمعنى الشيء فاعل نعم وهي مخصوصة
ويذكر المخصوص بعد الفاعل وشرطه ان يكون مطابقا له وهو اما
مبتدأ وما قبله الخبر او خبر مبتدأ محذوف وهو هو او هي. وهما
الضمير انما هو على الاول دون الثاني وقد يحذف المخصوص مع القرينة
مثل قوله نعم العبد فنعم الماهدون ومنها حب وحبذا
كنعم وبئس الا ان فاعلها ذا على الاصح ولا يتغير وما بعده المخصوص
ولا عبرة باعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص او بعده.

تمييزا وحالا الا على طبقه. المقصد الثالث في الحرف وهو
ما دل على معنى في غيره ومن ثم لم ينفك من اسم او فعل
يصحبه الا في مواضع مخصوصة حذف فيها الفعل واقتصر على
الحرف فجرى مجرى الثابت ويعرف بعدم قبول شيء من
خواص لغيره وبيان معاني الحروف وان كان خارجا
عن النحو الا ان ذكر جملة منها مفيد للمعربين فلا باس للتعرض
لها فنذكر بعض الاسماء فيها استطرادا فنذكر الحروف على
ترتيب حروف المعجم تسهيلا لنا ولها حروف الالف
الالف المفردة ترد لنداء القريب والمتوسط على
قول والمضارعة والاستفهام الحقيقي فيطلب بها التصور

والتصديق

والتصديق نحو ازيد في الدار ام عمرو وافي الدار زيد ام في الدار
وللتسوية وهي الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها وتقع بعد
سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري نحو سواء عليهم استغفرت
لهم ام لم تستغفر وما ابالي اقمت ام قعدت وللانكار الابطالي
المقتضية ان ما بعدها غير واقع وان مدعيه كاذب نحو ايحب
احدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا والتوبيخي وهي المقتضية ان ما بعدها
واقع وان فاعله ملوم نحو اغير الله تدعون والتقرير وهي المقتضية
لحمل المخاطب على الاقرار والاعتراف بما بعد الهمزة ويجب
ان يليها شيء تقرره من الفعل والفاعل والمفعول نحو اضربت
زيدا وانت ضربت زيدا وازيدا ضربت والتهكم نحو اصلوتك تامرك

ان نترك ما يعبد اباؤنا او الامر نحو ءاسلمتم وللتعجب الم تر
الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء الم يان للذين امنوا
ويجوز حذف همزة الاستفهام مع القرينة كقوله ولا العبا
منى وذو الشيب يلعب تنبيه قد تقع الهمزة فعلا وذلك
انهم يقولون واى بمعنى وعد ياى كوفى يفى ونى ينى والامر
منه اه بحذف اللام للامر والهاء للسكت للوقف اجل
حرف لتصديق الخبر نحو جاءنى زيد وما جاءنى زيد فتقول
اجل اذن حرف جواب وجزاء عند سيبويه وقال الشلوبين
هو كذلك فى كل موضع وقال الفارسى قد تتمحض للجواب وتنصب
المضارع مع مصدرة متصلة مقصودة به الاستقبال او منفصلة

بالقسم

بالقسم او لا النافية واذا وقعت بعد الواو والفاء جاز
فيه الوجهان اذ ظرف لما مضى من الزمان والاغلب كونها
ظرفا نحو فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا وقد تكون مفعولا
به وبدلا منه ومضافا اليها اسم زمان مستغن عنه نحو يومئذ
وترد ظرفا للمستقبل وللتعليل وهل هو حرف بمنزلة اللام او ظرف
والتعليل مستفاد من الكلام قولان وللمفاجاة وتقع بعد
بينا وبينما وهل هى ظرف مكان او زمان او حرف بمعنى المفاجاة
او حرف مؤكد اقوال اذا ظرف مستقبل خافض لشرطه منصوب بجوابه
وتختص بالجملة الفعلية واما نحو اذا السماء انشقت فتاول
وقد تستعمل للماضى نحو اذا راوا تجارة الاية وترد للمفاجاة فتختص

بالجملة الاسمية والحال وقد اتسعت بالقسم نحو والليل
اذا يغشى والخلاف في بالحاقها الا بالفتح والتخفيف
حرف استفهام ترد للتنبيه نحو الا انهم هم السفهاء وللتوبيخ
والانكار نحو الا طعان الا فرسان عادية وللتمني نحو
الا عمر ولى مستطاع رجوعه وللاستفهام عن النفي
نحو الا اصطبار لسلمى ام لها جلد وللعرض والتحضيض
فتختص بالفعلية نحو الا تحبون ان يغفر الله لكم وللتحقيق
ذكره في الا بالكسر والتشديد ترد للاستثناء
وقد مضت وتكون صفة بمنزلة غير فيوصف بها
وبتاليها جمع منكرا وشبهه نحو لو كان فيهما آلهة الا الله

لفسدتا

لفسدتا وكقوله انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات
الا بغامها وعاطفة بمنزلة الواو نحو لئلا يكون للناس عليكم حجة الا الذين
ظلموا وزائدة كما في القاموس والمغني الا بالفتح والتشديد حرف
تحضيض مختص بالجملة الفعلية الخبرية ال تكون اسما موصولا بمعنى
الذي ونحو وهي الداخلة على اسم الفاعل والمفعول وفي الداخلة
على الصفة المشبهة خلاف وحرف تعريف وهي نوعان عهدية
وجنسية وكل منهما ثلاثة اقسام فالعهدية اما ان تكون مصحوبها
معهودا ذكريا نحو فيها مصباح المصباح او ذهنيا نحو اذ هما في الغار
او حضوريا نحو اليوم اكملت لكم دينكم والجنسية اما لاستغراق الافراد
وهي التي تخلفها كل حقيقة نحو ان الانسان لفي خسر او لاستغراق
خصائص الافراد وهي التي تخلفها كل مجازا نحو زيد الرجل علما

اي الكامل في هذه الصفة او لتعريف الماهية وهي التي لا تخلفها
كل لا حقيقة ولا مجازا نحو وجعلنا من الماء كل شيء حي وبدل
وهي لازمة في علم قارنت وضعه نحو البيت للكعبة وغير لازمة
تدخل على العلم المنقول للمح معنى الاصل والاغلب دخولها
على المنقول عن الصفة كالحارث والحسن وقد تدخل على
المنقول عن المصدر كالفضل وعن اسم العين كالنعمان
والباب وهذا النوع موقوف على السماع تنبيه ومن الغريب
ان تأتي ال للاستفهام وذلك يحكى عن قطرب نحو ال فعلت
بمعنى هل فعلت الى حرف جر ترد لانتهاء الغاية زمانا
نحو اتموا الصيام الى الليل ومكانية نحو من المسجد الحرام

الى المسجد الاقصى

الى المسجد الاقصى وللمعية نحو من انصاري الى الله وللتبيين
نحو رب السجن احب الي ولم تذكر اللام نحو والامر اليك
وللموافقة في نحو ليجمعنكم الى يوم القيامة وللابتداء بها كقوله
تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمرا
اي مني وللموافقة عند كقوله ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى
الي من الرحيق السلسل وللتوكيد نحو فاجعل افئدة من الناس تهوي
اليهم بفتح الواو اي تهواهم ام حرف ترد للعطف متصلة و منقطعة
فالمتصلة هي المرتبطة ما بعدها بما قبلها وتقع بعد همزة التسوية
او بعد همزة يطلب بها وبام التعيين والفرق بينهما ان الاولى
لا تستحق جوابا وان الكلام معها قابل للتصديق والتكذيب

وان تلوها لا ينفع الا بين جملتين وان الجملتين معا في
تاويل المفردين والثانية لبيك والمنقطعة هي
كبل وزائدة وهذه لغة ابو زيد وحرف تعريف وهذه
لغة حمير اما بالفتح والتخفيف حرف استفتاح بمنزلة
الا كقوله اما والذي ابكى واضحك والذي امات واحيا
والذي امره الامر وتكون بمعنى حقا او احقا على خلاف
فيه وهل هي بسيطة او مركبة فيه خلاف فالاصح انها
مركبة من كلمتين الهمزة وما اسم بمعنى شيء وذلك
الشيء حق فالمعنى حقا اما بالفتح والتشديد حرف شرط
للزوم الفاء بعدها فاما الذين امنوا فيعلمون انه نحو
وتفصيل نحو واما السفينة وتوكيد نحو اما زيد فمنطلق

اما بالكسر

اما بالكسر والتشديد حرف عطف على المشهور وترد للشك
نحو جاءني اما زيد واما عمرو والابهام نحو واخرون مرجون
لامر الله اما يعذبهم واما يتوب عليهم وللتخيير نحو اما ان تلقي
واما ان نكون اول من القى وللاباحة نحو تعلم اما نحوا واما فقها
صرفا وللتفصيل نحو اما شاكرا واما كفورا واما لا ترد للعطوف
عليها ولا ينفك الثانية من الواو او حرف عطف ترد
للشك نحو لبثت يوما او بعض يوم والابهام نحو وانا او اياكم
لعلى هدى او في ضلال مبين والتخيير نحو تزوج هندا او اختها
والاباحة نحو جالس العلماء او الزهاد وهذان لا يقعان الا بعد
الطلب والتقسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف والتقريب ما ادري .

اسلم او وصح والشرطية نحو لاضربنك عشت او مت
اى ان عشت بعد الضرب وان مت والتبعيض نحو قالوا
كونوا هودا او نصارى والاضراب نحو وارسلناه الى مائة
الف او يزيدون وبمعنى الا وينتصب المضارع بعدها
بان مقدرة نحو لاقتلنه او يسلم وبمعنى الى وهذه كقبلها
نحو لالزمنك او تعطينى حقى وقد تكون لمطلق الجمع
كالواو نحو ولو على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او
بيوت ابائكم اِن بالكسر والسكون تكون شرطية
نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقد تقترن بلا
فيظن انها الاستثنائية نحو الا تنصروه فقد نصره الله

ونافية

ونافية فتدخل على الجملتين نحو ان الكافرون الا فى غرور
وان اردنا الا الحسنى وقول من قال لا تاتى نافية الا وبعدها
الا او لما كان بحل نفس لما عليها حافظ مردود بقوله تعالى ان عندكم
سلطان ومخففة من المثقلة وقد مرت وزائدة نحو ما ان انت
لتى انت تكرهه وبمعنى قد ومنه ان نفعت الذكرى الذى ذكره
فى ق أَن بالفتح والسكون تكون اسما وحرفا فالاسم ضمير متكلم
فى قول بعضهم ان فعلت بسكون النون والاكثرون على فتحها وصلا
والاتيان بالالف وقفا وضمير مخاطب نحو انت انتما انتم انتن
اذا الثالثة حرف باتفاق والحرف تكون ناصبة للمضارع وتقع فى الابتداء
فتكون فى موضع رفع نحو وان تصوموا خير لكم وبعد لفظ دال على معنى

غير اليقين فيكون في موضع رفع نحو الم يان للذين
امنوا ان تخشع قلوبهم ونصب نحو وما كان هذا القرآن
ان يفترى من دون الله وخفض نحو من قبل ان ياتي
احدكم الموت ويحذف جوازا بعد عاطف له على اسم
صريح كقوله ولبس عباءة وتقر عيني وبعد لام كي
اذا لم يقترن بلا نحو اسلمت لادخل الجنة ووجوبا
بعد جحد لام الجحود وهي المسبوقة بنفي محض او طلب
بالفعل نحو وما كان الله ليعذبهم واو بمعنى الى او الا
كما مرت وفاء السببية وواو المعية المسبوقتين
بنفي محض او طلب بالفعل وحتى بمعنى الى وكي اذا اريد

الاستقبال

الاستقبال نحو اسير حتى تغرب الشمس واسلم حتى ادخل
الجنة فان اردت الحال كانت حرف ابتداء وتكون مخففة
من المثقلة كما مرت ومفسرة وعبر لها باي نحو فاوحينا اليه
ان اصنع الفلك باعيننا وزائدة للتوكيد نحو فلما ان جاء
البشير تنبيه وذكر في معان اخرى لان وهي الشرطية
والنافية كالمكسورة وبمعنى اذا قيل ومنه بل عجبوا ان جاءهم
منذر وبمعنى لئلا قيل ومنه يبين الله لكم ان تضلوا والحق نفي
كقوله اذا ما غدونا قال ولدان اهلنا تعالوا الى ان ياتنا
الصيد نحطب (ان) بالكسر والتشديد حرف توكيد و
تنصب وترفع وحرف جواب كنعم كقول ابن الزبير ان وراكبها

لمن قال لعن الله ناقة حملتني اليك تنبيه ان وان تاتى
ان فعلا ماضيا مسندا لجماعة المؤنث من الاين وهو
التعب ومن ان بمعنى قرب او مسندا لغيرهن على انه
من الاين ومبنيا للمفعول على لغة من قال في رد رد
بالكسر او فعل امر للواحد من الاين او لجماعة الاناث
من الاين او من ان او للواحدة مؤكدة بالنون ص
واى بمعنى وعد كقوله ان هند المليحة الحسناء واى
من اضمرت لخل وفاء ومركبة من ان النافية وانا
كقول بعضهم ان قائم اى ان انا قائم ان بالفتح والتشديد
حرف تاكيد وتؤول الجملة بالمصدر كما مرت وتكون لغة

في لعل كقول بعضهم ائت السوق انك تشتري لحما اى بالكسر
والسكون حرف جواب كنعم نحو قل اى وربي انه لحق اى
بالفتح والسكون حرف تفسير وما بعدها عطف بيان او بدل
لا نسق خلافا للكوفيين وصاحب المفتاح والمستوفي وتستعمل للنداء
كما مرت اى بالفتح والتشديد اسم ترد للشرط نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء
الحسنى والاستفهام نحو فباى حديث بعده يؤمنون والموصول
نحو لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا وتكون دالة على
معنى الكمال فتقع صفة للنكرة نحو زيد رجل اى رجل وحالا للمعرفة
كمررت بعبد الله اى رجل ووصلة الى نداء ما فيه ال اى بالفتح
ترد لنداء القريب وقيل لنداء القريب والبعيد والمتوسط
نحو ايا جبلي نعمان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها وقد تبدل همزتها

هاء كقوله فاصلح بيجا ان يكون حيا ويقول من فرج

هيا ريا حرف الباء الباء المفردة حرف جر ترد للالصاق

اما حقيقة او مجازا نحو مررت بزيد وللتعدية نحو ذهب

الله بنورهم وللاستعانة نحو كتبت بالقلم وللسببية نحو

انكم ظلمتم انفسكم باتخاذكم العجل فتوبوا وللمصاحبة نحو اهبط

بسلام وللظرفية نحو لقد نصركم الله ببدر وللبدل

كقوله فليت لي بهم قوما اذا ركبوا شنوا الاغارة فرسانا

وركبانا وللمقابلة نحو بعت هذا بالف وللمجاوزة نحو فسئل

به خبيرا وللاستعلاء نحو ومنهم من ان تامنه بقنطار

وللتبعيض نحو عينا يشرب بها عباد الله وللقسم نحو بالله

لا تفعل كذا وللغاية نحو وقد احسن بي وللتوكيد اما

في الفاعل

في الفاعل نحو وكفى بالله شهيدا او في المفعول نحو ولا تلقوا

بايديكم الى التهلكة او في المبتدا نحو بحسبك درهم او في الخبر

نحو ما زيد بقائم بل حرف عطف ان تلاها مفرد فتفيد

بعد الاثبات صرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف

وبعد النفي والنهي تقرير الحكم للاول واثبات ضده للثاني

او نقل حكمه اليه عند بعض وقد ترد للتوكيد تقرير ما قبلها بعد

النفي خاصة وان تلاها جملة فحرف ابتداء على الصحيح بلى حرف

موضوع للايجاب المنفي مجردا كان النفي نحو زعم الذين كفروا ان

لن يبعثوا قل بلى او مقرونا بالاستفهام نحو الست بربكم قالوا بلى

بيد وميد بالميم وهو اسم ملازم للاضافة الى ان وصلتها ويكون

بمعنى غير الا انه لا يقع مرفوعا ولا مجرورا بل منصوبا
ولا يقع صفة ولا استثناء متصلا بل يستثنى به في الانقطاع
خاصة نحو نحن الاخرون السابقون بيد انهم اوتوا
الكتاب من قبلنا ويكون بمعنى من اجل نحو انا افصح من
نطق بالضاد بيد اني من قريش بله اسم لدع ومصدر
بمعنى الترك واسم مرادف لكيف وما بعدها منصوب
على الاول ومخفوض على الثاني ومرفوع على الثالث
وفتحها بناء على الاول والثالث واعراب على الثاني
بجل حرف بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي واسم مرادف
لحسب حرف التاء التاء المفردة اما متحركة واما
ساكنة فالمتحركة في اوائل الاسماء فهي حرف جر للقسم

ويختص بالتعجب

ويختص بالتعجب وباسم الله نحو وتالله وتربي وترب
الكعبة وتا الرحمن وان كانت في اواخرها فهي حرف خطاب
كانت وان كانت في اواخر الافعال فهي ضمير كقمت او التاء
الساكنة علامة للتانيث في اواخر الافعال وربما وصلت
بثم ورب ولا والاكثر تحريكها معهما بالفتح حرف الثاء ثم بحرف
عطف يقتضي التشريك في الحكم والترتيب والمهلة وقد
يجي للتراخي ثم بالفتح اسم يشار به الى المكان البعيد نحو
وازلفنا ثم الاخرين وهو ظرف غير متصرف حرف الجيم جير
بالكسر حرف جواب بمعنى نعم لا اسم بمعنى حقا فيكون مصدرا او
ابدا فيكون ظرفا خلافا للبعض جلل حرف جواب بمعنى نعم اسم

بمعنى عظيم او يسير او اجل حرف الجا حاشا ترد للاستثناء
وقد مضت وفعلا جامدا وفاعلها مستتر وجوبا عائدا
الى مصدر ما قبلها او الى اسم فاعل او الى بعض مفهوم منه وحرفا
جارا كثيرا وفعلا متصرفا قليلا وللتنزيه نحو حاش لله
وهل هو اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى يبرأ او اسم فعل بمعنى
ابرأ خلاف حتى ترد عاطفة لمطلق الجمع كالواو الا ان
المعطوف بها مشروط بامور ان يكون ظاهرا لا مضمرا
ويكون اما بعضا من المعطوف عليه او جزءا منه او كالجزء
والضابط في ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
وتمتنع حيث يمتنع وتكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقصان

وجارة تنزلها

وجارة منزلة الى الا ان المجرور بها لا بد وان يكون ظاهرا
ومسبوقا بذي اجزاء وقد ينصب المضارع بان مقدرة بعدها
لا بها خلافا للكوفيين فتكون بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا
موسى وكي نحو لا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وبمعنى الا نحو
والله لا افعل حتى تفعل وحرف ابتداء فتدخل على الماضي والمضارع
المرفوع والجملة الاسمية حيث اسم للمكان اتفاقا وللزمان
عند الاخفش وتلزم الاضافة الى الجملتين والاكثر الى الفعلية
حرف الخا خلا ترد حرفا جارا للمستثنى وموضعها نصب على تمام
الكلام وفعلا متعديا ناصبا له وفاعلها كفاعل حاشا والجملة
حالية او مستأنفة على الخلاف فيها حرف الراء رب حرف جر
خلافا للكوفيين وليس للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا

بمعنى عظيم او يسير او اجل حرف الحاء حاشا ترد للاستثناء
وقد مضت وفعلا جامدا وفاعلها مستتر وجوبا عائدا
الى مصدر ما قبلها او الى اسم فاعل او الى بعض مفهوم منه وحرفا
جارا كثيرا وفعلا متصرفا قليلا وللتنزيه نحو حاش لله
وهل هو اسم بمعنى براءة او فعل بمعنى برئ او اسم فعل بمعنى
ابرأ خلاف حتى ترد عاطفة لمطلق الجمع كالواو الا ان
المعطوف بها مشروط بامور ان يكون ظاهرا لا مضمرا
ويكون اما بعضا من المعطوف عليه او جزءا منه او كالجزء
والضابط في ذلك انها تدخل حيث يصح دخول الاستثناء
وتمتنع حيث يمتنع وتكون غاية لما قبلها اما في زيادة او نقصان

وجارة تنزيلها

وجارة بمنزلة الى الا ان المجرور بها لا بد وان يكون ظاهرا
ومسبوقا بذي اجزاء وقد ينصب المضارع بان مقدرة بعدها
لا بها خلافا للكوفيين ثم تكون بمعنى الى نحو حتى يرجع الينا
موسى وكي نحو لا يزالون يقاتلونكم حتى يردوكم وبمعنى الا نحو
والله لا افعل حتى تفعل وحرف ابتداء فتدخل على الماضي والمضارع
المرفوع والجملة الاسمية حيث اسم للمكان اتفاقا وللزمان
عند الاخفش وتلزم الاضافة الى الجملتين والاكثر الى الفعلية
حرف الخاء خلا ترد حرفا جارا للمستثنى وهو موضعها نصب على تمام
الكلام وفعلا متعديا ناصبا له وفاعلها كفاعل حاشا والجملة
حالية او مستانفة على الخلاف فيه حرف الراء رب حرف جر
خلافا للكوفيين وليس للتقليل دائما خلافا للاكثرين ولا

للاستعلاء اما حسا نحو زيد على السطح او حكما نحو لهم علي
ذنب وللمجاوزة كقوله اذا رضيت علي بنو قشير وللتعليل
نحو ولتكبروا الله على ما هداكم وللظرفية نحو ودخل المدينة
على حين غفلة من اهلها وللمصاحبة نحو وآتى المال على حبه
وللاستدراك والاضراب كقولك فلان لا يدخل
الجنة لسوء صنيعه على انه لا ييأس من رحمة الله وبمعنى من
نحو واذا اكتالوا على الناس يستوفون وبمعنى الباء
نحو حقيق على ان لا اقول وزائدة للتعويض او غيره
واسما بمعنى فوق اذا دخلت عليها من نحو ركبت من عليه
وفعلا نحو ان فرعون علا في الارض عن تكون حرفا

وهي للمجاوزة

وهي للمجاوزة نحو سافرت عن البلد وللبدل نحو واتقوا
يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا وللاستعلاء نحو فانما
يبخل عن نفسه وللتعليل وما كان استغفار ابراهيم لابيه
الا عن موعدة وللظرفية نحو وامو سراة القوم حيث لقيتهم
ولا تك عن حمل الرباعة وانيا وللاستعانة ومثلوا لرمي
السهم عن القوس وبمعنى بعد نحو يحرفون الكلم عن مواضعه
وبمعنى من نحو الذي يقبل التوبة عن عباده وبمعنى الباء
نحو وما ينطق عن الهوى وقد تكون زائدة للتعويض
نحو اتجزع ان نفس اتاها حمامها فهلا التي عن بين جنبيك
تدفع وحرفا مصدريا في لغة تميم واسما مع من كثيرا ومع على

قليلا نحو جلست من عن يمينه وقوله على عن يميني
مرت الطير سنحا وكيف سنوح واليمين قطيع عوض
ظرف لاستغراق المستقبل كابدا الا انه يختص بالنفي
وان اضيف اعرب ولا ينبني وقيل اسم صنم عسى
فعل مطلقا لا حرف مطلقا خلافا لثعلب ولابن السراج ولا
حين يتصل بالضمير المنصوب خلافا لسيبويه عل
بلام خفيفة اسم بمعنى فوق ولا يستعمل الا مجرورا بمن
او غير مضاف حرف الفاء المفردة ترد
عاطفة فتفيد التعقيب والترتيب ذكريا كان
او معنويا ورابطة للجواب وشبهه كامر وللسببية نحو

فوكزه

فوكزه موسى وبمعنى ثم نحو ثم خلقنا النطفة علقة
فخلقنا العلقة مضغة وبمعنى الواو كقوله قفا
نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول
فحومل وقد تحذف نحو من يفعل الحسنات الله يشكرها
في حرف جر يرد للظرفية بنوعيها والمصاحبة نحو
ادخلوا في امم والتعليل نحو فذلكن الذي لمتنني فيه
والاستعلاء نحو لاصلبنكم في جذوع النخل والمقايسة
نحو فما متاع الحيوة الدنيا في الآخرة الا قليل وبمعنى الباء
ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الاباهر
والكلى وبمعنى الى فردوا ايديهم في افواههم وبمعنى من نحو

فخرج على قومه في زينته وللتوكيد نحو قال اركبوا فيها وللتعويض
نحو ضربت فيمن رغبت وقد تكون فعلا نحو فِ بعهدك
واسما نحو نظرت الى فيك حرف القاف قد ترد اسما
بمعنى حسب واسم فعل بمعنى يكفي وحرف تحقيق مع الماضي
قبل ومع المضارع وحرف توقع مع المضارع قبل ومع الماضي
وحرف تقليل مع المضارع وتقرب الماضي من الحال ولهذا
التزم معه قد ظاهرة ومقدرة قط ترد ظرفا لاستغراق
الماضي واسما بمعنى حسب واسم فعل بمعنى يكفي وكثيرا ما
تحلى بالفاء وفيها لغات ولا تجامع الاستقبال حرف الكاف
الكاف المفردة ترد حرفا جارا وهي للتشبيه نحو زيد كالاسد

وللتعليل

وللتعليل نحو واذكروه كما هداكم وللاستعلاء مثل كخير
لمن قال كيف اصبحت اي على خير وكون الاخفش والكوفيين
وللمبادرة نحو سلم كما تدخل وصل كما يدخل الوقت وللتوكيد
نحو ليس كمثله شيء وغير جارة وهو حرف الخطاب اللاحق لاسم
الاشارة والضمير المنفصل المنصوب واسما جارا كقوله بيض
ثلاث كنعاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم وغير جار وهو
مضمر منصوب او مجرور كي تكون اسما مختصرا من كيف كقوله
كي تجنحون الى السلم وما ثئرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
وحرفا جارا فتدخل على ما الاستفهامية كثيرا وعلى المصدرية
مضمرة وحرفا ناصبا فتدخل عليها لام التعليل نحو لكيلا تاسوا
كم خبرية واستفهامية وتشتركان في الابهام والاسمية والبناء

والافتقار الى التمييز ولزوم الصدر وبخفض الخبرية
بجر التمييز مفرداً كان او مجموعاً ويكون الكلام معها
محتملاً للصدق والكذب واستغنائها عن الجواب وعدم
اقتران الاسم المبدل بالهمزة بخلاف الاستفهامية
كلا حرف ردع على الاصح لا اسم بمعنى حقاً خلافاً
للكسائي ومتابعيه ولا بمعنى الا الاستفتاحية خلافاً
لابي حاتم وموافقيه ولا حرف بمعنى نعم خلافاً للفراء
وابن شهيد كل اسم موضوع لاستغراق افراد
المنكر والمعرف المجموع واجزاء المفرد المعرف وترد
نعتاً والنكرة او معرفة فتدل على كماله وتجب اضافتها
الى اسم ظاهر

الى اسم ظاهر مماثل له لفظاً ومعنى وتوكيد المعرفة وفائدتها
العموم وقد تجب اضافتها الى اسم مضمر راجع الى المؤكد قبل
وقد يخلفه الظ وغير تابعة بل تابعة بعد العوامل فتقع مضافة
وغير مضافة تنبيهاً ان الاصل وان لفظ كل مفرد مذكر ومعناه
بحسب ما يضاف اليه فان كانت مضافة الى منكر وجب مراعاة
معناها وان كانت مضافة الى معرفة يجوز الوجهان وان قطعت
عن الاضافة لفظاً يجوز مراعاة اللفظ والمعنى الثاني
اذا وقعت كل في حيز النفي كان النفي موجهاً الى الشمول خاصة
وافاد بمفهومه ثبوت الفعل لبعض الافراد الا اذا دل دليل على
ان المراد شمول النفي لا نفي الشمول وان وقع النفي في خبرها فنفي

السلب عن كل فرد كيف ترد شرطية فتقتضي فعلين
متفقي اللفظ غير مجزومين معنى خلافا للكوفيين
واستفهامية فيقع خبرا او مفعولا وحالا وهو اكثر

حرف اللام اللام المفردة حرف باتفاق وهي عاملة
وغير عاملة فالعاملة عاملة للجر وعاملة للجزم وليست عاملة
للنصب خلافا للكوفيين فالعاملة للجر مكسورة مع كل
ظاهر الا المستغاث ومفتوحة مع كل مضمر الا اليا
وترد للاستحقاق نحو الحمد لله وللاختصاص نحو الجنة
للمؤمنين وللملك نحو له ما في السموات والارض
وللتمليك نحو وهبت لزيد دينارا وشبهه نحو جعل لكم

من انفسكم

من انفسكم ازواجا وللتعليل نحو ضربته للتاديب وللتوكيد
النفي وهي لام الجحود وقد مرت وبمعنى الى نحو كل يجري لاجل
مسمى وبمعنى على نحو وتله للجبين وبمعنى في ونضع الموازين
القسط ليوم القيمة وبمعنى عند نحو كتبته لخمس خلون
وبمعنى بعد نحو اقم الصلوة لدلوك الشمس وبمعنى من نحو
سمعت له صراخا وبمعنى مع كقوله فلما تفرقنا كاني ومالكا
لطول اجتماع لم نبت ليلة معا وللتبليغ نحو قلت له وللعاقبة
نحو له ملك ينادي كل يوم لدوا للموت وابنوا للخراب وللقسم
والتعجب معا كقوله لله لا يبقى على الايام ذو حيد بمشمخر به
الظيان والاس وللتعجب فقط نحو يا للماء وللتعدية نحو

ما اضرب زيدا لعمرو او زائدة اما للتوكيد بين الفعل

ومنصوبه وبين المضاف والمضاف اليه او لتقوية عامل

ضعيف نحو ما احبني لفلان وسقيا لزيد والعاملة للجر

فتقدمت وغير العاملة انواع لام الابتداء وفائدتها

تاكيد مضمون الجملة وتخليص المضارع للحال والحاصل

الكلام والزائدة في خبر المبتداء وان ولكن وزالو مفعول

الثاني لارى وجواب القسم ولو ولولا والموطئة

وهي الداخلة على اداة الشرط واللام الاخرة لاسماء الاشارة

ولام التعجب غير الجارة ولام ال ولا تكون نافية

وناهية

وناهية وزائدة فالنافية تكون عاملة عمل ليس وان وقد

مضى وعاطفة بشرط ان يتقدمها اثبات ولا تقترن بعاطف

وتغاير متعاطفاه وجوابا مناقضا لنعم والناهية تجزم

والزائدة دخولها نحو ما منعك الا تسجد اذ امرتك لات

قيل هي كلمة واحدة فعل ماض بمعنى نقص ومنه قوله لا يلتكم

من اعمالكم وقيل هي كلمة واحدة لكنها ماخوذة من اصل وقيل

هي كلمتان لا النافية والتاء زائدة في اول الحين لو

شرطية فتقتضي امتناع ما يليه واستلزامه لتاليه

تختص بالماضي وبمعنى ان الشرطية الا انها لا تجزم خلافا

لبعضهم ومعنى ان المصدرية الا انها لا تنصب واكثر
وقوعها بعد ود او يود نحو ودوا لو تدهن
فيدهنون يود احدكم لو يعمر الف سنة وبمعنى ليت
الا انها لا تنصب ولا ترفع نحو فلو ان لنا كرة وللعرض
نحو لو تنزل عندنا فتصيب خيرا وللتقليل نحو
واتقوا النار ولو بشق تمرة لولا حرف يقتضي
امتناع جوابه لوجود شرطه وتختص بالجملة
الاسمية المحذوف الخبر غالبا وترد للتحضيض

والعرض

والعرض فتختص بالمضارع ولو تأويلا وللتوبيخ
فتختص بالماضي وقيل تكون حرف استفهام نحو لولا اخرتني
الى اجل قريب وفيه نظر وبمعنى لم نحو فلولا كانت قرية
امنت اي لم تكن قالهما الهروي لوما كلولا نحو لوما
زيد لاكرمتك وفي التنزيل نحو لوما تاتينا بالملائكة
وقيل هي للتحضيض خاصة لم حرف جزم لنفي المضارع
وقلبه ماضيا وليس اصله لا خلافا للفراء وقد تلغى
كقوله لولا فوارس من نعم واسرتهم يوم الصليفاء لم يوفون
بالجار لما ترد لربط مضمون جملة لوجود مضمون اخرى

وتختص بالماضي نحو لما قمت قمت وهل هو حرف
او ظرف خلاف وحرف استثناء فتختص بالجملة
الاسمية نحو ان كل نفس لما عليها حافظ وجازمة
للمضارع كلم وتفترقان في خمسة امور لن
حرف نفي ونصب واستقبال وليس اصلها لا خلافا
للفراء ولا لا ان خلافا للخليل والكسائي ولا تفيد
تأكيد النفي ولا تأبيده خلافا للزمخشري وتأتي
للدعاء كقوله لن تزالوا كذلكم ثم لا زلت لكم خالدا
خلود الجبال وقد يجزم بها كقوله فلن يحل للعينين

بعدك منظر

بعدك منظر لكن ساكنة النون مخففة من ا
المثقلة وقد مضت وعاطفة بشرط ان يتقدمها
نفي او نهي ولا تقترن بالواو وقيل لا تستعمل
مع المفرد الا بالواو حرف الميم ما ترد اسمية وحرفية
فالاسمية معرفة ونكرة فالمعرفة ناقصة وهي الموصولة
وتامة وهي عامة نحو ان تبدوا الصدقات فنعما هي
وخاصة نحو غسلته غسلا نعما والنكرة مجردة عن معنى
الحرف ومتضمنته فالمجردة ناقصة وتامة فالناقصة
اما موصوفة نحو مررت بما معجب لك او صفة لنكرة
نحو مثلا ما بعوضة والتامة تقع في ثلاثة مواضع

باب نعم نحو غسلته غسلا نعما اى نعم شيئا وباب

التعجب نحو ما احسن زيدا اى شيء احسن زيدا

واذا ارادوا المبالغة في الاخبار عن احد بالا [كثار]

من فعل كالكتابة نحو ان زيدا ما ان يكتب اى انه [مخلوق]

من امر فالك الامر هو الكتابة والمتضمنة استفهاما [مبتدأ]

ويجب حذف الفها اذا كانت مجرورا نحو عمّ

يتساءلون وشرطية زمانية وغير زمانية

والحرفية نافية ومشبهة بليس وقد تزاد ومصدرية

زمانية وغير زمانية وكافة عن العمل وهي

ثلثة اقسام

ثلثة اقسام كافة من عمل الرفع كقوله صددت فاطولت

الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم وكافة

من عمل النصب والرفع وهذا النسخ ان واخواتها وكافة

من عمل الجر وهذا النسخ لحرف وظرف فالحرف رب والكاف

والباء ومن والظرف بعد وبين واذ وحيث فانه [نحو]

وهي عوض وغير عوض فالعوض نحو اما انت انطلقت [منطلقا]

وفي نحو افعل هذا اما لا وغير العوض تقع بعد الرافع

والناصب وبعد الجازم وبعد الخافض فما كان الى اسما

من حرف جر تؤدي لابتداء الغاية زمانا نحو صمت من

يوم الجمعة او مكانا نحو من المسجد الحرام والتبعيض

نحو منهم من كلم الله وللتبيين نحو فاجتنبوا الرجس
من الاوثان وللتعليل كقوله يغضي حياء ويغضى
من مهابته وللبدل نحو ارضيتم بالحيوة الدنيا من
الاخرة وبمعنى عن نحو فويل للقاسية قلوبهم وبمعنى
الباء نحو ينظرون اليك من طرف خفي وبمعنى في
نحو اذا نودي للصلوة من يوم الجمعة وبمعنى عند
نحو لن تغني عنهم وبمعنى على نحو ونصرناه من القوم
وبمعنى الى نحو اتيته من ذالك الموضع وللفصل
نحو والله يعلم المفسد من المصلح وللتنصيص على العموم

نحو ما جا

نحو ما جاءني من رجل وللتوكيد العموم نحو ما جاءني
من احد من بالفتح تكون شرطية وموصولة واستفهامية
موصوفة نحو مررت بمن معجب لك وقيل تكون نكرة تامة
وحمل عليه قوله ونعم من هو في سر واعلان مهما
بسيطة لا مركبة من مه وما ولا من ما ما خلافا للخليل
وتكون للزمان مع تضمن معنى الشرط نحو مهما تأتنا به من آية
وللزمان والشرط كقوله وانك مهما تعط بطنك سؤله
وفرجك نالا منتهى الذم اجمعا وللاستفهام نحو مهما لي
الليلة مهما ليه اودى بنعلي وسرباليه منذ ومنذ

نحو ما جئتني مذ ان كان الزمان ماضيا و بمعنى في
ان كان الزمان حاضرا و بمعنى من و الى ان كان معدودا
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة و مذ يومنا و مذ ثلثة ايام
وان وليهما اسم مرفوع فهما مبتدان وما بعدهما الخبر
وقيل بالعكس وقيل ظرفان مضافان لجملة بحذف
فعلها وبقي فاعلها والاصل مذ كان يومان
وقيل خبر لمبتدا محذوف وقد يليهما الجملة الفعلية
والاسمية فتضافان اليهما حرف النون النون
المفردة على اربعة اوجه نون التاكيد وهي خفيفة

وثقيلة

وثقيلة وتختصان بالفعل وقوله انا لنسفعا
الشهود واضح ويؤكد بهما صيغ الامر مطلقا الا افعل في
التعجب ولا يؤكد بهما الماضي مطلقا والمضارع ان كان
للحال واما ان كان للاستقبال يؤكد بهما وجوبا
والتنوين وهو نون زائدة ساكنة تلحق الاخر
لغير توكيد واقسامه خمسة تنوين التمكين وهو
اللاحق للاسم المعرب المنصرف اشعارا ببقائه على الاصل
وانه لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل فيمنع من الصرف
كزيد ورجل وتنوين التنكير وهو اللاحق لبعض الاسماء

المبنية فرقا بين تعريفها وتنكيرها وتقع سماعا
في باب اسماء الافعال وقياسا في الاعلام المختومة
بويه وتنوين المقابلة وهو اللاحق لجمع المؤنث
السالم كمسلمات وتنوين العوض وهو اللاحق
عوضا اما من حرف او من مضاف اليه مفردا كان
او جملة نحو جوار وكل ويومئذ وتنوين
الترنم وهو اللاحق للقوافي المطلقة بدلا من حرف
الاطلاق وزاد الاخفش والعروضيون قسما سادسا

سموه الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كقوله
وقاتم الاعماق خاوي المخترق وزاد بعضهم سابعا
سماه الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقوله ويوم
دخلت الخدر خدر عنيزة فقالت لك الويلات انك
مرجلي والمنادى المضموم كما تقدم ونون الاناث
نحو يذهبن ونون الوقاية وتلحق الفعل المتصرف
والجامد واسم الفعل والحرف وقد مضى تفصيله نعم
حرف تصديق اذا وقعت بعد الخبر واعلام اذا وقعت
بعد الاستفهام ووعد اذا وقعت بعد الطلب حرف
الواو الواو المفردة ترد عاطفة لمطلق الجمع فتعطف

النبي على مصاحبه نحو فانجيناه واصحاب السفينة
وعلى سابقه نحو لقد ارسلنا نوحا وابراهيم
وعلى لاحقه نحو كذلك يوحي اليك والى الذين
من قبلك ويخرج عن افادة مطلق الجمع فترد لمعان
اخر بمعنى او في التقسيم نحو الكلمة اسم وفعل وحرف
وفي الاباحة نحو جالس الحسن وابن سيرين
وفي التخيير نحو قالوا نأت فاخترلها الصبر والبكا
فقلت البكاء اشفى اذن لغليلي وبمعنى باء
الجر نحو انت اعلم ومالك وبمعنى لام التعليل
نحو يا ليتنا

نحو يا ليتنا نرد ولا نكذب وللاستيناف نحو لنبين
لكم ونقر في الارحام وللحال نحو جاء زيد والشمس
طالعة وللقسم فتختص بالظاهر ولا تتعلق الا بحذف
نحو والقران الحكيم وان تلتها واو اخرى فالثانية عاطفة
والا لاحتاج كل الى جواب نحو والتين والزيتون
وبمعنى مع نحو سرت والنيل وبمعنى رب ولا تدخل
الا على منكر وتتعلق بما كتعلقها وللصرف وهو ان تكون
معطوفة على كلام في اوله حادثة لا يستقيم اعادتها
على ما عطف عليها وقد تقدم ذكره وزائدة نحو اذا

جاؤها ونعمت ابواهما وضمير المذكر نحو الرجال
قاموا وهي اسم على الاصح وعلامة لجمع المذكر في لغة
طي نحو اكلوني البراغيث حرف الهاء الهاء المفردة
على اوجه ضمير للغايب وتستعمل في موضع الجر والنصب
نحو قال له صاحبه وهو يحاوره وحرف للغيبة
وهي الهاء في اياه وهاء السكت وهاء التانيث
ها تكون اسم فعل بمعنى خذ وقد مضى وحرف تنبيه
وضمير للمؤنث فتستعمل مجرورة الموضع ومنصوبة
نحو فالهمها فجورها هل حرف استفهام فيطلب

بها التصديق

بها التصديق الايجابي وتفترق عن الهمزة بالخصايص منها
بالتصديق والايجاب وتخصيصها المضارع بالمضارع
الاستفهام وبعد دخولها على الشرط والعاطف وان
واسم بعده فعل وبارادة النفي بالاستفهام بها
وبمجيئها بمعنى قد نحو هل اتى على الانسان حين حرف الياء
الياء المفردة تكون ضمير المؤنث نحو تقومين وقومي
وضمير المتكلم نحو غلامي وحرف انكار ازيدنيه وحرف تذكار
نحو قدي وحرف المضارعة وعلامة للتصغير يا حرف
نوع للنداء وقد سبقت الباب الثاني في الكلام
وهو على ما فسرناه اخص من الجملة وهي اعم منه اذ شرطه

الافادة بخلافها لانها عبارة عما تضمن كلمتين بالاسناد
فكل كلام جملة ولا ينعكس الا ترى يقولون جملة الشرط
وجملة الجواب وجملة الصلة وليست كلاما تقسيم
فان بدأت باسم فاسمية كزيد قائم وان تصوموا
خير لكم وان زيدا قائم اذ لا عبرة بالحروف او بفعل
ففعلية كقام زيد وهل قام زيد وزيدا اضربه ويا [عبد الله]
وان احد من المشركين استجارك اذ المقدر كالمذكور
تقسيم آخر فان وقعت خبرا فصغرى وان كان خبرا [لمبتدا]
فيها جملة فكبرى نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى
والجملة كبرى

والجميع كبرى وقد يكون صغرى وكبرى باعتبارين نحو
زيد ابوه غلامه منطلق فمجموع هذا الكلام جملة كبرى [غير]
وقد لا يكون صغرى ولا كبرى كقام زيد تفصيل الجمل
التي لها محل من الاعراب سبع الاولى الواقعة خبرا وموضعها
رفع في باب المبتدا وان ونصب في باب كان وكاد
ولا بد فيها من ضمير يطابق مذكورا ومقدرا الا اذا [شغلت]
على المبتدا على شامل له او اشارة اليه او كانت نفس [المبتدا]
[الواقعة حالا او مفعولا بعد الثالثة]
الثانية الواقعة مفعولا بها ومحلها النصب الا اذا ناب [مقام]
الفاعل وتختص بالاسباب القول وتقع محكية بالقول

ومفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم ومعلقا عنها العامل
نحو لنعلم اى الحزبين احصى والرابعة المضاف اليها
ومحلها الجر وتقع بعد اسماء الزمان ظروفا كانت او اسما
ولا تقع بعد اسماء المكان خلافا الخامسة الواقعة
جوابا لشرط جازم ومحلها الجزم اذا كانت مقرونة بالفاء
او باذا الفجائية ولذا اخلى عنهما فالجزم للفعل وحده
وكذا القول فى الشرط السادسة التابعة لمفرد
ومحلها بحسبه فرفع فى نحو من قبل ان ياتى يوم لا بيع
فيه ونصب فى نحو واتقوا يوما ترجعون فيه الى الله

وجر فى

وجر فى نحو ليوم لا ريب فيه السابعة التابعة لجملة
لها محل ومحلها بحسبها وتقع نسقا ان لم يقدر الواو
للحال ولم تقدر العطف على الجملة الكبرى وبدلا اذا كانت
الثانية اوفى بتادية المراد من الاولى نحو واتقوا الذى امدكم
بما تعلمون امدكم بانعام وبنين وجنات وعيون تفصيل اخر
والجمل التى لا محل لها من الاعراب ايضا سبع الاولى المستانفة
وهى المفتتح بها الكلام او المنقطعة عما قبلها وقبل ما كان جوابا
لسؤال مقدر نحو انا اعطيناك الكوثر ونحو وحفظا من كل شيطان
مارد وليست صفة للنكرة لفساد المعنى وكل الجملة لعامل

الملغى لتأخره وأما الملغى لتوسطه فنحو معترضة الثانية
الواقعة صلة لاسم نحو جاء الذي قام أبوه أو حرف
نحو عجبت مما قمت الثالثة المعترضة بين شيئين
من شأنهما عدم توسط أجنبي بينهما وتقع في مواضع
كثيرة والأغلب وقوعها بين الفعل ومرفوعه وبينه
ومنصوبه وبين المبتدأ وخبره وبين الشرط وجوابه
وبين القسم وجوابه وبين الموصوف وصفته وبين
الموصول وصلته وبين المضاف والمضاف إليه
الرابعة التفسيرية وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة
ما تليه

ما تليه بأداة التفسير إلا إذا كانت أي أو أن نحو إن
مثل عند الله كمثل آدم خلقه من تراب والمشهور لا محل
لها وقيل بحسب ما تفسره الخامسة الواقعة جوابا للقسم نحو
والقرآن الحكيم إنك لمن المرسلين السادسة الواقعة
جوابا لشرط غير جازم كجواب إذا وإذ ولولا ولو أو جازم
ولم تقترن بالفاء ولا بإذا نحو إن جاءني زيد أكرمته
السابعة التابعة لما لا موضع له نحو قام زيد وقعد عمرو
إذا لم تقدر الواو للحال الباب الثالث في الفوائد
التي يحسن للمعرب معرفتها وهي عشرة الأولى في أحكام الظرف

والجار والمجرور لا بد من تعلقهما بفعل او شبهه او بما اول
بما يشبهه او بما فيه رائحته ولا تعلق لشيء من حروف
الجر الزوائد قيل وكذا رب والكاف وحاشا وعدا
وخلا ولعل في لغة عقيل ولولا عند بعضهم ويجب
حذف المتعلق اذا كانا صفة او صلة او خبرا او حالا
او كان الجار قسما بغير الباء او كان المتعلق محذوفا
على شريطة التفسير واذا كانا كذلك او اعتمدا على نفي
او استفهام جاز ان يرفع الفاعل خلافا لبعض
نحو مررت بزيد عليه جبة ومررت برجل معه صقر

وما في الدار

وما في الدار احد وافي الله شك وجاء الذي في الدار
ابوه وزيد عندك اخوه تنبيه ان الاولى اذا وقعا بعد
المعرفة المحضة فحالان وبعد النكرة المحضة فصفتان وغير المحضة
فيحتملهما الثاني ويقدر الفعل في بابي القسم والصلة
نحو رجل في الدار فله درهم وفي باب الاشتغال بحسب
المفسر وفي غير ذلك في الجبار الثانية يجوز عود الضمير
على متاخر لفظا ورتبة في ستة مواضع اذا كان مرفوعا بنعم
نحو رجلا زيد او كان فاعلا لاول المتنازعين واعملنا الثاني
نحو اكرمني واكرمت زيدا او كان مخبرا عنه ومفسرا بخبره نحو

ان هي الا حياتنا الدنيا او كان الشان والقصة نحو
قل هو الله احد ونحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين
كفروا او كان مجرورا برب نحو ربه رجلا او كان
مبتدأ منه ظاهر المفسر له نحو ضربته زيدا الثانية
يشترط فيما قبل ضمير الفصل ان يكون مبتدأ في الحال
او في الاصل وان يكون معرفة وقد يجوز ان يكون
نكرة وفيما بعده ان يكون خبر المبتدأ في الحال او في الاصل
وان يكون معرفة او كمعرفة نحو اولئك هم المفلحون
وانا لنحن الصافون وفي نفسه ان يكون بصيغة المرفوع
فيمتنع

فيمتنع زيد اياه الفاضل وان يطابق ما قبله فلا يجوز
كنت هو الفاضل وفائدته لفظا الاعلام من اول الامر
بان ما بعده خبر لا تابع ومعنى التوكيد والاختصاص
وهل له محل من الاعراب او لا خلاف الى ابعد بسط
الجملة عشرة الضمير والاشارة واعادته بمعناه وعموم يشمل
المبتدأ والفاء السببية اذا عطف بها جملة ذات ضمير
على جملة خالية منه او بالعكس وشرط تشتمل على ضمير
مدلوله على جوابه بالخبر والنيابة عن الضمير عند الكوفيين
وكون الجملة نفس المبتدأ والواو في الجملة الحالية

الخامسة الاشيا التي تحتاج الى الربط احد عشرة الجملة
الخبرية والموصوف بها والموصول بها والحال بها والمفسرة
لعامل الاسم المشتغل عنه بضميره وبدل البعض والاشتمال
ومعمول الصفة المشبهة وجواب اسم الشرط المرفوع
بالابتداء والفاظ التاكيد وعاملا باب التنازع
السادسة الفعل يكون قاصرا اذا كان على فعل
او فعل بالفتح او فعل بالكسر ووصفهما على فعيل
او كان على افعل بمعنى صار ذا كذا او على افعلل او افوعل

او افعنلل

او افعنلل او افعنلى او استفعل او كان مطاوعا لمتعد
الى واحد او رباعيا مزيدا فيه او دالا على سجية او عرض
او نظافة او لون السابعة اصول العدد اثنتا عشرة كلمة
واحد الى عشرة ومائة والف فالواحد والاثنان يذكران
مع المذكر ويؤنثان مع المؤنث ولا يجامعهما المعدود
بل يقال رجل رجلان والثلثة الى العشرة بالعكس
والعشرة اذا استعملت مركبة فكالواحد والا فكالثلثة
كقوله في ثلث وسبع بعده ذكر وانث بعكس ما اشتهرا
وفي الاثنين قبلها وكذا بعدها ما هو القياس حكي

كل تلك الثمان في التركيب ما خلا العشر فيه ما

استطرا واد رفي العشر عكس ما معه في سواها كلها

السواني ومميز الثلثة الى العشرة مجرور مجموع

ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب مفرد

ومميز المائة والالف ومثناهما وجمعه مجرور مفرد

كقوله ثمانا بعد ملجا ونصف الاثنين مجموع و مجرور

فميز عدها كانه قد اضيف الى ماة نفرد

فهو مميز وفيما بعد عشر فوبا النصب الى تسع

وتسعين المميز وملجاز من تسع وتسعين

فجر عند نحاة فوق مميز التاسعة الحال والتمييز يجتمعان

في انهما نكرتان فضلتان منصوبتان رافعتان

للابهام وافترقا في ان الحال تكون جملة وظرفا وجارا و مجرورا

والتمييز لا يكون الا اسما وان الحال قد يتوقف معنى الكلام

عليها بخلاف التمييز وان الحال يتقدم على عاملها والتمييز

لا يتقدم وان حق الحال الاشتقاق وحق التمييز الجمود وان

الحال تكون مؤكدة لعاملها بخلاف التمييز التاسعة

اذا تنازع العاملان ظاهرا بعدهما جاز اعمال الاول واختاره

الكوفيون لسبقه وعدم استلزام الاضمار قبل الذكر

مبينة للهيئات والتمييز مبين للذات وان الحال يجوز

خلاف التمييز

والثاني عند البصريين لقربه وعدم استلزامه

الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها

فان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني

وان اعملت الثاني فان احتاج الاول لمرفوع

اضمر وان احتاج لمنصوب حذف الا اذا منع

حذفه في لبس او كان العامل من باب كان او باب

ظن فيجب اضماره مؤخرا العاشر الظرف

الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق

الظرفية

الظرفية كاليوم والمكان وغير متصرف وهو ما لا يفارق

الظرفية اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا بجر

الجار عليه نحو قبل وبعد ولدن وعند والحمد لله واهب

الوجود ومفيض الارزاق والصلوة على افضل ا

البشر على الاطلاق وعلى اله مصابيح الدجى وسائر

ان يفيضنا سالكين لمحجتهم متمسكين بحجتهم

وان يجعلنا من خلصاء شيعتهم الداخلين حمى الله تعالى

تمت الكتاب بعون الملك المجيد

في يد الحاج عبد الحميد المحتاج الى ربه الغني

في سنه ١٣٠٣

والثاني ما اختاره البصريون لقربه وعدم استلزامه
الفصل بالاجنبي والعطف على الجملة قبل تمامها
فان اعملت الاول اضمرت الفاعل في الثاني
وان اعملت الثاني فان احتاج الاول الى المرفوع
اضمرته وان احتاج الى المنصوب حذفته الا اذا منع
حذفه في لبس او كان العامل من باب كان او باب
ظن فيجب اضماره مؤخرا العاشر الظرف
الزماني والمكاني نوعان متصرف وهو ما يفارق

الظرفية

الظرفية كاليوم والمكان وغير متصرف وهو ما لا يفارق
الظرفية اصلا كقط وعوض او لا يخرج عنها الا بجر
الجار عليه نحو قبل وبعد ولدن وعند والحمد لله واجب
الوجود ومفيض الارزاق والصلوة على افضل
البشر على الاطلاق وعلى اله مصابيح الدجى وسائل
ان يقبضنا سالكين لحجتهم متمسكين بحجتهم
وان يجعلنا من خلصاء شيعتهم الداخلين حمى الله تعالى
قد تمت الكتاب بعون الملك المجيد
عبد الحميد المحتاج الى ربه الغفور الحاجي في
في ١٣٠٣ سنه



۱۹

ف [illegible]

شماره
۵۷۳
فهرست

س [illegible]
رساله

بسم الله الرحمن الرحیم

اینکه نماز منقسم میشود بواجب و مستحب و اول منقسم میشود بشش قسم اول
یومیه دویم جمعه سوم عیدین چهارم آیات پنجم طواف ششم
آنکه به نذر و عهد و نحو آنها لازم میشود و اما یومیه پس در آن چند مطلب است

مطلب اول در اوقات آنهاست و در آن سه مطلب است مطلب اول
آنکه اول وقت نماز ظهر زوال شمس است و مقدار چهار رکعت که اغلب
ناس در اقوال و افعال با اقتصار باقل واجب بعمل آورند در حق حاضر و مقدار
دو رکعت بطریق مذکور در حق مسافر مختص بظهر است و قبل از غروب آفتاب بهمین

مقدار

مقدار مختص بعصر است و ما بین این دو حد مشترک بین الصلوتین است
و اول نماز مغرب میل نمودن حمره مشرقیه است از سمت رأس بجانب
مغرب چنانچه آخر وقت عشا نصف شب است و مقدار کفایت هر یک
بنحوی که مذکور شد مختص بآنها است و ما بین آنها مشترک بین الصلوتین است
و اول وقت نماز صبح ظهور سفیده است فوق الافق متصل بآن که بر در جانب
مشرق که منتشر است در جانب عرض و آخر آن طلوع شمس است

مطلب دویم آنکه هر گاه حیض یا نفاس یا اغما یا جنون بهم رسد
بعد از دخول وقت نماز اگر بمقدار زمان عروض نماز را بعمل نیاورده است
و از اول وقت منقضی شده است مقداری که کفایت نماز صحیح با شرایط
مفقوده نماید قضای آن نماز لازم است و الا فلا و هر گاه این عذرها
رفع شد و از آخر وقت درک نمود مقداری را که کفایت شرایط مفقوده
و یک رکعت از نماز نماید آن نماز واجب است و همچنین هر گاه طفل بالغ شد

و بعد از بلوغ درک نمود مقداری را که کفایت وضو و یک رکعت
از نماز نماید ظاهر آنست که نماز ادا بوده باشد پس نیت ادا میتوان
نمود بلکه ظاهر اینست که اگر زمان کفایت غسل و یک رکعت را نماید
لکن بکفایت تیمم و یک رکعت نماید باز نماز واجب بوده باشد و ظاهر اینست
که وسعت زمان بجهت رفع جنب معتبر نبوده باشد و در جمیع صور
مذکوره هرگاه اخلال نماز در همان وقت نماید آثم است و قضای
آن واجب است و از آنچه مذکور شد معلوم میشود که اگر قبل از غروب
درک نماید مقداری را که کفایت پنج رکعت را نماید نماز ظهر و عصر هر دو
بر آن شخص لازم خواهد بود و همچنین هرگاه قبل از نصف شب درک
کند مقدار پنج رکعت را نماز مغرب و عشا هر دو لازم خواهد بود
مطلب سوم لازم است قبل از شروع نمودن بنماز تحصیل علم بدخول وقت
نماز با امکان علم و در صورت عدم امکان علم اکتفا بمظنه دخول وقت جایز است
مگر آنکه

مگر آنکه کل اجزای صلوة واقع شود در خارج وقت که در این وقت
نماز باطل است یا اینکه در اثنای نماز رفع اعتقاد او قبل از دخول
وقت مشخص شود اما بجدی که اگر نماز را تمام نماید در همین نماز وقت داخل
میشود و بعضی اجزای نماز بعد از دخول وقت میشود پس قطع نماز در این
وقت که مشخص شد که هنوز وقت داخل نشده متعین است بدانکه
هرگاه کسی مشغول بنماز عصر یا عشا شد با اعتقاد اینکه ظهر یا مغرب را بجا
آورده است و بعد از آن خلاف آن برای او ظاهر شد پس ظهور خلاف
در اثنای نماز آنست یا بعد از فراغ اگر در اثناست پس اگر شروع بنماز
و ظهور خلاف هر دو در وقت مختص بنماز سابق بوده یا هر دو در وقت
مشترک بوده یا شروع در وقت مختص بنماز سابق و ظهور خلاف در وقت
مشترک بوده لازمست که عدول بنماز سابق نماید و اگر هر دو در مختص بنماز لاحق
بوده عدول جایز نیست و همچنین ظاهر اینست که اگر شروع در وقت مشترک

و ظهور خلاف در وقت مختص بوده عدول میتواند نمود و اگر ظهور خلاف
بعد از فراغ از نماز است پس اگر زمان فراغ از نماز لاحق و زمان شروع
هر دو مختص بنماز سابق بوده یا زمان شروع مختص بنماز سابق و زمان فراغ
مشترک بوده ظاهر اینست که این نماز باطل است و اگر هر دو زمان
مشترک است ظاهر اینست که نماز لاحق صحیح است پس اتیان مینماید بنماز
سابق بقضائی و اگر زمان شروع مشترک و زمان فراغ مختص بنماز لاحق
بوده یا هر دو زمان مختص بلاحق بوده باشد در این دو صورت نیز نماز
لاحق صحیح است و نماز سابق قضا خواهد بود و ازینجا مشخص شد که جواز عدول مختص
به تذکر در اثنای نماز است بشرط بقای محل عدول اتم از آنکه هر دو نماز ادائی
بوده باشد یا هر دو قضائی یا مختلف باین معنی که معدول منه ادا بوده باشد
و معدول الیه قضا و تصویر عکس آن اگرچه ممکن است لکن خالی از اشکال نیست
و فوات محل عدول موقوف نیست بر زیادتی رکن نسبت بمعدول الیه بلکه

بمطلق

بمطلق زیادتی است پس اگر ایستاده در رکعت چهارم نماز عشا مثلاً
عدول بمغرب نمی تواند نمود و اگرچه بشروع قرائت یا تسبیح نموده باشد
مطلب پنجم در بیان قبله است فصل چهارم بدانکه قبله عبارت
از فضائی است که کعبه معظمه شاغل آنست از فوق تا سموات و از تحت
تا تحت الثری در حق کسیکه متمکن است از استقبال آن و جهت فضاست در حق
کسیکه متمکن نیستند و جهت فضائی جانبی است که تحقق کعبه در آن معلوم
یا مظنون باشد و تحصیل علم در صورت امکان لازم است و با عدم امکان
اعتماد بظن میتوان نمود و همچنین که ظن بهمرسانید اعتماد بآن مظنه میتواند نمود
و انحصار ظن اقوی لازم نیست مگر آنکه علم داشته باشد که تاخیر ظن اقوی
میشود در این صورت احوط بلکه دور نیست که حکم بوجوب تاخیر شود
لازم است اجتهاد در تشخیص سمت قبله لکن در بلاد مسلمین اعتماد بمحاریب
و مقابر آنها میتواند نمود مگر در صورت علم یا ظن بخلاف بلکه در صورت شک

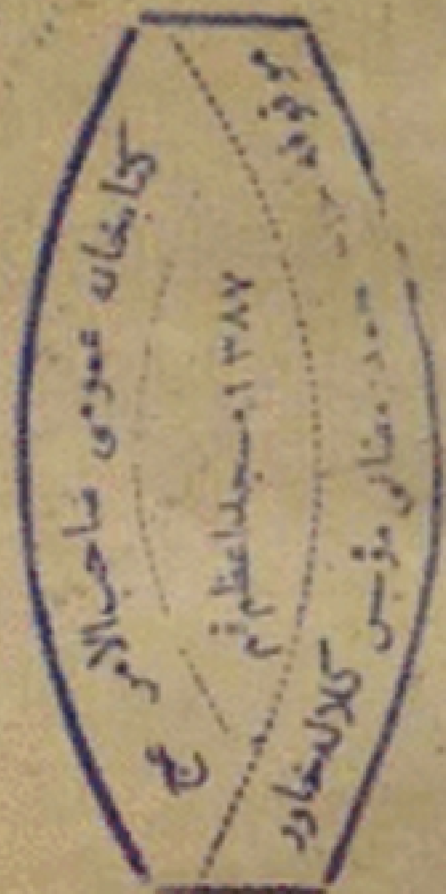
نیز چنین است و اگر جمیع جهات در صورت عدم تمکن از ظن در نظر مکلف
مساوی باشد لازم است بعمل آورده چهار نماز و اگر نبوده باشد
بلکه امر قبله منحصر در سه جهه باشد لازم است اتیان سه نماز در سه سمت
و اگر منحصر در دو جهه بوده باشد اکتفا باید بدو نماز در دو سمت و اگر دو
نماز مشتبهة القبله باشد مثل ظهر و عصر یا مغرب و عشا اول چهار نماز
ظهر بچهار جانب میباید و بعد از آن چهار نماز عصر را لکن لازم نیست
که ابتدا نماید بنماز عصر در سمتی که اول شروع بنماز ظهر نموده بلکه
جایز نیست که اول دفعه بعمل آورد نماز عصر را بسمتیکه نماز ظهر چهارم
بان سمت نموده و باید دانست که نماز بچهار سمت در صورت سعه
وقت است اما در حال ضیق وقت اکتفا باید بانچه وقت کفایت نماید بجا
هر گاه وقت کفایت نکند مگر بیک نماز اقتصار بهمان یک میباید و تعدد
لازم نیست و در تعیین جهه در این صورت مختار است و اگر کفایت دو نماز

نماید

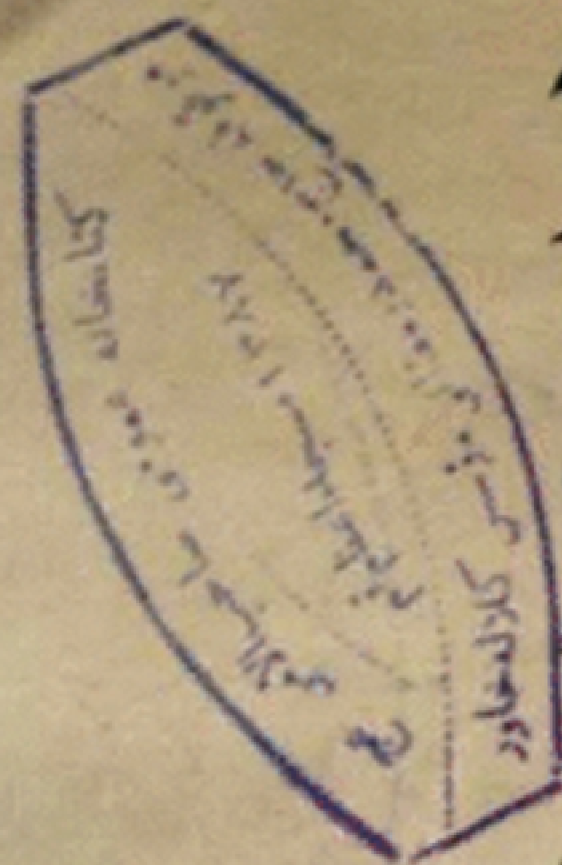
نماید لازم است دو نماز و همچنین واجب نیست که متحیر تاخیر نماز نماید تا
وقت مضیق شود بلکه ظاهر نیست که جایز است در اول وقت مشغول
بنماز شود مگر عالم باشد برفع مانع در آخر وقت در این صورت دور نیست
که کسی بگوید لازم است تاخیر و اگر اثنای زوال مثلا مقدار چهار رکعت
نماز منقضی شد بر متحیر در قبله بعد از آن مصحوب بعضی معاذیر مسقطه
تکلیف شد مثل اینکه ضعیفه حایض شد پس اگر بعد از ارتفاع عذر باقی
بر تحیر است لازم است در حال قضا رعایت نمودن حال اداست پس لازم است
که چهار نماز ظهر قضا نماید و قضای نماز عصر را و لازم نیست بلکه
ممکن است کسی ادعا نماید در چنین صورت اولی بلکه لازم این بوده باشد
که تاخیر در قضا نماید تا رفع تحیر شود و اگر متحیر نیست در حین قضا اکتفا
بیک نماز ظهر میتواند نمود و اگر مقدار شانزده رکعت نماز از اول زوال
منقضی شد بعد از آن عذر مسقط تکلیف عارض شد ظاهر نیست

که قضای نماز عصر در چنین صورت لازم نبوده باشد بلکه اگر مقدار
هفت نماز چهار رکعتی مثلاً گذشته عذر عارض شود قضای نماز عصر
لازم نیست چنانچه اگر مقدار شش نماز چهار رکعتی گذشته عذر روی دهد
قضای نماز ظهر واجب نیست و آنچه مذکور شد در صورتی است که در اول
وقت متحیر باشد والا قضا واجب است با انقضای مقدار چهار رکعت
یا هشت رکعت با انقضای زمان طهارت اگرچه ما بین زمان تحیر و عروض
عذر مقدار چهار نماز بلکه یک نماز متخلل نشده باشد و اگر عذر رفع شد
در حالتی که باقی مانده باشد از آخر وقت بمقدار چهار نماز با طهارت
ظاهر نیست که این مقدار مختص نماز عصر بوده باشد و قضای نماز
ظهر هم واجب نخواهد و هرگاه مقدار پنج نماز از آخر وقت درک نماید
واجب است یک نماز ظهر بهر سمتی که خواهد و چهار نماز عصر به چهار سمت
و اگر بمقدار شش نماز یا هفت باقی مانده دو نماز یا شش نماز ظهر بدو سمت

یا شش



یا شش سمت و چهار نماز عصر بچهار سمت بنماید و باید دانست هرکسی
که مکلف است بنماز بچهار سمت و بعد از فراغ از یک نماز تحیر او رفع شد
پس اگر آن نماز بخلاف جهت قبله شده است اعاده آن بسمت قبله
واجب است والا احوط اعاده است بلکه دور نیست که واجب بوده باشد
و اگر رفع تحیر در اثنای نماز شود قطع آن لازم نیست اتمام از آنکه موافق جهت
قبله بوده یا مخالف و اما نماز میت پس ممکن است بگوییم ظاهر نیست
که اکتفا به یک نماز بهر جهتی که بوده باشد میتوان نمود و اما غیر آن مثل آیات
غیر کسوفین که موقوف بوقت نبوده باشد تاخیر نماز نماید تا رفع تحیر شود
آن وقت یک نماز بسوی قبله نماید و اما کسوفین پس اگر وقت وسعت
چهار نماز را داشته باشد لازم است که عمل نماید و اگر وسعت نداشته باشد
اقتصار نماید بآنچه وقت وسعت دارد و دور نیست در مثل نماز میت
و نماز کسوف و خسوف در چنین وقتی عمل بمقتضای قرعه اولی بوده باشد خصوصا



در مثل نماز میت و غیر و باید دانست که جایز است متحیر را اقتدا
نماید بمتحیر و بغیر متحیر و اما اقتدای غیر متحیر بمتحیر در سمتی که غیر متحیر معتقد
اینست که قبله نیست جایز نیست بی اشکال و اما در سمتی که معتقد
اینست که سمت قبله است در جواز اقتدا اشکالست بدانکه
اگر مصلی در اثنای نماز واجب الالتفات از قبله نماید عمدا بخلاف قبله
بهمه بدن یا بوجه تنها یا بکل بدن بجانب یمین یا بجانب یسار یا بکل بدن
بما بین یمین یا یسار پس نماز او باطلست و اگر التفات نماید بوجه تنها
بجانب یمین یا یسار یا بما بین یمین و یسار نماز او صحیح است و اگر سهوا
التفات نماید بهمه بدن بخلاف قبله یا بجانب یمین یا یسار یا بوجه تنها
بخلاف قبله نماز او باطلست و اگر التفات نماید بوجه بسوی یمین
یا یسار یا ما بین یمین و یسار نماز او صحیح است و اگر التفات نماید و بکل
بدن بما بین یمین و یسار اگر در اینوقت مشغول ببعض واجبات نماز بوده باشد

نماز

نماز او باطلست اگرچه از واجبات غیر رکنیه بوده باشد و اگر مشغول
نباشد حکم به بطلان مشکلست و احتیاط در اعاده است و اما نماز
نافله پس ظاهر اینست که هیچیک از اقسام مذکوره باعث بطلان
نشود و اگرچه التفات بکل بدن بوده باشد بخلاف قبله جهة متعمدا
بدانکه اگر خطا در قبله ظاهر شود بعد از فراغ نماز پس اگر نماز
او بنفس یمین یا بنفس یسار یا بخلاف قبله واقع شده اگر وقت
باقیست اعاده او لازمست و اگر وقت خارج شده قضای آن لازم
نیست اگرچه در قسم اخیر احوط اتیان بقضا است و اگر مابین
یمین و یسار شد نماز او صحیح است و اگر خطا فی ظاهر شود در اثنای نماز
پس اگر مابین یمین و یسار بوده لازمست که میل نماید بجانب قبله
و ظاهر اینست که در حال میل مشغول واجبی از واجبات نماز لازمست
که نشود و در باقی صورتها استیناف لازمست و جاهل مثل عامد است

پس هرگاه کسی عمداً نماز را بغیر جهت قبله نموده باشد نماز او باطل است
و جاهل نیز مثل اوست و امّا ناسی پس اگر نسیان او در حکم است
باین معنی که اوّل نمیدانست که واجب است استقبال قبله ٥
در نماز و فراموش نموده پس اگر متذکّر است ظاهر همینست که حکم
او حکم جاهل است یعنی نماز او باطلست اگرچه بین المشرق والمغرب واقع
شده باشد بلکه حکم بصحّت مشکل است هرچند به سمت قبله شده باشد
و اگر غیر متذکّر است بنا بر دور نیست که اقوی چنین باشد و اگر نسیان
او در موضوع است باین معنی که اوّلاً سمت قبله را تشخیص داده
لکن فراموش نموده پس ظاهر آنست که حکم آن حکم مخطی است پس اگر
ما بین یمین و یسار شد صحیح است و اگر بنفس احدهما یا بخلاف قبله شده
باطل است بلکه دور نیست که در خارج وقت هم لازم باشد قضای
آن و همچنین در صورتی است که تذکّر بعد از فراغ از نماز باشد امّا هرگاه
تذکر

تذکّر در اثنای نماز بوده باشد پس اگر ما بین یمین و یسار بوده باشد
میل نماید بسمت قبله و اگر بنفس یمین یا یسار یا خلاف جهت قبله ٥
بوده باشد نماز باطل قطع نماز و استیناف آن لازم است نماز واجب
در جوف کعبه در حال ضرورت جایز است ظاهر همینست که جایز است
در حال اختیار لکن مع الکراهة و امّا نماز در سطح کعبه پس بجای آورد
ایستاده یا رکوع و سجود مثل سایر مواضع بهر سمتی که بجا آورد لکن لازم است
بنحوی بایستد که در جمیع احوال چیزی از فضای خانه پیش روی او باقی
بوده باشد بدانکه کیفیّت استقبال در حال قیام و در نماز آنست
که رو و سایر مقادیم بدن را بسمت قبله نگه دارد و احتیاطاً رو ا
نگشتان پاها نیز چنین است و در حال جلوس قریب باین است ٥
و در حال سجود معلوم است که این طریق همینست در بیان لباس مصلّی
در لباس مصلّی است و در آن چند مطلب است اوّل آنست
اول

که جایز نیست نماز در اجزای حیوان غیر ماکول اللحم بالذات یا بالعرض
چه صاحب خون جهنده و غیر آن لهذا خز و سنجاب و حواصل و نماز
فاسد است خواه جزء لباس باشد یا محمول باشد بلکه موهای چسپیده
هم چنین است و اگر چنین نباشد مثل بودن او در جوف قلمدان پس نماز
در جیب نماز باطل نیست و اما اجزای انسان پس در اجزای غیر نجسه
خود نماز باطل نیست اگرچه دندان در بغل باشد مثلاً و اگر آن غیر
گوشت داشته باشد حکم به بطلان مشکل است و احوط اجتناب است
و در اجزای غیر ظاهر نیست که در مثل مو و ناخن و عرق و قی و آب دهن و بینی
و دماغ نماز باطل نیست و اما در مثل دندان و انگشت و نحو آنها ظاهر این نیست
که باطل است و اما مثل شیر اگرچه شیر پسر بوده باشد پس حکم خالی از اشکال
نیست احوط اجتناب است و اگر حیوان خون جهنده نداشته باشد
پس اگر گوشت نداشته باشد مثل شپش و کیک و پشه و مگس اشکالی

در عدم

در عدم لزوم اجتناب نیست و هم چنین است زنبور خصوصاً
مثل موم عسل و از این باب است ابریشم پس اجتناب لازم نیست
و اگر صاحب گوشت باشد مثل بعضی اقسام ماهی که ماکول نیست
پس دور نیست که اجتناب از اجزای آن لازم باشد بخلاف صدف
که ظاهر این است که اجتناب لازم نباشد سیما مروارید که در جوف
اوست و اگر چیزی مشتبه یعنی مردد باشد ما بین آنکه از حیوان
ماکول اللحم است یا غیر ماکول اللحم پس اگر جلد باشد یا غیر جلد لکن جزء لباس
باشد ظاهر این است که اجتناب لازم است و اگر چسپیده است مثل
مو ظاهر نیست که اجتناب لازم نیست و هم چنین است استخوان مشتبه
هر چند احتمال برود که از نجس العین است باز اجتناب لازم نیست
و اما غیر پس اجتناب از جامه که از کرک آن آن بوده باشد لازم نیست
و هم چنین است جلد و سوی آن و اما سدر اجزای آن مثل استخوان

و غیره پس ظاهر لزوم اجتناب است و اما استحباب و احوط اصلی پس با
نماز در جامه درست شده از جلد و پر آنها جایز نیست اگرچه اجتناب
احوط است و در اجزای دیگر این دو حیوان جایز نیست اول
در اجزای میته است بدانکه میته اگر از ماکول اللحم است پس اجزائی آنست
که حیات در او حلول ننموده ظاهر است که استعمال آن در نماز
و غیر نماز جایز است مگر در صورتیکه مایع بوده باشد مثل بول و خون
و شیر و نحو اینها خارجه از میته و اگر از اجزائی بوده که حیات در آنها حلول
کرده پس نماز در آن بلکه نماز با آن جایز نیست اگرچه ما لا تتم به الصلوة
بوده باشد بلکه استعمال آنها در مقام انتفاع در خارج نماز نیز
جایز نیست و معلوم شد از آنچه مذکور شد حکم اجزای میته غیر
ماکول اللحم طاهر العین بوده باشد بلکه در صورت موت اشد میباشد
و همچنین است حکم اجزای میته از نجس العین فرقی نیست در آنچه
مذکور شد

مذکور شد میان آنکه اجزای میته ملبوس باشد یا جزء ملبوس یا محمول
ما لا یتم به الصلوة باشد یا نه یا تحت الحنوة باشد یا نه مگر تفصیلی که در
اجزای میته از ماکول اللحم مذکور شد پس در جمیع این صور اجتناب
لازم و با عدم اجتناب نماز باطل است بدانکه حکم در صورت عدم
ثبوت تذکیه مثل صورت علم به میته بودنست پس استعمال جلد مردد
میان اینکه از میته باشد یا از مذکی در نماز جایز نیست و ثابت
نمیشود تذکیه بمشاهده و اخبار عدلین بلکه عدل واحد و بودن جلود
در بازار مسلمین اتم از اینکه ذو الید معلوم الاسلام باشد یا
مجهول الحال و اگر معلوم الکفر باشد استعمال آن جایز نیست مگر تذکیه
از مسلم ثابت شود یا بمشاهده یا اخبار عدلین یا عدل واحد و اما
جلود مطروحه در بلاد مسلمین پس اگر آثار تصرف مسلم در آن بوده باشد
ظاهر جواز استعمال است والا استعمال جایز نیست مگر با ثبوت تذکیه

از وجوه مذکوره یا مظنون الشرکیه باشد از هر راه که ظن حاصل
شود اما جلود در بلاد مسلمین و در غیر بازار یا با آثار استعمال جایزا
لاستعمال است و با عدم آثار پس اگر مظنه به تزکیه به هم رسید جایز است
استعمال و الا فلا و اگر مردد شود میان نماز عریان یا با لباس معمول
از حیوان غیر ماکول اللحم اول متعین است و اگر مردد شود میان لباس ما
از میته غیر ماکول اللحم و میته ماکول اللحم ظاهر ترجیح ثانی است و اگر مردد
شود میان لباس از میته ماکول اللحم و از مذکی غیر ماکول اللحم اشکالی
در ترجیح است و دور نیست که ترجیح میته ماکول اللحم اولی بوده باشد
از عکس یا تخییر مطلب دوم در احکام حریر است بدانکه جایز نیست
در حق مرد پوشیدن لباس حریر محض چه در نماز و چه در غیر نماز و مبطل
نماز است مگر در حال حرب که راجح باشد در شریعت و حال ضرورت
و جایز است در حق زنان و عدم جواز نسبت بمردان در صورتی است
که مخلوط

که مخلوط به چیزی نباشد که نماز در آن جایز باشد پس هرگاه
لباس مرکب باشد از ابریشم و ریسمان پوشیدن و نماز کردن
در آن جایز است هرچند ابریشم آن علاوه باشد مادامی که صدق
حریر محض بر او ننماید و اگر ممزوج باشد بچیزی که نماز در آن جایز نباشد
امتزاج ثمری ندارد و حکم آن در نماز حکم ابریشم است و اگر کسی
در جامه نماز کند و نداند که حریر است ظاهر آن است که صحیح است و اگر
بداند که حریر است و نماز کند و بعد از فراغ مشخص شود که حریر
نبوده است ظاهر نیست که باطل است و فرقی نیست در حریر میان
ما یتم به الصلوة و غیره پس نماز در بند زیر جامه یا کمربند از حریر
باطل است و همچنین است در کلاه حریر اگر رویه و آستر یا هر یکی
از اینها حریر باشد و اگر بعضی از اینها یا بعضی از آن حریر باشد پس اگر
حریر قلیلی بوده باشد اشکالی در جواز آن نیست و اگر بسیار بوده باشد

حکم بجواز اظهر است اگرچه اجتناب اقرب بطریق نجات واوفق بطریق
احتیاط است خصوصاً در صورتی که کلاه دو دار باشد وکلّ دو
حریر باشد واما اگر مغز کلاه حریر باشد و دو کلاه غیر حریر بوده باشد
اشکال در آن کمتر است و کلاه حریر در غیر نماز هم جائز نیست بر سر
گزاردن واما بستن کمربند حریر در کمر و داخل کردن بند زیر جامه
حریر در لیفه زیر جامه و پوشیدن آن زیر جامه در غیر حال نماز جائز
خواهد بود اگرچه اجتناب اقرب بسداد است و حکم خنثی مشکل درین
مقام حکم رجال است واگر مکلف مردد شود میان لباسهای حریر
و عریان از لباسها اختیار ثانی متعیّن است واگر مردد شود میان
متنجّس و حریر اول متعیّن واگر مشتبه شود حریر بغیر حریر اگر متمکّن
از تشخیص نباشد اجتناب لازم است و همچنین در صورت شک تا ممکن
بچیزی که نماز در آن مباح است یا نه واما راه رفتن بر فرش حریر و نشستن

بر آن

بر آن یا خواب نمودن بر آن یا تکیه نمودن بر آن هیچیک ثابت
نیست و همچنین جائز است سوار شدن بچارپائی که روی
پالان حریر باشد و همچنین است که روی زین انداخته شود واما
حریر بخود پیچیدن اگرچه ظاهر اینست که حکم بحرمت نتوان نمود
لکن احوط اجتناب است واما در حال نماز پس جائز نیست واما حریر
محمول پس ظاهر اینست که موجب بطلان نماز نشود واما جامه که سجاف
آن حریر باشد یا قیطان از ابریشم و یا دوخته باشد یا تکمه ابریشم
یا بند حریر که بقبا میدوزند پس نماز در او صحیح است مطلب سیم
در حکم نماز در طلاست بدانکه نماز در جامه طلا یا طلاست خواه طلای
محض بوده باشد یا ممزوج باشد بچیزی که نماز در آن جائز است مثل
مفتول نقره و ریسمان و نحو اینها واگر لباس طلا یا ممزوج بطلا
ما لا یتم به الصلوة بوده باشد پس در مثل بند زیر جامه و کمربند و عرقچین نماز

باطل است و اما انگشتر طلا پس جایز نیست در دست نمودن مردان
و ظاهر نیست که نماز باطل است و اما مثل تکمه طلا در قبا دوختن
یا پارچه منسوج از مفتول طلا را سجاف لباس نمودن پس مثل
اینها استعمال نیز جایز نیست و [illegible] و ظاهر نیست که موجب بطلان نماز نیز
بشود و اما فرش طلا و جلوس بر فرشهای طلا و ظاهر نیست که اینها نیز
حرام باشد و آنچه مذکور شد در صورت طلای خالص است و اگر خالص نا
بنوده باشد بنحوی که طلا روکش آن نموده باشند پس احتیاط شدید
در اجتناب از آنست خواه در نماز یا خارج از نماز و اما طلا با خود داشتن
ظاهر نیست که موجب بطلان نماز بوده باشد خواه مسکوک باشد
یا غیر مسکوک بلکه پارچه که منسوج از مفتول طلا بوده باشد هرگاه با مصلی
بوده باشد موجب بطلان نماز نمیشود و [illegible] منع در صورتی است ٥
که ملبوس یا جزء ملبوس باشد و [illegible] طلای محمول مثل حریر محمول است

موجب

موجب بطلان نماز نیست و آنچه مذکور شد نسبت بمردانست
و اما زنان پس مطلقا نقصی ندارد و نه پوشیدن لباس از طلا و نه
نماز نمودن در سایر آن و نه جلوس بر آن و نه خوابیدن بر روی آن
و نه بر رو انداختن مطلب سوم اگر چیزی در حالت نماز در پای خود
داشته باشد که ساتر پشت قدم باشد لکن ساتر چیزی از ساق
نباشد مختار اینست که نماز باطل نیست لکن احتیاط شدید در اجتناب است
و در صورت عدم اجتناب احتیاط در اعاده نماز است مگر در صورتیکه
فراموش نموده بعد از نماز متذکر شود مطلب چهارم در لباس مغصوب است
بدانکه هر لباسی که شخص مالک منفعت آن نبوده باشد یا ماذون
در تصرف در آن از جانب مالک نباشد مغصوب خواهد بود و نماز
در آن باطل است و آن بر سه قسم است اول صریح و آن یا مختص
بنماز است یا شامل بر نماز و غیر نماز هر دو است مثل اینکه گوید هر تصرفی

که خواسته باشی مأذون هستی و اگر با وجود اذن علم دارد بعدم رضای
مالک تصرف جایز نیست و نماز در آن باطل است و اگر ظن دارد
بعدم رضا یا شک دارد در رضا و عدم رضا ظاهر اینست
که تصرف نیز جایز نیست و نماز در آن باطل است و اگر اذن
مقید ظن برضاست ظاهر اینست که تصرف جایز است پس نماز
صحیح خواهد بود **دوم** نحوی و آن استفاده رضای مالکست
در تصرف اعلی باعتبار صدور اذن از مالک در تصرف ادنی مثل
اینکه میگوید بشخصی که من راضیم که تو این لباس را استعمال کنی در وقت
بنائی مثلا پس استفاده رضای او در حال نماز میشود و مثل اینکه بدشمن خود
میگوید که راضیم که استعمال این لباس را نمائی در حال نماز پس استفاده
میشود رضای او نسبت بدوست خود یا آنکه بنافقی گوید راضیم که این
جامه را بپوشی در حال نماز پس استفاده رضای او میشود نسبت بشخص

صالح

صالح مقدس **سوم** شاهد حال و آن آنست که حاصل
میشود بجهت متصرف بملاحظه حال مالک یا خود و ظاهر اینست
که معتبر در اذن شاهد حال علم برضای مالک است ظن کفایت نمیکند
مگر در صحاری متسعه که ظاهر اینست که ظن برضای مالک را کافی
میدانند و اگر تعارض بهم رسد میان اقسام مذکوره عمل بمقتضای
حال است و اگر کسی فراموش نماید موضوع را مثل اینکه میدانست
که این ثوب مملوک او نیست و هم چنین مأذون از جانب مالک نیست
و در آن نماز بعمل آورد لکن در وقت پوشیدن آن و نماز کردن
در آن فراموش کرده بعد از نماز متذکر شود ظاهر اینست که نماز
او صحیح است و اگر حکم را فراموش نموده مثل اینکه فراموش نمود که نماز
در لباس مغصوب حکما جایز نیست پس اگر نسیان از تقصیر است
مثل اینکه از رهگذر بی مبالاتی و مسامحه فراموش شده ظاهر اینست

که نماز او باطل است و اگر مستند به تقصیر نبوده ظاهر اینست که نماز
او صحیح است اگرچه اعاده اقرب باحتیاط است و اگر جاهل بموضوع بود
مثل اینکه نماز در لباس غصبی بعمل آورد باعتقاد اینکه لباس از خود او است
یا مأذون بوده است در تصرف در آن یا اینکه ذو الید و را مأذون نمود که نماز
در آن لباس نماید بعد ادعای اینکه این جامه از او است یا اینکه اکتفا بهمان
ذو الید بودن نمود و نماز را در آن لباس بعمل آورد ظاهر اینست
که نماز صحیح است مطلب ششم در ستر عورت است بدانکه واجب است
بر مردان ستر ذکر و خصیتین و محل خروج غایط در حال نماز و غیر
حالت نماز با حضور ناظر محترم و شرط صحت نماز است پس اگر نماز
کند با کشف عورتین یا احدهما عمداً نماز او باطل است و هم چنین
اگر فراموش نموده موضوع را یعنی نمیدانست که عورت او منکشف است
لکن در حال نماز فراموش نمود یا فراموش نمود حکم را در هر دو صورت

نماز

نماز او باطل است و اگر جاهل بموضوع بود یعنی نمیدانست
که عورت او مستور نبوده بلکه معتقد مستوریت بوده و بعد از فراغ
از نماز مطلع شد که عورت او مستور نبوده ظاهر اینست که نماز او
در این صورت صحیح است و اما زن پس اگر آزاد است واجب است
که ستر نماید جمیع بدن خود را در حال نماز مگر رو و دو کف و دو قدم و مراد
از رو مقداریست که شستن آن در وضو واجب است پس بعضی از آن
مقدار را واجب است که من باب المقدمه بپوشد و اما کف پس ظاهر
اینست که مراد از آن از زند بوده باشد تا سر انگشتان
و مراد از زند محل اجتماع استخوان ساعد و کف است بنا بر این
باید چیزی از پائین تر نیز پوشانیده من باب المقدمه بلکه اسلم
اینست که پشت دو کف نیز پوشانیده شود و اما قدمان
پس ظاهر اینست که مراد از قدم از سر انگشتان پا است تا محل

اجتماع استخوان ساق و قدم لکن قلیلی پایین‌تر از مفصل را بپوشاند
تا مطمئن شود که مقدار لازم را پوشانیده و فرقی در وجوب و عدم
ناظر نیست اگرچه فرض شود در شب تار که قطع داشته نبودن
احدی در آن مکان پس لازم است که بپوشاند بمقداری که مذکور شد و کما
کند و در صورت اخلال کلاً و بعضاً نماز باطل خواهد بود و اگر از آن
کنیز است پس صحت نماز او موقوف بستر سر و رقبه او نیست و فرق میان
مرد و زن در عمد و نسیان و جهل نیست پس در صورت نسیان
نماز هر دو باطل و در صورت جهل بموضوع نماز هر دو صحیح است
و اینها در صورتی است که متذکر یا عالم شود بعد از فراغ نماز
پس اگر در اثنای نماز مطلع شود و اگر بعد از اطلاع مباشر فعلی نشد
و بدون فاصله ستر عورت نمود و نماز را تمام نمود بی اشکال نماز صحیح است
و دور نیست با تخلل فصل اگر مباشر فعلی از افعال نشده باز صحیح بوده باشد

واگر فعل

و اگر فعل ستر مباشر فعلی از افعال واجبه شده باشد نماز او
باطل است و اگر متمکن از تحصیل ساتر بدون فعل منافی نیست و وقت
مضیق است بنوعی که اگر نماز را قطع نماید و تحصیل ساتر نماید متمکن
از درک رکعت از نماز با ستر عورت نخواهد بود لازم است که نماز را
تمام نماید با عدم ستر عورت لکن اکتفا بنماید در رکوع و سجود
بایما بدل هر یک از آنها و اگر وقت موسع است لازم است قطع
نماز و بعد از ستر عورت نماز را از سر میگیرد و اگر با قطع نماز متمکن
از تحصیل ساتر نیست لازم است که بهمان حالت نماز را تمام
نماید لکن در رکوع و سجود اکتفا نماید بایما بسر بدل هر یک و فرقی
در اینها بین ضیق وقت و وسعت آن نمیباشد و در صورت امن
از ناظر تحریم نماز را ایستاده نماید و با عدم امن نشسته نماید و علی ایحال
احتیاط مقتضی نیست که دست را بر عورت بگذارد و اگر فصل از شرع

در نماز عاری بود بکشف عورت و در حال شروع فراموش نموده و
در اثنای نماز متذکر شد پس اگر متمکن از تحصیل ساتر بوده باشد و وقت موسع باشد
لازمست قطع نماز و استیناف مع اکثر و ظاهر اینست که قطع نماز لازم است
اگرچه متمکن باشد از ستر در اثنای نماز با عدم فعل منافی و اگر متمکن از تحصیل ساتر
نباشد قطع نماز جایز نیست لکن نماز تمام میکند ایستاده در صورت امن
از ناظر با ایما بسر بدل رکوع و سجود و اتمام میکند نشسته در صورت
عدم امن و اگر وقت مضیق باشد پس اگر در اثنای نماز متمکن از ستر عورت
بود بنحوی که مستلزم فعل منافی نبوده باشد لازمست ستر عورت و اتمام
نماز و اگر متمکن باین طریق نباشد نماز را تمام نماید ایستاده با امن از ناظر
و نشسته با عدم امن با وضع دست بر عورت و ایما بسر بجهت رکوع
و سجود و بدانکه شرطست ستر عورت مختص نیست بفرائض بلکه در نماز
نافله هم چنین است و ظاهر اینست که مختص نیست بفرائض یومیه

بلکه

بلکه ثابت است در جمیع صلوة مفروضه مثل جمعه و عیدین و تمام
آیات بلی کلامی که هست در نماز میت است مختار اینست که ستر
عورت لازم نیست و اگر ناظر موجود باشد پس اگر متمکن از ساتر
بوده مع ذالک با کشف عورت نماز میت نماید ظاهر اینست که نماز
او صحیح است و اگر متمکن نبوده اگرچه بوضع دست بر قبل باشد و نماز
را ایستاده نماید ظاهر اینست که نماز او باطلست و متعین نیست که نماز
میت را نشسته بعمل آورد لکن در این حالت اگر کسی باشد که متمکن
از نماز ایستاده باشد اکتفا بنماز او آن جایز نیست ف بدانکه ستر عورت
واجب است در اجزای منسیه از نماز و در سجده سهو ظاهر اینست
که لازم نیست و هم چنین سجده شکر و سجود تلاوت و بدانکه مراد
از ستری که واجب است در نماز باین نحو متحقق میشود که اگر فرض شود
ناظری در آن مکان بوده باشد و موافق روایه متفقی بوده باشد و نظر نماید

بطریق متعارف رؤیت عورت متحقق نمیشود و اینجا متحقق میشود ستر عورت
از پیش و عقب تا جانب راست و چپ پس مستور بر آنست لیکن ستر
عورت از تحت لازم نیست بنا بر این هرگاه این معنی متحقق شد ستری
که شرط صحت نماز است متحقق شده اگرچه در بعضی حالات نماز رؤیت
نسبت بخود مصلی رؤیت ممکن بوده باشد مثل اینکه نماز در پیراهن تنها
بعمل آورد در این صورت در حال میل رکوع که هست رؤیت عورت
نسبت بخود متحقق میشود ظاهر این است که مثل این ناظر بصحت نماز
نبوده باشد مجملا ستر عورت از تحت لازم نیست مگر در صورتی که فرض
شود که نماز نماید در بالای سقفی و از آن سقف سوراخی داشته باشد
تحت و این شخص پا را بر دو طرف سوراخ بگذارد و در تحت شخصی بوده باشد
هرگاه نظر ببالا کند عورت او را ببیند در این صورت دور نیست که ستر
از تحت نیز واجب بوده باشد و بدانکه لازم است ترتیب میان جامه

وگیاه

وگیاه و گل پس در صورت امکان لباس جایز نیست ستر بگل گیاه
و برگ درخت و در صورت عدم تمکن از لباس جایز است که ستر عورت
نماید بگیاه بلکه با امکان ستر بگیاه رعایت آن لازم است و عدول
از آن به نماز عاریا جایز نیست و لازم است تقدیم بگیاه بر گل
و در صورتیکه متمکن از گیاه و برگ درخت نبوده باشد در این وقت
معین است که با امکان ستر عورت نماید بگل و احتیاط اینست که اینقدر
بمالد که حجم عورت مستور شود و در صورت عدم تمکن از آن نماز را برهنه
میباید بعمل آورد بهمین ترتیب که مذکور شد بلکه نماز عاریا در صورت
مفروضه متعین است یعنی جایز نیست تأخیر در نماز تا متمکن از ساتر شود
بلکه لازم است رعایت وقت نماز و ظاهر آنست که نماز ایستاده بعمل
آورد در صورت امن از ناظر و نشسته در صورت عدم امن از ناظر
و علی التقدیرین جایز نیست رکوع و سجود بطریق متعارف بلکه متعین است

ایماء بسر و بدل هر یک از رکوع و سجود و در ایماء بجهة سجود سر را
پیشتر پایین بیاورد و ظاهر اینست که در صورت ایماء بجهت سجود
لازم بوده باشد که بلند نماید چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد
تا پیشانی بر ما یصح السجود علیه گذارده باشد خواه بدست خود بلند
نماید یا بنحو دیگر و بدانکه ظاهر اینست که لازم نیست بر عاری
در حال نماز دست خود را بر عورت گذاشتن خواه ایستاده و خواه نشسته
اگرچه رعایت آن اقرب باحتیاط است و آنچه مذکور شد که وضع دست
بر عورت لازم نیست نسبت بصحت نماز است و اما هرگاه ناظری
بوده باشد گذاشتن دست بر عورت بجهت ستر از ناظر ظاهر اینست
که لازم بوده باشد پس هر قدر از عورت که ظاهر بوده باشد در صورت
نشستن اگرچه باعتبار صحت صلوة وضع ید لازم نبوده باشد
لکن بجهت ستر از ناظر لازمست و بلکه واجب نیست بر فاقد ساتر

که تاخیر

که تاخیر نماز نماید مگر در صورتیکه علم داشته که بتاخیر متمکن از ساتر
خواهد شد و در صورت ظن متمکن احوط تاخیر است اگرچه ظاهر عدم
لزوم تاخیر است بدانکه ماموم عاری مثل امام عاری است در ایما
بدل از رکوع و سجود لکن امام می نشیند در وسط ماموین بنحوی که زانوی
امام متقدم بر زانوی ماموین بوده باشد و ظاهر اینست که لازم
بوده باشد که قاطبه ماموین در یک صف بایستند و تعدد صفوف
جایز نبوده باشد و اگر کسی که عورت او مستور بوده باشد و متمکن از قیام
و رکوع و سجود بنحوی متعارف نبوده باشد اقتدا بچنین نماز میتواند
نمود و اگر متمکن از رکوع و سجود بوده باشد و ظ نیست که باز
اقتدا جایز بوده باشد و اما رکوع و سجود امام بطریق ایما
بوده باشد و رکوع و سجود ماموین بطریق متعارف و اگر مصلی متمکن باشد
از چیزی که ساتر احد العورتین باشد ظاهر اینست که دیگر را مستور نماید

و نماز را با رکوع و سجود نماید و اگر مردد شود میان نماز در لباس
نجس و نماز عاریا با ایماء بدل رکوع و سجود مختار ثانی است بلی اگر
ضرورتی داعی شده مثل برودت هوا نماز در لباس نجس بی عیب است
و اگر کسی ساتری بدست نداشته باشد تحصیل آن مهما امکن لازم است خواه بمبایعه
یا باستیجار یا باستعاره و اگر در این صورت لباس کسی را و هبه نماید
دور نیست که قبول همه لازم بوده باشد بدانکه اگر کنیزی آزاد
شود و مطلع بر آزاد شدن خود نشد مگر بعد از فراغ از نماز نمازش صحیح است
و اگر در اثنای نماز مطلع شد پس اگر در اثنای نماز متمکن از ستر راس و رقبه
خود بوده باشد بنحوی که مستلزم منافی از منافیات نماز نشود ستر
نماید و بعد از اطلاع و قبل از ستر نمودن مباشر فعلی از افعال نماز نشود
و اگر متمکن نبوده باشد در اثنای نماز مگر بارتکاب فعل منافی اگر در ضیق
وقت بوده باشد نماز را بهمان حالت تمام نماید و اگر در سعه وقت بوده باشد

در این

در این صورت خالی از اشکال نیست لکن ظاهر اینست که اتمام
نماز بهمان حالت در حق او جایز باشد و اکتفا بهمان نماز تواند نمود
لکن احتیاط اعاده آن نماز است بعد از اتمام و اما هرگاه بعد از دخول
وقت و قبل از نماز عالم شود که آقای او او را در اثنای وقت آزاد خواهد نمود
ظاهر اینست که میتواند نماز را با عدم ستر راس و رقبه نماید و اما هرگاه
بداند که در اثنای نماز او را آزاد خواهد نمود باز حکم بلزوم ستر راس و رقبه
قبل از شروع در نماز ممکن نیست لکن احتیاط در چنین صورت مقتضی
اینست که با تاخیر شروع نمودن در نماز ستر راس و رقبه خود را نماید بلکه ساتری
نزد خود موجود نماید که بعد از تحقق آزادی ستر نماید این صورتی است
که وقت آزاد شدن مشخص او باشد و اما اگر مشخص نباشد اگر نداند در اثنای نماز
آزاد خواهد شد حکم بعدم وجوب ظاهر است و اگر بداند که در اثنای نماز آزاد
میشود لکن نداند که چه وقت آزاد خواهد شد اگر چه حکم بلزوم ستر سر و گردن مشکل است

لکن احتیاط در این صورت مقتضی اینست که قبل از شروع در نماز
ستر نماید و اما صبیه که علم رساند ببلوغ خود در اثنای وقت
پس اگر میداند که بعد از بلوغ وقت وسعت کل نماز را یا یک رکعت
از آن دارد پس در چنین حالتی صبر خواهد نمود و اگر نداند که در اثنای نماز
ببلوغ خواهد رسید پس اگر داند که بعد از بلوغ درک خواهد مقداری را
که کفایت یک رکعت نماید پس صبر نماید بعد از بلوغ نماز را بقصد وجوب کما
با ستر رأس و رقبه و اما هرگاه اتفاق افتد بلوغ در اثنای نماز با عدم علم
قبل از شروع در نماز پس اگر بلوغ بچیزی باشد که مبطل طهارت بوده باشد
و مسقط تکلیف نماز مثل حیض اشکالی در آن نیست پس نماز را قطع خواهد نمود
و تکلیفی نخواهد بود و اگر مبطل طهارت بوده باشد لکن مسقط تکلیف نماز
نبوده باشد مثل انزال پس اگر وقت کفایت طهارت اگرچه تیمم بوده باشد
با یک رکعت از نماز نماید لازمست که بعد از طهارت استیناف نماز نماید

با ستر رأس

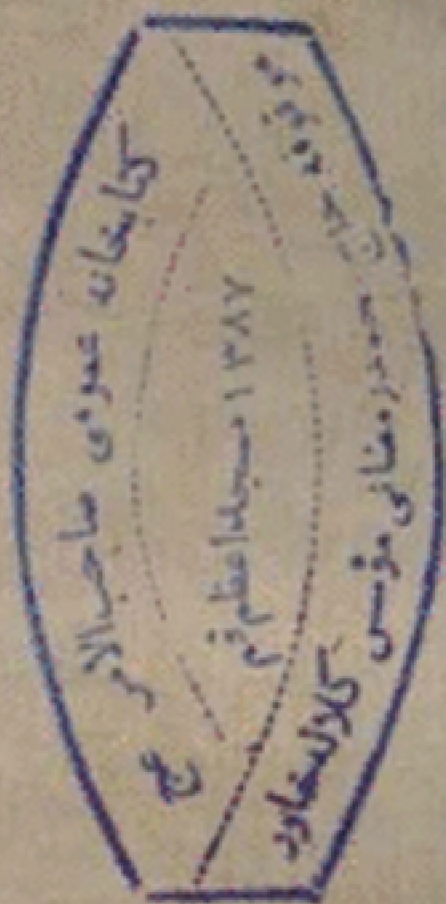
با ستر رأس و رقبه و اگر بلوغ بچیزی بوده باشد که مبطل نبوده باشد
پس اگر وقت باقی بعد از بلوغ کفایت یک رکعت نماز و قضا عدا نماید
بی اشکال نماز را تمام میتواند نمود و اگرچه با عدم ستر رأس و رقبه بوده باشد
و قضای نماز آن نخواهد بود و اگر باقی از وقت وسعت آن را داشته باشد
خالی از این نیست که با تمام همان نماز مقداری از وقت باقی خواهد ماند
که کفایت کل نماز نماید یا نه در صورت ثانیه قطع نماز لازم و بعد از قطع استیناف
نماز خواهد نمود و در صورت اولی حکم بجواز اتمام خالی از اشکال نیست
ظاهر اینست که باز قطع و استیناف صلوه بعد از ستر رأس و رقبه لازم
اول بوده باشد **در مکان مصلی است** و در آن چند مبحث است **اول**
در تعریف مکانست بدانکه مکان مصلی عبارت است از محل وقوف مصلی
اگرچه بواسطه بوده باشد یا فضائی که پر میکند آن را بدن مصلی در حالت
از احوال نماز که بوده باشد اگرچه بالوسطه از جائی بوده بسبب ارتکاب فعلی از افعال

نماز تنها براین هرگاه کسی صد فرش بر روی هم بگذارد و بر روی آن
یکی که فوق همه است بایستد اگر این فرشها یا قطعه زمینی که این فرشها بر روی
او آن واقع شده هم مملوک مصلی است عیناً و منفعتاً یا منفعت تنها
یا مأذون بوده باشد در نماز اباحه مکان متحقق است پس اگر هزار فرش بر روی
هم انداخت و فرض کنیم که کل این فرشها مباح است مگر آن یکی که روی همه
واقع شده نماز او باطل است و همچنین اگر همه فرشها و قطعه زمین مباح باشد
لکن فضائی که بدن مصلی آن را پر میکند در حال قیام یا قعود غیر مباح باشد
نماز او باطل است و همچنین اگر هم اینها مباح باشد مگر موضع سجود
و موضع دستها هم یا بعضی نماز باطل است و همچنین اگر مباح بوده باشد
مگر فضائیکه بعضی از بدن مصلی آن را پر میکند در حال سجود یا آنکه
هم مباح بوده و لکن است تا مصلی مثلاً در حینی که در سجده است واقع میشود
در محل مغصوب نماز او باطل است پس مکان مصلی عبارتست از محل وقوف

وقعود

وقعود بآن محل و وقوع اعضای سبعه در حال سجود و محل وقوع
لباس آن بسبب اتیان بافعال نماز یا فضائیکه بدن و لباس مصلی
آن را پر میکند در حال قیام و قعود و رکوع و سجود و اگر هم اینها مباح است
اباحه مکان متحقق است و الا فلا و اما مکان باعتبار طهارت و نجاست
پس میگوئیم صحت نماز مشروط نیست بخلو مکان از نجاست مطلقا
بلکه آنقدر که مسلم است آنست که محل جبهه خالی بوده باشد از مطلق نجاست
اگرچه متعدی بمصلی نبوده باشد لکن خلو مواضع دیگر که ملاقی با اعضای
مصلی یا لباس مصلی میشود از مطلق نجاست معتبر نیست بلکه معتبر آنست
که خالی از نجاست مسریه بوده باشد و هم معتبر در صحت نماز
مالکیت مصلی است منفعت مکان نماز او را و مالکیت عین بدون منفعت
کفایت نمیکند پس میباید یا منفعت مملوک مصلی باشد یا مأذون
از جانب مالک بوده باشد باذن صریح یا فحوی یا شاهد حال و معانی

اتحاد در مبحث لباس گذشت پس اگر کسی در مکانی نماز بعمل آورد که مالک
منفعت او نبوده باشد و ماذون از جانب مالک نیز نبوده باشد
پس اگر عالم بوده که این مکان مغصوب میباشد نماز او باطل است خواه
عالم باشد که نماز در مکان مغصوب صحیح نیست یا نه و اگر جاهل بغصبیت
آن مکان بوده مثل اینکه کسی او را بآنجا نه برد و ماذون نمود که نماز در آنجا بعمل
آورده باشد بعد از نماز مطلع شد که این خانه مغصوب بوده ظاهر آنست
که نماز او صحیح بوده باشد و اگر عالم بوده که این مکان غصبی است لکن فراموش
نموده و بعد از نماز متذکر شد ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد و اگر
میدانست که در مکان غصبی نماز جایز نیست و بعد فراموش نموده و نماز
در آن مکان با علم بغصبیت بعمل آورد پس اگر نسیان او مستند بتقصیر است نماز
او باطل است و اگر مستند بتقصیر او نبوده باشد ظاهر اینست که نماز او
صحیح است سوم هرگاه کسی داخل در مکان مغصوب شد لازم است که فوراً
بیرون



بیرون رفته باشد از آن مکان پس اگر وقت نماز مضیق است
و متمکن نیست از درک رکعت از نماز در مکان مباح بعد از خروج
ظاهر اینست که تأخیر نماز لازم بوده باشد پس لازم است که تعجیل
در خروج نموده بعد از دخول در مکان مباح یک رکعت از نماز را
در وقت و بقیه را بعد از انقضای وقت بعمل آورد و اما اگر ضیق
وقت بحدی بوده باشد که بعد از خروج از مکان مغصوب متمکن از درک
یک رکعت نماز در وقت بعد از دخول در مکان مباح نبوده باشد
ظاهر اینست که نماز در حال خروج لازم بوده باشد لکن لازم است
که اجتناب از رکوع و سجود بنحو معهود نماید بلکه رکوع و سجود بحرکت
دادن سر بنحوی که بجهت سجود پایین تر بوده باشد مشکل است لکن ظاهر اینست
که حرکت دادن سر فی الجمله بجهت رکوع و اندکی زیاده بر آن بجهت سجود
مضر نبوده باشد و اما اگر امتدادی داشته باشد که دو نماز بعمل آورد

نماید یا ایما بسر بجهت رکوع و سجود و نماز دیگر بجهت آنها
احوط خواهد بود و اگر امر نماید مالک بخروج از مکان در اثنای
نماز و شخص مشغول شود که مراد مالک اینست که نماز را قطع نموده بیرون
رفته باشد دور نیست که قطع نماز جایز نبوده باشد بلکه نماز را
تمام نماید مستقرا بعد از فراغ بیرون رود لکن احتیاط مقتضی اینست
که در این وقت اقتصار نماید بواجبات نماز و ترک امور مستحبه نموده نماز را
تمام نماید و اگر کسی مضطر بوده باشد در بودن در مکان مغصوب پس هرگاه
مجبور در نماز کردن در آن مکان بوده باشد نماز او صحیح خواهد بود و اگر
مجبور در مکان هست ولکن مجبور در نماز در آن مکان نیست مثل
اینکه محبوس در مکان مغصوب باشد شبهه در لزوم اتیان نماز
در آن مکان نیست لکن اگر از شاهد حال برضای مالک در نماز نمودن
نبوده باشد ظاهر اینست که لازم باشد در این صورت اقتصار نماید

در تصرف

در تصرف بآنچه کوبیدن و سائیدن آن مکان منتفع از آن نمیشود پس رکوع و سجود
بطریق متعارف نتوانند نمود بلکه بجهت رکوع و سجود ایما نماید **چهارم**
هرگاه مردی در مکانی مشغول نماز بوده باشد و زن در محاذی آن مرد یا پیش
روی او مشغول نماز شود و همچنین هرگاه زنی در مکانی مشغول نماز بوده باشد
و مرد در برابر او یا پشت سر او مشغول بنماز شود ظاهر اینست که در
هر دو صورت جایز بوده باشد **پنجم** لازمست که در مکان مصلی
سوای جبهه خالی بودن از نجاست متعدیه غیر معفو عنها پس اگر مکان
نجس بوده باشد و سرایت هم بکند لکن بقدری که معفو عنه است نماز فاسد
نیست و اما جبهه پس معتبر در طهارت محل آن قدریست که وضع کفایت
نماید در تحقق سجده **جایز بودن سجده** در بیان چیزیست که سجده بر آن
صحیح است و در آن چند بحث است **اول** جایز نیست سجده مگر بر زمین
یا بر چیزی که از زمین روییده باشد بشرط آنکه ماکول یا ملبوس نبوده باشد

پس سجده بر مثل آجر و کوزه و سفال و اجزای اینها جایز خواهد بود
و هم چنین سجده بر حجر و سنگ ریزه و اما سجود بر گچ ظاهر اینست که جایز
بوده باشد لکن اجتناب در صورت تمکن از غیر او وفق بطریق احتیاط است

دوم هرگاه چیزی در بلدی مأکول باشد و در بلد دیگر مأکول نباشد
ظاهر اینست که سجده بر آن جایز نبوده باشد هر چند در بلدی که غیر
مأکول است و اگر نباتی مأکول باشد در ابتدا نه در انتها مثل برگ مو و پوست
بادام و پوست خربزه ظاهر اینست که حکم هر حالتی تابع آن حالت است
پس سجده بر برگ مو در اوایل احوال جایز نخواهد بود بخلاف در آخر
که جایز است و اما مثل خربزه و بادام و پسته و فندق که پوست اینها
مأکول است در اول نه در آخر پس سجده بر اینها در اول احوال جایز نیست
و همچنین است در آخر لکن بادامیکه متصل با اصل است پس بادام مادامی
که شکسته نشده سجده بر پوست آن جایز نیست و همچنین است پسته و فندق

و کرده

و کرده و بعد از آن که شکسته شد و مغز آن اخراج شد سجده بر پوست
آنها در این حال که منفصل از مغز شده جایز خواهد بود و همچنین است
پوست خربزه و هندوانه مادامیکه متصل است با اصل خواه پاره
کرده باشند یا نه سجده بر آن جایز نیست و اما بعد از پاره کردن و جدا
نمودن مأکول انسان از آن سوای پوست ظاهر اینست که سجده بر آن پوست جدا شده
از اصل جایز بوده باشد و اگر آن نبات مأکول نباشد در ابتدا و مأکول باشد
در انتها مثل خرما و زیتون و به و نحو اینها پس ظاهر اینست که سجده بر آن جایز نیست
در جمیع احوال و اما گندم و جو و شلتوک پس سجود بر اینها جایز نیست خواه
قبل از آرد کردن بوده باشد یا بعد بلکه سجده بر آنها جایز نیست اگرچه
از پوست در نیاورده باشند و اما پوست آنها پس ظاهر اینست که سجده
بر آنها جایز نیست در حال اتصال با اصل و جایز است بعد از انفصال از
اصل و مراد از ملبوس بودن نبات آنست که مستعد ملبوس بودن گردیده باشد

پس سجده بر قطن و کتان جایز نخواهد بود خواه قبل از غزل بوده باشد
یا بعد از بافتن بوده باشد یا بعد و هرگاه چیزی بافته شده باشد
از معتاد اللبس و غیر معتاد اللبس مثل لیف خرما پس اگر جبهه در حال سجود
واقع شود بر غیر معتاد اللبس سجده صحیح خواهد بود و اگر واقع شود بر
معتاد اللبس صحیح نخواهد بود و از این قبیل است حصیر پس هرگاه قدر مجزی
از جبهه واقع شود بر آن گیاه که حصیر از آن بافته شده است صحیح است و اگر
واقع شود بر ریسمان تنها و یا بر ریسمان و آن گیاه با هم صحیح نخواهد بود
سوم جایز است سجود بر کاغذ خواه ماخوذ باشد از چیزیکه سجده
بر آن جایز باشد یا نه مثل کاغذی که معمول از قطن و کتان بوده باشد
بلکه ظاهر اینست که سجده بر کاغذ جایز بوده باشد اگر چه ماخوذ از حریر
بوده باشد لکن اجتناب از این بتمامه از غیر مقرون باحتیاط است و اگر بر کاغذ
چیزی نوشته باشد پس اگر مانع الکتابت چیزی نیست که سجده بر آن جایز است شبهه

در جواز

در جواز سجده بر آن نیست و اگر مانع الکتابت چیزی نیست که سجود
بر آن جایز نیست لکن بموضعی از کاغذ خالی از کتابت است که وضع جبهه بر آن
کفایت میکند در سجده باز جایز است در صورتیکه جبهه واقع شود بر موضع
خالی از کتابت و اگر کتابت مستوعب سطح کاغذ است ظاهر اینست که سجده
صحیح نبوده باشد چهارم بدانکه هرگاه کسی وضع جبهه نمود بچیزی باعتقاد
آنکه آن چیزیست که سجده بر آن صحیح است بعد از آن خلاف اعتقاد او
ظاهر شد مشخص شد که سجده بر آن جایز نبوده پس اگر عالم شد بحقیقت
حال قبل از اتیان بذکر واجب و ممکنش است از رسانیدن جبهه بچیزی
که سجده بر آن صحیح است ظاهر اینست که لازم بوده باشد که پیشانی خود را
بکشد تا برساند بچیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد بعد از رسانیدن
با آن اتیان بذکر واجب نماید و هرگاه در این صورت این شخص متمکن بوده باشد
از رسانیدن چیزیکه سجده بر آن صحیح بوده باشد بجبهه با این جایز خواهد بود

بنا بر این شخص متحیر خواهد بود میان رسانیدن جبهه را بآن چیز تا رسانیدن
آنرا بجبهه و ممکن است تفصیل داده شود در این مقام باین نحو که اگر آن موضعی
که سجده بر آن صحیح است یا مساوی است یا موضعی که جبهه بر آن واقع شده
یا پایین تر است یا بلندتر اگر مساوی بوده باشد اولی اینست که پیشانی را
بکشد تا برساند بآن موضع مساوی که سجده بر آن جایز است و همچنین است اگر
موضعی که پیشانی را بسوی آن میکشد اخفض از آن موضع اول بوده باشد زیرا که در حکم
بعینه کشانیدن پیشانی بکلی یقیناً اولی خواهد بود از رسانیدن چیزیرا
که سجده بر آن صحیح بوده باشد به پیشانی و اما هر گاه بلندتر از آن موضع اول
بوده باشد خالی از این نیست که علوّ یا قائم است یا بطریق سراشیب
اگر اول است ظاهر اینست که رسانیدن چیزی را که سجده بر آن صحیح است
بجبهه اولی است از کشانیدن جبهه را بسوی آن موضع مرتفع و این تفصیل
در صورت اخیر نیز محتمل است و از آنچه مذکور شد مشخص میشود که اگر پیشانی را

در اول

در اول دفعه بر مثل تربت که دارد بر نحوی مثلاً گذارده باشد و بعد از آنکه
مشخص شده مهر را حرکت داده تا موضع تربت که در آن قرار گیرد اولی آنست
از اینکه سر را از آنجا حرکت داده بمهر برساند و اگر عالم شد بحقیقت حال
بعد از اتیان بذکر واجب ظاهر اینست که سجده این صحیح بوده باشد و اگر عالم شود
بحقیقت حال بعد از رفع راس از سجده فی اشکال سجده صحیح خواهد بود و اگر عالم شود
حال قبل از اتیان بذکر واجب لکن متمکن نیست از رسانیدن جبهه بچیزی که سجده
بر آن صحیح بوده باشد و نه از رسانیدن چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد
بجبهه یا عدم فعل منافی دور نیست که تفصیل داده شود در این مقام باینکه
اینکه در سجده آخر است و با رفع راس متمکن از تحصیل ما یصح السجود علیه هست
در این صورت دور نیست که بگوییم سجده اولی صحیح بوده باشد لیکن لازم است
که اتیان بذکر سجود نماید در همان حالت و اگر عالم بحقیقت حال در سجده اخیر شد قبل
از ذکر و در آن حالت متمکن نیست از چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد لیکن

بارفع راس متمکن از آن خواهد بود در این صورت ظاهر اینست که اتیان
بذکر مع آنحالت در حق او متعین بوده باشد و اگر در غیر سجدهٔ آخر است لکن اگرچه در آنحالت
متمکن از تحصیل چیزی که سجده بر آن جایز بوده باشد نیست اما بعد از رفع راس متمکن از آن
خواهد شد در این صورت نیز مشتمل دو صورت مذکوره اتیان بذکر واجب در آنحالت
نماید بعد از آن رفع راس نموده بعد از تحصیل ما یصح السجود علیه اتیان بما بقی از سجود نماید
در این هر دو صورت اگرچه بحسب ظاهر نماز صحیح است لکن اهتمام در امور دینیه مقتضی رعایت
احتیاط است باعادهٔ نماز و اگر مشتمل صورت سیم است لکن نمیرسد که با رفع راس نیز
متمکن از تحصیل چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد نیست با عدم فعل منافی
در این صورت نماز باطل خواهد بود و آنچه مذکور شد در جمیع اقسام در سجده
بر نجس نیز جاریست پس هرگاه سجده بر نجس نمود پس اطلاع بر آن یافت بعد از رفع
راس از سجود است یا قبل اگر اول است سجود صحیح است و رعایت اعاده با بقاء وقت
خالی از احتیاط نیست و اگر ثانی است یعنی علم بنجاست حال قبل از رفع از سجود است

پس یا قبل

پس یا قبل از اتیان بذکر واجب است یا بعد از اتیان بآن اگر بعد از اتیان
بذکر واجب بوده باشد ظاهر اینست که سجده صحیح بوده باشد و اگر قبل از اتیان
بذکر واجب بوده باشد اگر در آنحالت متمکن بوده باشد از رسانیدن جبهه
بچیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد با رسانیدن از آن جبهه چنان نموده بعد از اتیان
بذکر اتمام نماز نماید و اگر در آنحالت متمکن از این نبوده باشد یا با رفع راس متمکن از این
خواهد بود با عدم فعل منافی یا نه و علی التقدیرین یا آن در سجود آخر است یا در غیر آن
تفصیل حکم آن بنحویست که بیان شد **پنجم** هرگاه مصلی شروع در نماز نماید در مکانی
نماز عذری بهم رسید که متمکن نیست از وضع جبهه بما یصح السجود علیه مثل اینکه بر روی
فرش وسیعی ایستاده مهری در وسط گذارده مشغول نماز شد و در اثنای نماز طفلی آمد
و آن مهر را برداشت و رفت پس اگر وقت مضیق است بحدی که اگر نماز را قطع نماید
با تحصیل نماید چیزی را که سجده بر آن صحیح بوده درک نماز در وقت نخواهد نمود
ظاهر اینست که قطع نماز جایز نبوده باشد بلکه متعین است که اتمام نماز نماید

و در حین سجود سجده بر کف یا ثوب بتفصیلی که بیان خواهد نماید و اگر
وقت موسع است متعین نیست که نماز را قطع نماید بعد از تحصیل چیزیکه
سجده بر آن صحیح است استیناف نماز نماید **ششم** اگر مصلی متمکن از سجود
بر ارض و نبات مأکول نبوده باشد جایز است سجده بر لباس خود نماید لکن
لباسی که معمول از قطن و کتان بوده باشد و همچنین جایز است در این صورت
سجده بر خود قطن و کتان نماید یا بر قطعه کرباس اگرچه جزو ثوب نبوده باشد
واما ثوب معمول از حریر ظاهر اینست که جایز نبوده باشد اگرچه مخصوص زنان
بوده باشد واما ثوب مصنوع از پشم و امثال آن دور نیست که سجده بر آن جایز
نبوده باشد اگرچه در فصل برودت هوا بوده باشد لکن با تمکن سجده بر ثوب
معمول از قطن و کتان چنانچه بیان خواهد شد و ظاهر اینست که لازم
نبوده باشد که ثوب از خود مصلی بوده بلکه اگرچه ملبوس او نبوده باشد و مملوک
غیر جواز سجود مختص نیست بصورت تعذر ارض و سجده بر ثوب مقدمست و سجده
برکف

برکف و با عدم تمکن از سجده بر ثوب بتفصیلی که مذکور شد و همچنین عدم تمکن
از سجود بر قطن و کتان جایز است که سجده بر کف خود نموده باشد ظاهر اینست
که سجده بر ظهر کف متعین نیست لهذا سجده بر بطن کف جایز خواهد بود بلکه لازمست که بطن
کف را بر زمین بگذارد و بر ظهر نماید و مخیر است ما بین سجده بر کف دست راست یا دست
چپ و در صورت مستوریة کف اگر مستور بوده باشد بقطن یا کتان سجده بر آن ساتر نماید
بلکه احتیاط اینست که نزع آن ساتر نموده بعد از آن سجده بر آن ساتر نماید نه بر کف و اگر
آن ساتر از غیر قطن و کتان بوده باشد حکم بجواز سجده بر روی آن ساتر مشکل است
با تمکن از سجود بر قطن یا کتان یا ثوب منسوج از آنها بلکه جایز نیست و ظاهر اینست
که همچنین است با تمکن از سجود بر ارض مثلا اینست سجده بر ثوب با عدم تمکن از ثوب سجده
بر کف میتواند نمود خواه مانع از سجود بر ارض حرارت هوا بوده باشد یا برودت آن
واما مبنای جواز سجود بر ثوب یا بر کف عدم تمکن است از سجود بر ارض مثلا در جمیع وقت
نماز یا نه بلکه همین که در اول زوال متمکن از وضع جبهه بر ارض نیست همان وقت

میتواند سجده بر ثوب نمود اگرچه مشغول این بوده باشد که در آخر وقت
متمکن از وضع جبهه بر ارض خواهد شد ظاهر ثانی است اگرچه احتیاط در اول است
و هم چنین است حال در تبدیل مکان باین معنی که فرض میکنیم در مسجد متمکن
از سجود بر ارض نیست بجهة حرارت هوا لکن در سرداب متمکن خواهد بود باوجود
این میتواند سجده بر ثوب نماید یا نه بلکه لازم است تبدیل مکان نموده سجده
بر ارض نماید اگرچه ظاهر از ظواهر نصوص اول است لکن البته احتیاط در
ثانی است حاصل آنست که اگر متمکن از سجود بر ارض یا نبات غیر ماکول و ملبوس بوده باشد
با تمکن سجده بر غیر اینها جایز نیست و در صورت تمکن از سه نوع مخیر است میان
هر یک که خواسته باشد اگرچه بعضی افضل از دیگری بوده باشد و اگر متمکن از هیچیک از این
انواع ثلثه نبوده باشد جایز است سجده بر قطن و کتان یا ثوب منسوج از اینها نموده
باشد و در صورت عدم تمکن از اینها جایز است سجده بر معدنیات مانند مثل آهن
و فیروزه و امثال اینها و در صورت عدم تمکن از اینها نیز جایز است سجده نماید
بر چیزی

بر چیزی که نه ارض بوده باشد و نه متحصل از اینها مثل شیشه ثوب معمول از آن
و برف و امثال اینها و در صورتی که تمکن از هیچ نبوده باشد جایز است سجده
بر ظهر کف نماید پس جایز است سجود بر پشت کف بعد از عجز از جمیع خواهد بود
هفتم واجبست که محل سجده نوعی بوده باشد که جبهه بر آن قرار گیرد
پس سجده بر شن و ریگ و پنبه و گل رقیق و امثال اینها که جبهه بر آن مستقر نمیشود
جایز نیست اما هرگاه مضطر بوده باشد در چنین محل اتیان بنماز نماید لازم نیست
که ترک سجده نماید و اکتفا نماید باشاره بسر بدل سجده و ظاهر نیست که اتیان
باین ایماء در حال ایستاده جایز بوده باشد پس لازم نیست که بنشیند بجهة
ایماء پس عدول از سجده و بایماء در صورتی است که رقت گل بحدی بوده باشد
که جبهه قرار نگیرد و اما هرگاه باین حد نبوده باشد مثل زمینی که از بارش باران تر شده
لکن نه باین حد در این صورت نماز را در آنجا جایز خواهد بود و سجده بطریق معهود
میباید بعمل آورد هشتم آنچه مذکور شد که میباید سجده بر ارض یا نبات الارض

بوده باشد مخصوص بمحلّ جبهه است اما سایر اعضا چنین نیست بلکه آنها اگر
چه اختیار بوده بر هر چه واقع شود اگر چه بر روی فرش و حریر و نحو آنها بوده باشد
جایز خواهد بود و اگر چه نجس هم بوده باشد لکن بشرط آنکه رطوبتی نداشته باشد
که تعدّی نماید به بدن یا لباس مصلّی نهم ظاهر نیست که بقدر درهم
از جبهه لابدّ منه در گذاردن بر ما یصحّ السجود علیه نباشد بلکه بحدّی که صادق باشد
که جبهه را بر آن چیز گذارده است و صدق در اقلّ از آن نیز متحقّق است پس اگر محلّی
که جبهه را بر آن واقع میشود نجس بوده باشد مگر محلّ قدری از جبهه که بوضع آن قدر
ثابت است که جبهه را بارض مثلا گذارده سجدهٔ صحیح خواهد بود نماز معتبر در
صحّت نماز طهارت محلّ قدر معتبر از جبهه است نه محلّ کلّ جبهه لکن بشرط آنکه
نجاست علاوه بر این قدر تعدّی بمصلّی نکند مگر آنکه بعد از تعدیه معفوّ عنها باشد
مثل خون کمتر از درهم و امّا اگر متنجّس باشد بنجاستی که تعدّی نماید و معفوّ عنها
نبوده باشد فی تشکیک نماز باطل است و امّا غیر جبهه از اعضای سبعه

پس طهارت محل

پس طهارت محلّ آنها معتبر نیست بلکه معتبر خلوّ محالّ آنهاست از نجاست
متعدّیه غیر معفوّ عنها پس اگر نجس باشد بنجاست متعدّیه غیر معفوّ عنها
نماز باطل خواهد بود بجهت رسیدن نجاست غیر معفوّ عنها بمصلّی دهم
در بیان ترجیح انواع چیزهائی است که در حال اختیار سجده بر آنها جایز نیست
بدانکه هرگاه امر مردّد شود میان سجود بر ثوب طاهر و ثوب نجس
اوّل متعیّن است فی اشکال هرگاه هر دو از یک صنف بوده باشد مثل اینکه
هر دو از قطن بوده باشد یا هر دو از پشم بوده باشد و هرگاه مختلف در صنف
باشند مثل اینکه یکی از قطن و دیگری از پشم باشد لکن نجس لباس پشمی بوده باشد
سجده بر لباس قطن متعیّن است و اگر نجس لباس قطن باشد و طاهر لباس
پشم ظاهر این است که سجده بر طاهر متعیّن است پس لازم است که سجده
بر لباس پشم نماید و اگر مردّد شود میان سجود بر نجس ما یصحّ السجود علیه
و طاهر ما لا یصحّ السجود علیه مثل سجود بر ارض نجس و ثوب طاهر پس ظاهر آنست

که سجده بر ظاهر متعین بوده باشد و هم چنین است سجده بر نبات نجس یا کاغذ
نجس و ثوب طاهر اگر چه از پشم بوده باشد و اگر مردد بوده باشد میان سجود
بر نجس ما یصح السجود علیه و نجس ما لا یصح السجود علیه ظاهر نیست که اول متعین است
و اگر مردد شود میان سجده بر نجس ما لا یصح السجود علیه مثل ثوب نجس و سجود بر غیر آن
نجاست ظاهر آن نیست که اول متعین است و اگر مردد شود ما بین سجود بر متنجس
ما یصح السجود علیه و سجود بر عین نجس البته اول متعین است و از آنجا معلوم شد
که با وجود تمکن از سجود بر متنجس عدول از سجود با ایماء جائز نیست و اگر متمکن از سجود
نباشد مگر بر نجس العین ظاهر این نیست که ایماء بدل سجود متعین بوده باشد
و اما سجود که بر متنجس جائز است در صورتی است که نجاست تعدی به مصلی نکند
که اگر تعدی کند لازم است عدول از آن بکند با ایماء با آنکه سجود بر متنجس جائز است
اگر چه نجاست تعدی نماید و ممکن است تفصیل میان نجسی که معفو عنه بوده باشد
بعد از تعدی بجبهه و غیر آن اگر اول بوده باشد لازم باشد سجود و اگر ثانی باشد

فرق

فرق شود میان کسی که جبهه او نجس بوده باشد قبل شروع نماز و متمکن
از تطهیر نبوده باشد و کسی که جبهه او طاهر باشد اگر اول است سجود متعین است
و اگر ثانی است محل اشکال است و اگر چه ممکن است حکم بتعیین سجود و اگر در این
صورت دو نماز بعمل آورد یکی با سجود و دیگری با ایماء بدل سجود شاید
احوط بوده باشد و نماز با ایماء را مقدم بدارد بر نماز با سجود در صورتی
که متمکن از تطهیر جبهه نبوده باشد و اگر متمکن از تطهیر بوده باشد نماز با سجود را
مقدم دارد بر نماز با ایماء **یازدهم** هر گاه ما یصح السجود مشتبه شود بما لا یصح السجود
علیه یجب الوقوف مثل آنکه موضعی از زمین نجس شد و موضع نجس مشتبه شد بغیر
آن یا مغصوب مشتبه شد بغیر مغصوب در این صورت یا مضطر است بنماز
در آن مکان یا نه اگر مضطر است باین معنی که متمکن از سجود بر موضع دیگر نیست
بی اشکال سجده در آن موضع مشتبه النجس جائز است بلکه لازم است و هر گاه
متمکن بوده باشد از سجود بر ثوب طاهر پس حکم خالی از اشکال نیست نظر

باآنچه بیان شد در تردید میان سجود بر ثوب طاهر و ارض نجس معین نماست
سجده بر ثوب طاهر و بر ارض نجس جایز نبوده و مشتبه بنجس نیز در موضع محصور
حکم نجس دارد و اما در مشتبه بمغصوب پس حکم بجواز سجود بر آن مشکل است
بلکه دور نیست که در این صورت یا متعین بوده باشد و هرگاه متمکن از سجود
بر موضع دیگر بوده باشد خالی از آن نیست بآن اشتباه در موضع محصور است
یا غیر محصور اما در موضع محصور مثل اینکه یک موضع از اطاق نجس شده با متمکن
از نماز در اطاق دیگر بوده باشد یا یک اطاق در میان پنج اطاق نجس بوده باشد
و اطاق نجس مشتبه شده باشد بغیر آن در امثال این و صورت سجده در آن موضع
جایز نیست پس لازم است که نماز را در موضع دیگر نموده باشد و اما هرگاه موضع
غیر محصور بوده باشد ظاهر اینست که اجتناب واجب نبوده باشد و مراد
بمحصور در این مقام آنست که در اجتناب از سجود بر آن مشقتی نبوده باشد
پس مراد بغیر محصور در این مقام آنست که در اجتناب از آن مشقتی

بوده باشد

بوده باشد و معیار در تحقق مشقت و عدم آن حال غالب ناس است
در اذان و اقامه است بدانکه مشهور میان فقها و مختار بین الا
قوال آنست که اذان و اقامه هر دو مستحب است مطلقا خواه در نماز جماعت
بوده یا فرادی جهریه بوده باشد یا اخفاتیه جماعت واجبه بوده باشد
مثل جمعه یا نه نماز قضائی بوده باشد یا ادائی

در بیان افعال نماز است

بدانکه افعال واجبه نماز هشت است **اول** نیت است
و مراد از نیت در این مقام آنست که مصلی در حین شروع نماز قصد کند که این
نماز معین را بعمل می آورم بجهت امتثال امر خداوند عالم جل شانه ظاهر است
همین قدر کفایت مینماید در صحت صلوة خواه واجب باشد نماز یا سنت ادا
باشد یا قضا تمام باشد یا قصر و احوط قصد اینهاست و فرقی نیست میان نماز و غیر نماز
از عبادات مثل وضو و غسل و تیمم و زکواة و خمس و صوم و حج در اینکه نیت در جمیع اینها
همان امر قلبیست که متعلق است بهر یک از عبادات مذکوره بکیفیتی که مذکور شد

دالّا اضافه بحال هر یک از عبادات مذکوره و اتیان بلفظ تقصد بلکه ملفوظ
عاین نیت است تشریع خواهد بود و لکن ظاهر اینست که موجب فساد اصل
عبادات نشود مگر در صورتیکه فرض شود انفکاک ملفوظ از آن امر قلبی که شرط
صحت عباداتست لکن این بسیار بعید است در حالتیکه متلفظ با شعور
و اراده بوده باشد بلکه در اینحالت انفکاک از آن ممکن نیست و ظاهر اینست
که تعیین قصد و اتمام چه در اماکن اربعه لازم نیست و در غایته آن احوط است
و هرگاه تکلیف است تمام و قصد هر دو ثابت بوده باشد مثل اینکه یکی قضا
و دیگری ادا بوده باشد تعیین تمام یا قصد در حالت نیت لازم است چنانچه
هرگاه این فرض نسبت بدو تمام یا بدو قصد متحقق شود تعیین لازم است و همچنین
اشتراک میان واجب و مستحب بوده باشد مثل نماز نافله صبح و فریضه بعد
از طلوع فجر در حق کسی که نافله کذار بوده باشد تعیین واجب یا ندب
لازم است و گاه هست که لازم میشود بر مکلف در حال نیت تعرض وصف دیگر

مثل اینکه

مثل اینکه بر امام لازم است در جماعت واجبه قصد امامت نماید خواه
وجوب آن بالذات بوده باشد مثل نماز جمعه و عیدین در حال تحقق شرایط
یا بالعرض بوده باشد مثل اینکه در حق خود واجب نموده است بنذر و امثال آن
که نماز معین را بجماعت نموده باشد امامت اما در صورت استحباب جماعت
پس بر امام لازم نیست که قصد امامت نماید بلکه با قصد انفراد امام جماعت در حق ماموم
منعقد است و لکن در حق ماموم لازم است در صورتیکه قصد اقتدا و ائتمام نماید نیت
اقتدا نموده باشند مختار آنست که نیت شرط نماز است نه جزء آن تا بمعنی حقیقه
و معنیه نماز مرکب از نیت و سایر اجزای معهوده آن نیست بلکه نیت خارج از حقیقت
آنست و شرط صحت و حصول امتثال است و چون نیت صلوة عبارت است از قصد
باتیان بصلوة و این قصد با انتفای اضطرار میشود مگر بجهت غایت و فایده این غایت
با امتثال در اطاعت خداوند عالم است یا مثل ریا و سمعه و نحو آنها اگر اول است صحیح است
و داعی بر امتثال مختلف است خوف عقوبت در آخرت بر ترک امتثال و حصول ثواب

یا ببرد و یا فرار از مذلت یا تحصیل عزت نزد امرا یا ببرد و یا توسل بمطالب دنیویه
بلکه دور نیست که حکم بصحت شود اگرچه منظور عزت نزد مردم بوده باشد لکن
بالتبع نه بالذات پس مکلف در حین نیت ناوی نیست که اینها را بنماز میکنم
بجهة آنکه خلاف عالم جل شانه با آن امر فرموده است یا آنکه رضای اللهی جل
جلاله در عمل آوردن آنست یا آنکه این طاعت محبوب خداوند عالم است یا آنکه
موجب ثواب میشود در آخرت و نحو اینها پس هرگاه کل این مراتب منتفی شود
خواه هیچ نیت نبوده مثل اینکه محض متابعت عادت نمودن صورت نماز را
بعمل آورد یا آنکه نعوذ بالله در آن قصد ریا نماید در ببرد و صورة نماز باطل خواهد
بود خصوصا در صورة ریا و ریا عبارت از آنست که داعی بر اقدام است
بعبادت قصد تقرب بمخلوق فقط بوده باشد خواه بجهة اینکه او را خوب دانند یا بجهة
اینکه تعظیم او را منظور داشته باشند یا آنکه او را چیزی دهند یا آنکه اجابت
او کنند و همچنین این معنی موجب بطلان عبادت میشود خواه داعی بر عبادت

محض

محض اینها باشد مثلا غیر یا اینها ساختن داعی قرار دهد مثل اینکه منظور هم اطاعت
اللهی جل جلاله و هم تقرب جستن بمخلوقین بوده باشد و اما هرگاه مقصود بالذات
بوده باشد اطاعت اللهی جل شانه و طلب عزت بدرگاه احدیت عز جلاله
و اینها اغراض و بتبعیت مقصود بالتبع بوده باشد ظاهر اینست که حکم ببطلان نتوان
نمود بدانکه آنچه مذکور شد در بیان نیت شرط کمال و اعتبار آن در حین شروع
نمودن بنماز نیست لکن ابقای آن و استمرار علی آن تا آخر نماز لازم نیست بلکه
همانقدر که اتمام صلوة نماید بمقتضای آن نیت کافیست در صحت صلوة و مراد
از استمرار علی نیت تا آخر صلوة نیست که در جمیع احوال صلوة متشاعر و متذکر بوده باشد
که ایشان باین نماز مشغولیم یا بجهة امتثال و اطاعت خلاق عالم جل شانه و امر
باین معنی لازم نیست بلکه استمراری که لازم و معتبر در صحت صلوة است آنست
که بنیتی که در اول صلوة متحقق شد جمیع اجزای نماز را بمقتضای آن اتیان نماید
و تعبیر از این مطلب مینماید باستمرار حکمی پس هرگاه بنحوی شود که اخلال باین نحو از استمرار

شود نماز باطل خواهد بود و بعد از این مطلب باید دانست که آنچه مذکور شد
از قصد ریا نمودن در حال نیت بود و امّا اگر نیت ریا در فعلی از افعال نماز
نماید پس اگر قصد ریا نماید در فعل واجب از واجبات نماز مثل قرائت یا رکوع
یا سجود و نحو اینها پس اخلال باستمرار حکمی خواهد بود لهذا نماز باطل میشود خواه
اعاده نماید آن فعل را بعد از ترک این نیت فاسده و عود بمقتضای نیت سابقه
یا نه و هر گاه قصد ریا در فعلی از افعال مستحبه نماز نماید مثل قنوت ظاهر اینست که موجب
بطلان نماز نمیشود و امّا هر گاه قصد ریا نماید در اثنای صلوة لکن نه در اجزای
واجبه و نه در اجزای مستحبه مثل اینکه قصد ریا نماید در قیامی که بعد از فراغ از قرائت
و قبل از میل کردن برکوع بوده باشد بعد از آن ترک آن نموده و منتهی شد بقصد
رکوع بعد از عود بمقتضای نیت سابقه ظاهر اینست که موجب بطلان نمیشود
پس نماز صحیح خواهد بود اگرچه احتیاط در این مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام
و امّا قصد قطع نماز پس هر گاه در حین نیت این قصد متحقق بوده باشد شبهه در بطلان
نماز نیست

نماز نیست و همچنین است هر گاه در حین نیت مردد بود و تشکیک در قطع
آن داشته باشد در رکعت ثانیه و امّا نیت قطع در اثنای نماز پس اگر
در حین نیت قطع مباشر فعلی از افعال واجبه نماز شود ظاهر اینست که نماز
باطل شود خواه اعاده آن فعل نماید بعد از ترک آن نیت و عود بمقتضای نیت
نماز یا نه بلکه دور نیست که چنین بوده باشد اگرچه آن فعل از افعال مستحبه نماز بوده باشد
اگرچه احتیاط در این صورت مقتضی اتمام نماز است بعد از آن اعاده نماید امّا هر گاه
نیت قطع نماز نموده و در آن وقت مباشر فعلی از افعال نشد بعد از ترک آن نیت
و عود به نیت صلوة شروع در افعال نماز نمود ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد
اگرچه احتیاط مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام و امّا قصد منافی از منافیات
شرعیه مثل حدث و تکلم و استدبار و نحو اینها خواه در حال نیت بوده باشد
یا در اثنای صلوة پس اگر با علم بمنافات بوده باشد تفرقه ما بین قصد اینها
و نیت قطع که مذکور شد نخواهد بود و اگر با جهل بوده باشد تفرقه میتوان نمود

باین نحو که با نیت فعلی منافی از منافیات خواه در حال نیت بوده باشد
یا در اثنای صلوة در صورت جهل بحکم شرعی و عدم وقوف بآن که منافی صلوة
محکوم نشود بصحت بخلاف صورت علم بدانکه چون معلوم شد که نیت صلوة
از جملهٔ شرایط است نه از اجزای صلوة مثل سایر عبادات مثل وضو
و غسل و تیمم و خمس و زکوة و حج چنانچه احدی نگفته اند که نیت زکوة بلکه
و خمس و صوم جزو زکوة و خمس و صوم است و آنچه نیت وضو و غسل
و تیمم چنینست حال در نیت صلوة و نیت در همه از جملهٔ شرایط طلب
لیکن از شرایط رکنیه است که اخلال بآن سهوا و عمدا مفسد است و هرگاه
کسی در نیت متعرض صفتی شود که موصوف متصف بآن صفت باشد مثل
وجوب در واجب و استحباب در مستحب و ادا در ادا و قضا در قضا و همچنین
تشکیکی در صحت آن نیت نیست و هرگاه از راه اشتباه متعرض خلاف شود با تعیین
که میدانست که نماز ظهر مثلا واجب است یا نماز شب مثلا مستحب است و معهذا

نیت

نیت وجوب در اول و قصد استحباب در ثانی نماید لکن از راه اشتباه قصد استحباب
در اول و وجوب در ثانی نمود پس در صحت این قسم شبهه نیست و اگر متعرض خلاف
شود عالما مثل اینکه با علم بمستحب بودن قصد وجوب نماید یا بالعکس ظاهر آنست
که صحیح بوده باشد و اگر متعرض خلاف شود جاهلا مثل اینکه نیت وجوب
نماید در مستحب باعتقاد وجوب یا نیت استحباب نماید در واجب باعتقاد
استحباب در این صورت این شخص مبدع و عبادت آن باطل خواهد بود پس هرگاه
کسی غسل جمعه نماید بقصد وجوب در صورتیکه ذمه او مشغول بواجبی موقوف
بر غسل بوده باشد نباشد و غسل هم از راه دیگر برای او واجب نبوده باشد معتقد
این معنی بوده باشد که غسل در این وقت برای او واجب است باین قصد غسل را بعمل آورد
ظاهر آنست که غسل او باطل بوده باشد و آنچه مذکور شد در عبادات مستقل بود
و اما اجزای عبادت پس هرگاه کسی قرائت فاتحة الکتاب را در نماز بعمل آورد بقصد اینکه
این قرائت در نماز فریضه مستحب است مبدع است لیکن آثم و عمل محکوم به بطلان

خواهد بود و اما نیت وجوب در جزء مستحب پس آن نیز ظاهر آنست که باطل
بوده باشد باین معنی که جزء مستحب باطل بعمل آورده خواهد بود لکن حکم بالغاء صلوة
مشکل است و حکم بصحت نیز مشکل است ظاهر نیست که باطل بوده باشد ملخص مقام
آنست که اگر کسی در حین اتیان باجزای واجبه قصد وجوب نماید و در حین اتیان
اجزای مستحبه قصد استحباب نماید با آنکه مطلقاً متعرض وجوب را اجزای واجبه
و متعرض استحباب را اجزای مستحبه نشود بلکه قصد قربه مطلقی در جمیع نماید یا قصد وجوب
در اجزای واجب و قربه در مستحبه بمعنی امتثال رضای خداوند عالم یا بعکس نماید علی ای آن
در جمیع این اقسام صحیح است و هر گاه کسی عادة او مستقر شده که فریضه را با آداب
سنن بجا آورد اگر چه بعض آداب و سنن بوده باشد چنانچه غالباً چنین است
و منوی او در مقام نیت چنین نمازی بوده باشد و اشاره نماید بچنین نمازی
که این نماز را بعمل میآورم بجهة اینکه بر من واجب است پس حکم بصحت نماز در چنین
صورت خالی از اشکال نیست و ظاهر آنست که اگر مطلقاً در مقام نیت

متعرض

متعرض وجوب نشود اگر چه جمع نماید ما بین اجزای واجبه و مستحبه بلکه
مقصود محض اطاعت بوده باشد همین قدر کفایت کند در صحت
عمل اما اگر قصد وجوب و استحباب هر دو نماید و چون نسبت باصل صلوة
و استحباب نسبت بفرد این نیز صحیح است و بدانکه ممکن است گفته شود که بجهة
احکام سهو و شک نیز ما بین واجب و مستحب لازم بوده باشد تمییز بالقصد
و اما هر گاه کسی امتیاز ما بین اجزای واجبه و مستحبه نماز ننمود و نماز را بعمل آورد
و در نماز سهوی از او واقع شد ظاهر آنست که نماز او صحیح باشد و اعاده آن واجب نباشد
و اما معنی قربه که متعارف شده ان اخذ در نیت ممکن است که اراده از قربت
این باشد که اتیان این نماز میکنم بجهة آنکه نماز موجب قرب و نزدیکی بنده میشود
بدرگاه احدیت یعنی تذلل عبد است بدرگاه الهی یا اینکه اتیان این نماز میکنم بجهة
قرب بجناب احدیت نظر باینکه این نماز موجب تخلی از رذایل و منافی طاعت
تحلی بصفات حسنه است باین جهة اتیان باین نماز میکنم و اما معنی اصلی

صلوة الظهر اداء لوجوبه قربة الی الله نیت که بمعنای آن میکنم نماز ظهر
ادائی بجهة واجب بودن آن بر من و بجهة اطاعت و امتثال امر الله جل شانه
و بر کل اشاره بواجب بطریق توصیف شود نه بطریق علیت انسب خواهد بود
باین نحو که اصلی صلوة الظهر الواجبة اداء قربة الی الله **دربیان افعال نماز قیام است**
بدانکه قیام در اثنای نماز یا واجب رکنیست و آن قیامیست که در ضمن تکبیر الاحرام
بوده باشد و همچنین قیام متصل برکوع و یا قیام واجب غیر رکنی است مثل
قیام در ضمن قرائت حمد و سوره و قیام بعد از رفع رأس از رکوع و قیامیست
مستحب مثل قیام در ضمن ارکان مستحبه مثل قیام در تکبیرات مستحبه و ادعیه
افتتاحیه و در حال استعاذه و قنوت و نحو اینها و یا قیامیست مباح و آن قیامیست
بعد از فراغ از آیات حمد و سوره علاوه از قدر ضرورت و مراد از قیام
متصل برکوع قیامیست که از آن مصلی منتقل میشود برکوع شرعی نه مطلق قیامی
که بعد از قرائت بوده باشد و نه قیام مطلقی که از آن منحنی میشود پس اگر کسی
منحنی شد

منحنی شد بقصد سجود و قبل از رسیدن جبهه بمحل سجده متذکر شد که رکوع را
بعمل نیاورده لازمست که راست بایستد و بعد از آن برکوع رود
و بعد از اتمام رکوع رفع رأس نموده اتمام نماز نماید پس هرگاه راست نشود اگر
چه خود را به هیئت راکع برساند و اگر کسی منحنی از قیام شد بقصد رکوع و متذکر شد
که اخلال بقرائت سوره مثلا نموده پس اگر بحد رکوع شرعی رسیده باشد عود
بجهة تدارک منسی جایز نیست و حد رکوع شرعی عبارت از انحناییست که متمکن
بوده باشد از رسانیدن دو دست بر دو زانو و هرگاه متذکر شود منسی
قبل از بلوغ باین حد لازمست که عود نماید بجهة تدارک منسی و هرگاه منحنی شد
بقصد رکوع و قبل از بلوغ برکوع بحد شرعی متذکر شد که اخلال
بقنوت نموده عود بجهة تدارک قنوت منسی جایز بلکه مستحبست و اگر
کسی منحنی شد بقصد رکوع و قبل از بلوغ بحد رکوع شرعی متذکر شد که رکوع را
بعمل آورده نشست بقصد سجود ظاهر اینست که نمازش صحیح بوده باشد و اگر منحنی شد

بقصد رکوع و قبل از بلوغ بحدّ رکوع شرعی غافل از رکوع شد یا معتقد این نباشد
که رکوع را بعمل آورده و بنشست بقصد سجده و متذکر شد که رکوع را بعمل
نیاورده بوده است لازم است که راست بایستد و از آن وقت منحنی شود بقصد
رکوع و عدم کفایت رکوع کفایت نمی کند و بدانکه اگر کسی متمکن باشد از قیام
استقلالی در جمیع احوال نماز شبهه در لزوم رعایت آن نیست و اگر متمکن نباشد
از قیام استقلالی در هیچ حالتی از حالات نماز لیکن اگر متمکن از قیام استنادی هست
در جمیع احوال نماز لازم است که اختیار نماید و اگر متمکن است از قیام استقلالی
در بعض احوال نماز و از استنادی در بعض دیگر لازم است که جمیع را بجا آورد و نماید
قیام استقلالی در مقدور و در استنادی در غیر مقدور خواه هر دو و اینها در رکعتی تمام شود
یا هر یک در رکعتی هر گاه کسی معتقد این نبوده باشد که هر گاه اختیار قیام استقلالی
کند در بعضی احوال نماز محتاج خواهد شد بقعود در بعضی احوال دیگر بخلاف
آنکه هر گاه اختیار نماید قیام استنادی را در کل نماز یا قیام استنادی خواهد بود یا

عدول

٥١

عدول از استقلال با استناد و در این صورت جایز خواهد بود یا نه ظاهر است
که جایز خواهد بود و یا نه ظاهر آنست که جایز نبوده باشد پس لازم است که اگر ممکن
از قیام استقلالی این را اختیار نماید اگر چه معتقد این بوده باشد که باختیار
آن محتاج خواهد شد بقعود در بعضی احوال نماز بلکه ظاهر اینست که لازم است
بر مصلی در حالت قیام که اعتماد بهر دو پا نماید بنحوی که ثقل بدن بهر دو پا بوده باشد
خواه بطریق مساوات باشد یا القای ثقل بدن را بیک پا است بیشتر
انداخته باشد یا عکس این خواه کل اینها در نماز واحد بوده باشد بلکه در رکعت
واحده یا نمازهای متعدده و بدانکه هر گاه کسی متمکن از قیام استقلالی نباشد
عدول نماید بقیام استنادی و اگر متمکن از آن نباشد بقعود استقلالی و الا
بقعود استنادی و هر گاه متکلف متمکن از قیام بوده باشد لکن بداند که هر گاه
اختیار قیام نماید محتاج خواهد شد بایماء بجهة رکوع و سجود بخلاف اینکه
هر گاه عدول از قیام بقعود نماید در این وقت اگر چه نماز را واقعا خواهد بود

لکن رکوع و سجود را بطریق معهود خواهد بود پس لازم است که اختیار قیام
نماید و عدول از قعود جایز نیست و هرگاه کسی اختیار جلوس نمود در نماز
و متمکن بوده باشد از قیام بجهت آنکه اینجا داخل در رکوع شود و این قیام
در حق او واجب است پس برخیزد و بعد از آن برکوع میرود و لکن ظاهر این نیست
که طمأنینه بعد از قیام برای تحصیل واجب نبوده باشد و اگر متمکن از قیام نبوده باشد
از همان جلوس برکوع میرود باین معنی که منحنی شود بحدی که محاذی شود روی او
با چیزی که پیش پای او هست و قسم کامل آنست که منحنی شود بحدی که محاذی شود
جبهه او بموضع سجود او و هرگاه متمکن نباشد از سجود معهود که وضع جبهه برانچه سجود
علیه بوده باشد پس هرگاه متمکن از انحنا بنحوی که قسم کامل رکوع متمکن متحقق شود
فصاعدا بوده باشد و این فرد کامل را نیز در رکوع اختیار نموده لازم است
در سجود که منحنی شود علاوه از آن مقدار که در رکوع منحنی شده تا فرق بین الانحنا
رکوعی و سجودی حاصل شود و هرگاه در این صورت این فرد کامل رکوع را اختیار

نمود

نشود خواه اقتصار نموده باشد بفرد ادنی یا نه ظاهر نیست که در انحنا
سجودی لازم است علاوه از آن مقدار که در رکوع بعمل آورده باشد بنحوی که
فرق ما بین الانحنائین حاصل شود و ظاهر اینست که علاوه از این مقدار را
لازم نبوده باشد مجملاً قدر لازم همان قدر است که صادق باشد انحنا سجود
بر اخفض بوده از انحنای رکوعی و هرگاه متمکن نیست علاوه از انحنا که فرد کامل
رکوع بآن متحقق میشود پس احتیاط مقتضی اینست که از انحنا رکوعی اقتصار کند
بفرد ادنی یعنی بفرد کامل نرساند اگرچه حکم بتعیین این و عدم تجویز فرد کامل ممکن نیست
لکن رعایت احتیاط در امثال این مقام از محسنات اهل ایمان است بدانکه
هرگاه مکلف قدرت بر نشستن نداشته باشد لازم است با قدرت بپهلو بخوابد بجانب
یمین رو بقبله بنحوی که میت را در قبر میگذارند و در صورت عدم قدرت بجانب
یمین باختیار جانب یسار نماید بعکس الحالت و هرگاه متمکن از هیچیک نباشد
بر پشت بخوابد پاها را بجانب قبله دراز نموده شروع بنماز نماید و در جمیع

این هیئت حالت لازم است که رکوع و سجود با ایما بوده باشد و ایما باید بسر
نماید با امکان و ایما بجهة سجود زیادتر بوده باشد از ایما بجهة رکوع
و با عدم تمکن از ایما بسر ایما بچشم نماید و احتیاط مقتضی اینست
که غمض عینین بجهة سجود بیشتر بوده باشد از غمض عینین بجهة رکوع و اتیان
بذکر رکوع و سجود در حالی ایما نماید یعنی در صورتیکه ایما بعینین بوده باشد
ذکر رکوع و سجود در حال غمض عینین اتیان نماید و فتح عینین را در اینجا قائم مقام
رفع سر نماید چنانچه در صورتیکه ایما بسر بوده اتیان بذکر نماید بعد از
حرکت دادن سر و آرام گرفتن و بالا نمودن سر قائم مقام رفع سر آنها
در رکوع و سجود خواهد بود و مخفی نماند که ایما بجهة رکوع و سجود مختص بصلوة
اضطجاعی یا استلقائی نیست بلکه ثابت است در هر موضعی که متمکن از رکوع
و سجود بطریق معهود نبوده باشد و ظاهر اینست که واجب است در حال
ایما بجهة سجود اگر امکانی بر سر ممکن بوده باشد بلند نمودن چیزی را که سجده

بر آن

بر آن صحیح بوده باشد اگر متمکن بوده باشد از بلند نمودن آن چیز بالنفسه
یا بمعونة غیر او فوقت بمعونتها نماید برای سر جبهه را بآن چیز رساند و اما هرگاه اینکه
برای سر ممکن نبوده باشد بلکه مکلف بتوانایی بچشم بوده باشد ظاهر اینست
که رسانیدن چیزی را که سجده بر آن جایز بوده باشد بپیشانی واجب
نبوده باشد پس اکتفای همان ایما بعینین بجهة سجده کفایت میکند لکن
در صورت امکان اگر رعایت آن نماید شاید اولی بوده باشد بدانکه
هرگاه مکلف مشغول نماز شد با قیام استقلالی و عاجز شد از اتمام نماز با حالت
منتقل میشود از قیام استقلالی بقیام استنادی اتصالی در صورت عجز از این
منتقل میشود از قیام انتصابی با انحنائی استقلالی با امکان و با استنادی
با عدم امکان و در صورت عجز از همه منتقل میشود از قیام بقعود استقلالی و عجز
از این منتقل میشود بقعود استنادی انتصابی و با عدم امکان منتقل میشود بقعود
انحنائی و با عجز از همه منتقل میشود باضطجاع این در حالت تشدید مرض و تنزل مکلف است

وهم چنین است حال در ترقی وخفت مرض یعنی هرگاه شروع بنماز نمود مضطجعا
ولعدم ترقی در حال او هم رسید منتقل میشود از اضطجاع بقعود
استنادی وهم چنین است حال از قعود استنادی باستقلالی و از قعود
بقیام وهمچنین ظاهر اینست که تأملی نبوده باشد در لزوم ترک قرائت
در صورتیکه انتقال از حالت ادنی باعلی بوده باشد مثل انتقال از اضطجاع
بقعود و از قعود بقیام کلامی که هست در صورت عکس است و ظاهر اینست
که فرقی ما بین حالتین بوده باشد باین معنی که ترک اشتغال بقرائت در هر دو صورت
لازم است **سوم از افعال نماز تکبیرة الاحرام** بدانکه هرگاه کسی معتاد نیست که
بگفتن تکبیرة الاحرام بهمان تکبیر نسبت باو متعین است احتیاج بتمیز نخواهد بود
واگر تکبیرات سبع افتتاحیه را بعمل میاورد هر یک را که میخواهد تکبیرة الاحرام
قرار دهد و مخیر است در آن ما بین نیت وجوب و ما بین آنکه همان تکبیرة
الاحرام است اگر چه قصد قربت مطلقه در هم باید همان تعیین آنکه این تکبیرة الاحرام

بانیت

بانیت اینکه این تکبیر تکبیر است که با آن دخول در نماز متحقق میشود کن هست
میکند در امتثال امر و امتیاز تکبیرة الاحرام رکن نماز است بالاخلال
با آن موجب بطلان نماز است خواه عمدا بوده باشد و خواه سهوا و تفاوتی در این
باب نمیباشد ما بین آنکه اخلال بنفس آن بوده باشد یا بجزء آن یا بامر معتبر
در آن و اخلال بجزء اعم است از اینکه احد جزئین تکبیر بوده باشد یا بعضی
اجزای هر یک از جزئین خواه به تبدیل بوده باشد یا باسقاط و هم چنین است
حال ادای حروف از مخرج حرف دیگر نمودن در جمیع این صور نماز باطل خواهد
بود و همچنین است حال در صورت زیادتی کلمه و اما زیادتی حرف پس اگر بسبب
غیر اشباع است نماز باطل است و اگر بسبب اشباع حرکت است پس تحقیق مسئله
بنحویکه شامل ما نحن فیه وغیره شود اینست که هر حرفی که اشباع حرکت او میشود یا ضمیر
غائب است یا غیر ضمیر غائب و اگر ضمیر غائب است پس یا این است که ما قبل آن
ضمیر غائب ساکن است یا متحرک اگر ساکن است اشباع حرکت آن ضمیر بنحویکه

مولد حرف بوده باشد جایز نیست مثل علیه و غله و نه و اگر ما قبل آن ضمیر غایب
متحرک است پس اگر مکسور است اشباع حرکت نحو مذکور لازم است اگر حروف
نباید حاجت باشباع نیست و اگر مظموم یا مفتوح است مخصوص است که در
حالت وقف اشباعی نمیباشد واما در غیر حالت وقف پس ظاهرا نیست
که مسعود و معتاد در امثال این مقام اشباع ضمه ضمیر است نحویکه مولد و شود
بنابراین اکتفای بکسر از این محل اشکال است و اگر حرف پیش الحرف غیر ضمیر
غائب است پس بهایچند قسم **اول** آنست که بعد از آن ضرف حرف مد
میباشد لکن حرف مد در خط نیست بلکه همان ملفوظ است در این صورت
اشباع حرکت آن حرف که مقدم بر حرف مد ملفوظی است ای عیب است
اگرچه اشباع حرکت الحرف مولد حرف بوده باشد خواه مولد واو بوده باشد مثل
ن یا مولد الف بوده باشد مثل **ص ق** یا مولد یا بوده باشد مثل **حم الم**
ونحوها مخفی نماند که کلام در اشباع بحدی که اصل حرف مد حاصل شود نیست بلکه

ص ق حم الم

درعلاوه

در علاوه از آن مقدر است **قسم دویم** آنست که بعد از آن
که اشباع حرکت آن منظور است یکی از حروف مد است حرف مد مکتوب
میباشد در این صورت بسبب مد یا موجود است یا نه و در صورتیکه سبب
مد موجود است یا همزه است یا سکون و در صورتیکه همزه بوده باشد
با آن همزه با حرف مد در یک کلمه میباشد یا در دو کلمه و در صورتیکه سبب
مد سکون بوده باشد این سکون یا ذاتی است یا عارضی پس مسئله بر چند
قسم میشود **اول** آنست که سبب مد همزه بوده باشد لکن با حرف مد
در یک کلمه جمع شده باشد در این قسم ظاهرا اینست که اشباع حرکت آن حرف
مقدم بر حرف مد لازم بوده باشد نحویکه مولد حرف بوده باشد **دویم**
مثل آنست لکن سبب مد که همزه است در اول کلمه ثانیه بوده باشد در این
صورت اگرچه حکم بلزوم اشباع حرکت آن نحو مذکور مشکل است لکن شبهه در جواز
آن نیست بغیر از قسم اول که مد متصل مینامند و از قسم ثانی که مد منفصل **سوم**

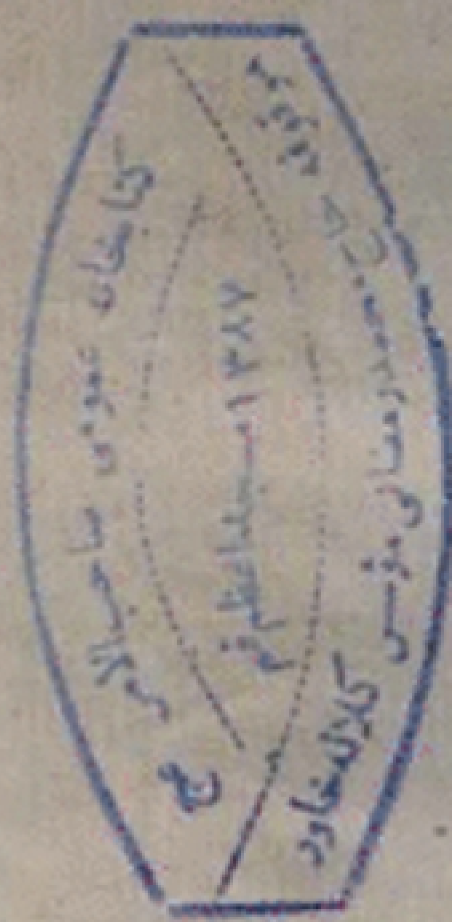
آنست که بسبب مد سکون لازم بوده باشد مثل دابه و تحاجونی و والضالین
در این صورت نیز ظاهر آنست که اشباع حرکت آن حرف مقدم بر حرف مد
لازم بوده باشد و تعبیر از این بمد سکون لازم و غیر مینماید چهارم آنست
که بسبب مد سکون غیر لازم بوده باشد در اینصورت نیز اشباع حرکت
از حرف بنحویکه مولد حرف بوده باشد بی اشکال جایز است مثل العالمین و کهلا آن
پنجم آنست که حرف مد منفک از سبب مد بوده باشد باین معنی که همزه
و سکون بعد از حروف مد نبوده باشد خواه مقدم بر حروف مد بوده باشد
مثل آمن و اوتی و او اوتی و ایمانا یا مقدم نبوده باشد مثل رحمن و غفور و شدید
در غیر حالت وقف در جمیع این صور اگر چه در اخلال با شباع حرکت آن حرف
که قبل از حروف مد است مطلقا حرجی نیست لکن حکم بعدم جواز اشباع
آن بنحویکه منشأ امتداد معتبر حاصل نشود بلکه حکم بنفی و عمل بسیار مشکل است
بلکه ممکن نیست بنابراین هر گاه کسی اشباع در ضمه فای غفور و رحیم نمود

بنحویکه

بنحویکه امتداد و منجر شد بقدر دو واو حکم بجواز آن ممکن نیست و همچنین
در کسره حای رحیم در غیر حالت وقف و هم چنین در سایر امثال آن مثل امتداد
الف لفظ جلاله در مثل الله اکبر و اشباع الف اعلی در سبحان الله الاعلی و بحمده آن
اشباع حرکتست در غیر اقسام مذکوره و این بر سه قسم تقسیم
میشود اول آنست که اشباع حرکت باید بنحویکه مولد حرف بوده باشد
و آن حرف در مثل انتقام موضوع باشد بجهة معنی و آن معنی مقصود قاری نیز
بوده باشد مثل اینکه اشباع فتحه قاف نمود در خلق در آیه کریمه سبح اسم ربک الاعلی
الذی خلق بحدیکه الف حاصل شود و معلوم است آن الف در مثل انتقام
موضوعست از برای علامت تثنیه و این معنی را قصد نیز نماید تشکیکی در عدم
جواز و بطلان عمل در این صورت نیست دویم مثل آنست که مد و قصد
آنچه را که زبان قاری مقتضی این بود یعنی قرائت نمود با اشباع فتحه قاف
در آیه شریفه بنحو مذکور لکن قصد اینکه صیغه تثنیه است نمود یا آنکه قصد عدم

نمود مختار در این قسم عدم جواز و بطلان عمل است سوم آنست
که آن حرفیکه از اشباع حرکت حاصل شده اگرچه در مثل آن مقام موضوع
نیست بجهت معنی لکن موجب اندراج کلمهٔ مزید فیها میشود در تحت بعضی
الفاظ موضوعه مثل اشباع در فتحهٔ بای اکبر که بگوید اکبار و حرف الف بسبب
اشباع فتحه در اینمقام اگرچه وضع نحوه معنی نشده است لکن باعث اینست که این
لفظ مندرج شد در تحت بعض الفاظ موضوعه نظر باینکه اکبار جمع کبر است
و کبر نقاره و دهل را گویند و این نیز بر دو قسم است بجهت اینکه این معنی
یا منوی قاری هست یا نه در صورت اول اشکالی در فساد آن نیست و اما
در صورت ثانیه پس مختار در اینجا نیز فساد عمل است و فرقی در این باب ما بین اینکه
اکتفا با آن نماید یا اعاده بر وجه صحیح نماید نیست مگر در صورتیکه فرض شود که این
اشباع سهو شده باشد در اینصورت اگر عالم بحقیقت حال باشد با تلافی
محل تلافی لازم و با تجاوز از محل تلافی نمیباشد و در هر دو صورت عمل صحیح است

و از آنچه



پنجم

و از آنچه مذکور شد حکم چهار قسم از اقسام خمسه معلوم شد و
از اقسام مسئله آنست که اشباع حرکت نماید بنحویکه مولد حرف بوده باشد لکن
از قبیل قسم اول بوده باشد و نه از قبیل قسم ثانی مثل اشباع ضمهٔ دال
الحمد لله بنحویکه واو حاصل شود و اشباع کسرهٔ جلاله بنحویکه یا حاصل شود و نحو
اینها ظاهر حکم ببطلان عمل است و در این صورت بنا بر اظهر آنکه فرقی نیست
در حکم فساد در اقسام مذکوره ما بین آنکه نماز بوده باشد یا غیر نماز مثل تلاوت
قرآن که بر آن شخص لازم شده باشد بسبب اجاره یا غیر اجاره بلی فرقیکه هست
ما بین تلاوت قرآن مثلاً و نماز آنست که اگر اتیان بچنین عمل در تلاوت قرآن باید
احتراز از آن نمیتوان کرد لکن باید تدارک و تلافی بنحویکه اخلال بترتیب واقع نشود عمل
بی عیب و صحیح است و اما در نماز پس اگر سهواً چنین عمل از او صادر شده
باشد و از محل تجاوز نموده باشد لازم نیست تلافی نماید و با تلافی نماز محکوم
بصحت نیست و اگر قبل از تجاوز از محل متذکر شود تلافی ضرور نیست بلکه

جایز نیست و نماز صحیح است و اما عمداً نموده باشد پس ممکن است تفصیل
داده شود در این مقام باین نحو که این زیادتی یا موجب این میشود که مزید
فیها خارج از قرآن و دعا و ذکر شود یا نه اگر اول است مثل اکبار که مقصد اق
هیچیک نیست در این صورت حکم شود به بطلان نماز و اعاده هم ضرری
نخواهد بود و اگر چنین نبوده باشد اگرچه در صورت اجتزا باین نماز فاسد
خواهد بود لکن هرگاه اعاده نماید بر وجه صحیح خواهد بود و از آنچه مذکور شد
ظاهر میشود حکم چنین اشباعی در اذکار مستحبه نماز باین نحو که اگر این اشباع
موجب خروج از ذکر بودن میشود نماز باطل خواهد بود و اگر فاسد نخواهد بود
در صورت عمداً و اما در صورت سهو مطلقا موجب بطلان نیست اگرچه مشتمل
بان ذکر موظف در جمیع احوال کرده نخواهد بود و مخفی نماند که آنچه مذکور شد در صورتی
بود که اشباع حرکت حرفی که از جمله اقوال ثابته در نماز بوده باشد خواه در قرائت
بوده باشد یا اذکار واجبه یا اذکار مستحبه و اما هرگاه غیر از اینها
بوده بو

بوده باشد مثل آنکه در اثنای نماز تکلم بحرفی نماید با اشباع حرکت
آن نحوی که مولد حرف بوده باشد اشکالی در آن هست ظاهر این است که اگر
متعمداً باعث بطلان نماز نشود و اما اگر ساهیاً بوده باشد ضرری
نداشته باشد یعنی موجب بطلان نماز نشود و اگرچه موجب سجده سهو شود
بعد از آنکه این مباحث منقح شد عود میکنیم بنحوی که کلام ما در آن بود پس میگوییم
در تکبیرة الاحرام هرگاه اشباع در فتحه همزه نماید باین نحو که بگوید آلله اکبر مثل اوان
الکم پس اگر قصد معنی استفهام نماید شبهه در بطلان نماز نیست و هرگاه این معنی منوی
نبوده باشد فحینئذ ظاهر این است که موجب بطلان نماز نشود و استیناف نماز لازم بوده باشد
مگر در صورتیکه سهواً بوده باشد و در این صورت ظاهر این است که اعاده
نماید بنحو صحیح نماز صحیح بوده باشد و اما هرگاه اشباع در الف جلاله یعنی الف متخلل
مابین لام و هاء جلاله بنماید نماید بضعف آنچه بان اعتدال حاصل میشود ظاهر آن است
حکم انقلاب و لزوم استیناف نمود بلکه ظاهر این است که صحیح بوده باشد

و اما هرگاه ضمه های جلاله را اشباع نماید بنحوی که واو حاصل شود پس قاعده
مقتضی حکم بفساد و عدم حصول امتثال است و اما اشباع فتحه های اکبر بنحوی
که مولد الف بوده باشد پس حکم بفساد در آن اظهر است اگر چه ناوی نبوده آنچه را
مشتمل است هیئت موضوع نماز را ای او بوده باشد و هم چنین است حال در اشباع
فتحه همزه اکبر چنانکه مذکور شد **مبحث چهارم** در لزوم قیام است در جمیع اجزای
تکبیرة الحرام بدانکه لازم است بر مکلف در صورتیکه متمکن از قیام بوده باشد اینکه اتیان
بتکبیرة الحرام نماید در حال قیام پس در این صورت اتیان نماید آنرا قاعدا حین
اراده قیام یا شروع قبل از انتصاب نماز باطل است و هم چنین است هرگاه انتها
نماید تکبیر در حال انحنای بجهت رکوع اگر چه در حق ماموم مسبوق بوده باشد
چنانچه واجب است رعایت قیام در حال تکبیرة الحرام واجب است رعایت
جمیع واجبات نماز در آن مثل طهارت از حدث و خبث و استقبال قبله
و استقرار و ستر عورت و غیر ذلک پس هرگاه اخلال بهر یک از اینها

نماید

نماید اگر چه در جزئی از اجزای تکبیرة الحرام بوده باشد نماز باطل خواهد
مبحث پنجم در بیان بطلان نماز است بسبب زیادتی تکبیرة الحرام بدانکه تکبیرة الحرام
از اجزای رکنیه نماز است چنانچه نماز باطل میشود بسبب اخلال بآن باطل میشود
بسبب زیادتی آن خواه عمدا بوده باشد یا سهوا بنابر این هرگاه تکبیرة الحرام
بعمل آورد ثانیا نماز باطل میشود و هرگاه ثالثا بعمل آورد نماز صحیح خواهد بود و همچنین است
حال در هر فرد از آن نماز صحیح میشود و در زوج باطل **مبحث ششم** اگر نیت
ننماید که این تکبیر تکبیرة الحرام بوده باشد الا که مجزی از تکبیر اگر رکوع مثل ماموم
مسبوق برکوع بمقتضای فساد از صحت آن نماز هم بخلاف اینکه قصد تشریک نماید
اول چهارم از واجبات نماز قرائت است و در آن چند مبحث است
بدانکه وجوب قرائت نماز بر دو قسم است تعیینی و تخییری اما وجوب تعیینی پس در دو رکعت
از نمازهای دو رکعتی مثل نماز صبح و نماز ظهر و عصر و عشای سفری و نماز کسوف
و خسوف و زلزله و نحو اینها و نماز جمعه و عیدین و هم چنین در هر رکعت

اما اولی نماز چهار رکعتی و سه رکعتی باین نحو که متعین است قرائت حمد در اینها
بالاتفاق و اما وجوب تخییری پس در رکعت ثالثه از نماز مغرب و در رکعتین آخرتین
از نماز چهار رکعتی نظر باینکه مکلف مخیر است در اینها مابین قرائت حمد و تسبیحات
اربعه و مختار اینست که امتثال در نماز مستحب ممکن نیست مگر با قرائت حمد و سوره
با اقتصار بحمد تنها دو تبصره بدانکه هر کاه کسی اخلال نماید بقرائت سوره و حمد عاملاً
در نماز باطل است قطعاً و همچنین است هر کاه اخلال نماید بکلمه از آن
نماید عمداً یا جهلاً بلکه چنین است حال اگر چه اخلال بحرفی از حروف آن نماید
و از این قبیل است هر کاه تبدیل حرفی از حروف آن نماید بحرفی دیگر و بدانکه حروف
منقسم شده بسه قسم حلقی و فمی و شفوی اما حلقی پس شش حروف است همزه و ها و عین
و حای بی نقطه و غین و خای با نقطه مخرج همزه و ها اول حلق است نظر بانکه اعتبار
اولیت از جانب سینه شود و آخر حلق است نظر بانکه اعتبار اولیت
از جانب دهن شود و مخرج عین و حای بی نقطه وسط حلق است و مخرج غین

و خای

و خای با نقطه آخر حلق است نظر باعتبار اولیت از سینه و اول
حلق است نظر باعتبار اولیت از جانب دهن اما فمی پس هجده حرف است
اول قاف است و مخرج آن آخر زبان است با آنچه محاذی آنست از کام بالا
دویم کاف است و مخرج آن بعد از تجاوز از مخرج قاف است قریب بآن
از جانب سر زبان سیم و چهارم و پنجم جیم و شین و یای دو نقطه در تحت
و مخرج این سه حرف وسط لسان است ششم ضاد با نقطه و از است و مخرج
آن طرف لسان است که منضم شود ببعضی از اضراس که فوقانی یا بعضی از طواحن
در فوق خواه از جانب یمین بوده باشد یا از جانب یسار لکن از جانب یسار
آسانتر است هفتم لام است و مخرج آن طرف زبانست نزدیک بسر زبان
بوده باشد با آنچه محاذی آنست با لثه رباعیات و انیاب در جانب فوق
از جانب چپ هشتم نون است و مخرج آن سر زبانست با لثه ثنایات
در فوق یعنی پیش دندانهای پیش بالا نهم رای بی نقطه است و مخرج آن بعد از تجاوز

از مخرج نون است از جانب پائین زبان مجملاً مخرج او حرف زبانست
که گذارده شود بر بیخ بعضی از ضواحک در جانب بالا دهم و یازدهم
و دوازدهم طاء و دال بی نقطه و تای دو نقطه در فوق آنچه جماعتی تصریح بآن
نموده‌اند آنست که مخرج این سه حرف سر زبانست با بیخ ثنایای فوقانی
لکن لسان باید میل نماید در وقت ادای طا بسوی حنک اعلی در وقت ادای
تا بسوی لب پائین در وقت ادای دال بما بین این دو تحدید لکن ظاهر اینست
که تفرقه شود ما بین تلفظ طا و تا و دال در مخرج خصوصاً در وقتی که طا
جزء کلمه بوده مثل صراط الذین باین نحو که مخرج طا پائین تر از سر زبان بوده باشد
قریب مخرج شین آنچه محاذی اوست از حنک بالا سیزدهم و چهاردهم
و پانزدهم ظای با نقطه و ذال با نقطه و ثای مثلثه است و مخرج این سه حرف
سر زبانست با سر ثنایای فوقانی شانزدهم صاد بی نقطه هفدهم سین بی نقطه
هیجدهم زای نقطه دار است اختلاف کرده‌اند در مخرج این سه حرف

بعضی

بعضی گفته‌اند مخرج این سه حرف میان زبان است با طرف ثنایای فوقانی
و مذکور در جمله رسائل مؤلفه در علم قرآت اینست که مخرج اینها سر زبانست
با سر ثنایای تحتانی و ابن حاجب تصریح نموده که مخرج اینها طرف زبانست
با خود ثنایا ظاهر اینست که آنچه مستفاد از ظاهر این اقوال ثلثه میشود هیچیک
صحیح نبوده بلکه حق اینست که مخرج صاد پائین تر از سر زبانست با اسفل
لثه ثنایای بالا اگر اول کلام بوده باشد و قول ابن حاجب که مخرج اینها طرف لسانست
با وجود ثنایا دور نیست که اشتباه شده باشد به تلفظ بعضی این حروف
که صاد و سین تنها بوده باشد و این توهم است بجهت اینکه صاد مرکب
از سه حرف است صاد و الف و دال و هر یک از اینها مخرجی دارد بلکه مراد در این مقام
تعیین مخرج آنچه بصدور ما بین این سه حرف است و مخرج آن طرف زبان و نفس
ثنایا نیست بلکه مخرج آن نحو است که مذکور شد و ممکن است توجیه شود
کلام ابن حاجب بنحوی که راجع شود بآنچه ذکر شد باین نحو که مراد از طرف پائین

تر از سر زبان بوده باشد و مراد از ثنایا نسبت آن بوده باشد که بسبب
ثنایا در حرف گوشت و پوست بوده باشد نه با بر اینها مردود و قول
اول اسهل است پس هم راجع شود به آنچه گفته شد اما مخرج سین و زا
پس آن بالاتر از مخرج صاد است یعنی اقرب است بسر زبان با بیخ
دندانهای ثنایا اما حروف شفوی پس عدد آن چهار است اول با مخرج
آن وسط لب با ثنایا است یا اطراف ثنایای فوقانی دوم واو سیم میم چهارم
بای موحده است مخرج این سه حرف میان دو لب است میم از خارج و با در
اول دو واو در میان داخل و خارج و ظاهر اینست که رعایت این دقایق
که مذکور شد موقوف علیه صحت قرائت نبوده باشد بلکه لازم همان قدر است
که تلاوت شود بنحوی که امتیاز ما بین حروف متحقق شود و علاوه بر آن از محسنات
قرائتست مجملاً معتبر در تلفظ حروف آنست که در حین تلفظ هرگاه اهل
لسان مطلع شوند گویند این شخص فلان حرف را تلفظ نمود و اگر چنین نباشد

محکوم

محکوم به بطلان خواهد بود و بعد از آنکه این مطلب مشخص شد میگوییم که مطلب
اینست که اخلال بحرفی از حروف فاتحة الکتاب و هم چنین سایر کلمات
از کار واجب در نماز مثل تکبیرة الاحرام و ذکر رکوع و سجود و تشهد و تسلیم
اخلال بحرفی واحد از هر یک که بوده باشد مجملاً موجب بطلان نماز است
خواه ترک آن حرف بوده باشد یا تبدیل حرف بحرف دیگر چنانچه نماز باطل
میشود بسبب اخلال بحرف بنا بر آنچه مذکور شد و همچنین باطل میشود بسبب اخلال
بتشدید و اما مد متصل پس رعایت آن لازم خواهد بود و اما مد سکون لازم
مدغم پس بنا بر رعایت آن نیز لازم است و اما مد فواتح صور ظاهر اینست
که رعایت آن لازم بوده باشد و هم چنین مجملاً بدل او و اما مد منفصل پس ظاهر اینست
که حکم بعدم لزوم رعایت آن در نماز و غیر نماز اشکالی نداشته باشد و اما مد
عارض پس حکم بلزوم آن نتوان نمود بلکه ظاهر اینست که لازم نبوده باشد و اما
اخلال باعراب و حرکات پس اگر مخالف قواعد عربیه و معتبر معنی بوده باشد بی تشکیکی

در بطلان نماز در این صورت نیست و اگر مخالف قواعد عربیه بوده باشد
لکن معنی مغیر نبوده باشد مثل الحمدُ لله بکسر دال و ضمه های لله در این صورت نیز
حکم به بطلان نماز بی اشکال است و اگر موافق قواعد عربیه است لکن مخالف قرائت
مشهور است مثل رب العالمین بنصب یا رفع حکم بعدم جواز اگرچه خالی از
اشکال نیست لکن اجتناب اقرب بسبیل نجات است **مبحث سوم** بدانکه
مکلف در رکعت ثالثه نماز مغرب و در رکعتین آخرتین نماز چهار رکعتی مخیر است
مابین قرائت حمد و تسبیحات اربعه اگرچه با خلال سوره حمد نموده باشد در هر یک
از رکعتین اولیین پس امتثال حاصل میشود بقرائت حمد در هر یک از رکعتین
آخرتین یا تسبیحات در هر یک از آنها یا قرائت حمد در رکعت ثالثه و تسبیحات
در رابعه یا عکس آن اما تسبیحات افضل است در حق امام و ماموم و منفرد و اما
عدد تسبیحات آن چهار است باین نحو سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اکبر
همین قدر واجب است و علاوه بر آن واجب نیست بلی افضل و مستحب آنست که

مرتبه

مرتبه اتیان باین نماید دفعه اولی واجب است و دو مرتبه مستحب احوط بلکه
تعین با اخفات و عدم جواز جهار است در تسبیحات و هرگاه شروع نمود
به یکی از سوره مبارکه حمد و تسبیحات اربعه ظاهر اینست که آنچه را شروع
نموده در حق او متعین است عدول از آن بدیگری جایز نیست بلی هرگاه مقصود
مکلف قبل از شروع بنماز این بود که تسبیحات اربعه را خوانده باشد و با این
قصد شروع در نماز نمود لکن در محل تسبیحات غفلت شروع نمود بحمد و در اثنای
حمد متنبه گردید بتحقیق حال در این وقت ظاهر اینست که اختیار این حمد میتواند
نمود لازم نیست عدول از آن نماید و از این قبیل است جریان عادت بعنوان استمرار
بقرائت تسبیحات بلکه چنین است حال اگرچه متنبه گردید بتحقیق حال
بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد مادامیکه داخل در رکوع شرعی نشده باشد
و هم چنین است حال هرگاه مقصود او این بود که سوره مبارکه حمد را تلاوت
نموده باشد و غفلتاً شروع نمود به تسبیحات اربعه بعد از آن متنبه گردید بتحقیق

حال در این صورت نیز ظاهر اینست که اکتفا بآنچه شروع در آن نموده شوانند
نمود بلکه لازم است عدول از آن نموده و ظاهر اینست که جایز است بعد
از عدول از آنچه شروع نموده همان سوره را نیست نماید و آنرا بعمل آورد مبحث چهارم
شبهه نیست که بسم الله الرحمن الرحیم جزو از سوره
فاتحة الکتاب بلکه جزو جمیع سوره قرآنیه میباشد مگر سوره برائت و چونکه
والضحی و الم نشرح یکسوره است و همچنین فیل و لایلاف پس هرگاه کسی در نماز
فریضه قرائت اینها و سوره نماید اعاده بسمله در اثنا ضرور نیست بلکه مشکل است

مبحث پنجم در وجوب تعلم فاتحة الکتاب است بدانکه هرگاه کسی هنوز نداند
فاتحة الکتاب را یا خوب نداند بلا شک که واجب است بر او تعلم آن تا تمکن از آن
و این تعلم گاهست واجب عینی فوری است بجهت آنکه آخر حاضر بود و این تعلم در صورتیست
که در این وقت متمکن از تعلم هست و بجهت عالم است بعدم تمکن از آن بلکه عالم بتمکن
از آن نیست و گاهست که واجب تخییری است مثل کسی که متمکن است از نماز جماعت

در وقت

در وقت معینی چنانچه متمکن است از تعلم در این حالت و ممکن است که بگوییم که تعلم
فاتحة الکتاب در این وقت در حق این شخص فوراً مطلوب نبوده باشد اگر در صورتیکه
قاطع بوده باشد به تمکن از آن فیما بعد اشکالی که در این مقام میتوان نمود اینست
که علم بتمکن از اتمام نماز بجماعت بسیار مشکل است نظر بقیام احتمالات متکثره
از جمله احتمال وارد امریکه مفسد نماز بوده باشد در اثنای نماز در حق امام حادث
شود مثل نفر حدث در اثنای نماز یا آنکه امام شروع بنماز نماید با عقاد طهارت
و در اثنای نماز فساد اعتقاد او بر خود امام ظاهر شود یا سوای اینها در
اتفاق افتد یا در اثنای نماز مطلع شود بر فسق امام یا بعضی از این امور
که مبطل نماز است در حق خود و ماموم طاری شود در اثنای نماز و مجملاً چونکه
تکلیف نماز در حق او ثابت است علم بتمکن از درک نماز در جماعت با این
احتمالات متکثره مشکل است نهایت امر آنکه مظنه از مطلوبیت تعلم فوراً نخواهد بود
ممکن است که گفته شود که گاه است در صورت اختیار بسیار از حال امام علم

عادی حاصل شود با انتفای امور مذکوره بنابراین مخیّر خواهد بود در آن حین
ما بین تعلّم فاتحة الکتاب و اتیان نماز جماعت و اگر ممکن است از قرائت از حفظ
مختار بنیست که جایز است قرائت از مکتوب اگرچه احتیاط اجتناب است و هرگاه
وقت مضیّق بوده باشد بنوعیکه هرگاه مشغول بتعلّم شود ممکن نیست ادراک
نماز در وقت نخواهد شد ظاهر اینست که اشتغال بتعلّم در اینوقت در حقّ او
جایز نبوده باشد بلکه لازمست که نماز را بعمل آورد بهر نحو که مقدور او بوده باشد
لکن در اینمقام تفصیلیست بیان اینست که این شخص با جمع شرایط تکلیف
در سعهٔ وقت اگر ممکن از تعلّم بوده و مع ذلک اخلال بآن نموده تا ضیق وقت
ممکن نیست که گفته شود نماز مطلوب در اینوقت در حقّ چنین شخص نماز با فا
تحة الکتاب است و با اخلال بآن آثم است و با تیان نماز با عدم فاتحه امتثال
در حقّ او نیست اما اگر متمکّن نبوده پس اگر بعضی از فاتحه معلوم او هست و همچنین
بعضی از قرآن غیر از فاتحه نیز معلوم او هست در اینصورت ظاهر اینست که اکتفا کی

بهمان

بهمان مقدار معلوم از فاتحه میتوان نمود و انضمام قرآن غیر از فاتحه
بمقدار معلوم از فاتحه نمیکند بلکه معادل با فاتحه نشود ظاهر اینست که لازم نبوده باشد
و همچنین تکرار مقدار معلوم از فاتحه بمقدار فاتحه آن نیز لازم نیست
و اگر هیچ چیز از فاتحه معلوم او نیست لکن مقداری از قرآن غیر فاتحه معلوم
او هست خواه بمقدار معلوم معادل فاتحه باشد یا نه در اینصورت ظاهر اینست
که عدول از قرآن نتوانند نمود بلکه لازمست تلاوت قدری از قرآن کند و احتیاط
مقتضی اینست که با امکان اقتصار با قلّ از مقدار فاتحة الکتاب ننماید
و اقل آنست که با امکان عدد حروف آیات را رعایت نماید اگرچه آیات
مختلف بوده باشد با آیات فاتحه در حروف چه تحصیل نمودن شش آیه در قرآن
که معادل با کلمات و حروف شش آیه فاتحه بوده باشد بسیار مشکل است و تعلّم
فاتحه چندین مقابل اسهل از آنست و اما هرگاه عالم بقرآن مطلقاً نبوده باشد
لکن عالم بذکر بوده باشد در اینصورت اگرچه اجزاء بمطلق ذکر جایز است

و رعایت مقدار فاتحه واجب نیست لکن احتیاط در اتیان به تکبیر
و تهلیل و تسبیح است بمقدار فاتحه **مبحث ششم** در بیان کیفیت قرائت
اخرس یعنی گنگ است بدانکه واجب در حق اخرس در جمیع اجزای قولیه
اینست که زبان را حرکت داده باشد و در حین حرکت لسان اعتقاد
نماید بقلب خود که این حرکت بجهت تکبیرة الاحرام یا بجهت قرائت یا بجهت
غیر اینهاست و ظاهر اینست که همان عقد قلب کفایت میکند حاجت
باشاره با انگشت نبوده باشد **مبحث هفتم** بدانکه در صلوة منذوره بنابر
حیثیت که صلوة منذوره است قرائت بسوره در آنجا معتبر نیست بخلاف
صلوة مفروضه که بنابر مختار و مشهور در حال اختیار و سعه چنانچه لازمست
قرائت فاتحة الکتاب در آن واجب است قرائت سوره نیز لازم است
در هر رکعتی از نماز دو رکعتی و در هر رکعتی از رکعتین اولیین نماز سه رکعتی و چهار رکعتی
بعد از فراغ از قرائت سوره مبارکه حمد یک سوره از سوره قرآنیه
از قراریکه

از قراریکه مذکور خواهد شد تلاوت نماید و اخلال با آن جایز نیست
مگر در چند صورت **اول** مریض اگر چه مشقتی که مناط سقوط
تکلیف است در قرائت سوره در حق متحقق نبوده باشد
مستعجل بنا مجوز است در حق کسیکه بعد از دخول در نماز وصف استعجال
عارض او شود اقتصار بحمد تنها مثل اینکه ایستاده بنماز و بعد از دخول
در نماز متذکر شد که با مؤمنی وعده کرده بوده است که بجهت انجام مهمی
نزد او رفته باشد و غفلة در همان وقت شروع در نماز نموده میبیند آن شخص
موعود که منتظر است یا آنکه شروع در نماز نموده شخص عزیزی حاضر شد طلب
مهمی با او دارد در کمال استعجال و نحو اینها و هرگاه وصف استعجال قبل از شروع
در نماز حاصل بوده باشد پس آن دو قسم است **دویم** اول آنست
که هرگاه ترک نماز را توقف نماید بجهت اشتغال بانجاح آن حاجت نیز نترسد
فوات صلوة در وقت دارد آنست که چنین نبوده باشد ظاهر اینست

که اقتصار بحمد و ترک سوره در هر دو صورت ثابت بوده باشد خصوصاً
در صورت اولی ظاهر آنست که این حکم من باب الرخصة نیست بلکه متعین که ترک
قرائت سوره در حق مریض و در صورت استعجال نحوی که مذکور شد جایز بوده
باشد نه آنکه ترک در حق او متعین بوده باشد که قرائت سوره نسبت باو
جایز نبوده باشد بلکه قرائت سوره نیز جایز بوده بلکه دور نیست نسبت
ببعض عبارات اصحاب کسی ادعا نماید که قرائت سوره اقرب باحتیاط
بوده باشد مگر در صورت تعسری که مناط از سقوط تکلیف است سوم ۳
در ضیق وقت است باین معنی که وقت وسعت قرائت حمد و سوره هر دو را
ندارد و در این مقام چند احتمال است اول آنست که آنکس مستجمع
شرایط تکلیف نبوده مگر در آخر وقت و بعلت از استجماع ترک
وقت ننموده مگر بمقداری که کفایت یک رکعت با فاتحه و سوره نماید
پس لازم است اتمام آن یک رکعت نماید با اقتصار در آن بحمد و ترک سوره
جایز

۲ جایز بلکه متعین نیست دویم مثل اول است مگر اینکه وقت باقی وسعت
چهار رکعت یا هشت رکعت بدون سوره را دارد و ممکن نیست که گفته
۳ شود اقتصار بحمد مجوز بوده باشد سوم آنست که در اول وقت مستجمع
شرایط تکلیف بوده لکن باشتغال بسعة وقت تاخیر نموده یا غفلة تاخیر
اتفاق افتاده و وقتی ملتفت شد ظاهر شد که وقت وسعت قرائت حمد
و سوره هر دو را ندارد و در نسبت حکم این قسم مثل دو قسم مذکوره
بوده باشد اگر باقی از وقت کفایت یک رکعت بدون سوره نماید اتمام آن
نماز با اقتصار بحمد جایز بلکه متعین لکن در رکعت اولی و اما در رکعت
ثانیه پس اقتصار بحمد جایز نیست بلکه قرائت سوره بعد از فاتحة الکتاب
لازم است و اگر وقت باقی کفایت چهار رکعت بدون سوره نماید در اینصورت
ظاهر اینست که اقتصار بحمد و ترک سوره در هر دو رکعت جایز بوده باشد
چهارم آنست که متعمداً تاخیر در نماز نمود تا حد مذکور در اینصورت ظاهر اینست

که در این تأخیر آثم و اقتصار مجملاً و ترک سوره در جائز نبوده خوف باشد
در هیچیک از رکعتین بلکه نماز او در چنین صورت قضا است و تدارک
آن با حمد و سوره در رکعتین بعلاوه توبه لازم است ۵ پنجم خالف است
و اندراج این بحث مستعجل ظاهر است و حکم آن مفصلاً بیان شد مبحث هشتم
در بیان عدم جواز از قرائت بعض سوره قرآنیه است در نماز بدانکه جایز نیست
قرائت نمودن سوره که وقت بسبب قرائت آن فوت شود و همچنین جایز نیست
قرائت سوره عزایم یعنی الم تنزیل و سوره فصلت و سوره والنجم و سوره
علق و منع از قرائت سور مذکور مختص بفرائض است خواه فرائض یومیه بوده باشد
یا غیر یومیه مثل نماز کسوف و خسوف و غیر اینها لیکن منع در صلوة مندوبه
ثابت نیست و چنانچه حرام است قرائت این سور در صلوة مفروضه
موجب بطلان نماز نیز میشود فرقی در این باب ما بین جاهل و عالم نباشد
در هر دو صورت قاری آثم و نمازش باطل است مگر در مقام تقیه که در آن وقت

قرائت

قرائت این سور جایز و نماز صحیح است و همچنین جایز نیست خواندن
آیه سجده که قرائت آن هم موجب بطلان نماز است و اما قرائت بعض این سور
که غیر آیه سجده بوده باشد پس اگر مکلف ناوی قرائت کل سوره سجده نبوده باشد
بقصد سوره واجبه در نماز و بعد از قرائت بعض از آن که غیر آیه سجده باشد
یادش شد عدول بسوره دیگر نمود یا به نیت قرائت کل سوره
شروع در قرائت سوره نمود لکن نه بقصد قرائت سوره واجبه
در نماز ظاهر اینست که هیچیک از این دو صورت جایز نبوده باشد لکن
صورت اولی بعلاوه حرمت موجب بطلان نماز میشود و در ثانی حکم ببطلان
مشکل است احتیاط مقتضی اعاده نماز است بعد از اتمام و هر گاه ناوی
بعض سوره غیر آیه سجده بوده باشد و قرائت همان بعض را نماید نه بقصد
قرائت ثانیه در نماز ظاهر اینست که حرجی در این قسم نبوده باشد در
هر موضع از مواضع نماز که بوده باشد اگر چه در محل قرائت سوره بوده باشد

و اگر ان بعض را بقصد قرائت در نماز قرائت نماید جایز نیست بلکه موجب
بطلان است و آنچه مذکور شد در صورت عمد یا جهل بود و اما هرگاه سهواً
بوده باشد پس اگر متذکر شد بقرائت سوره عزیمه بعد از دخول
در رکوع شکی در صحت نماز نیست و اگر متذکر شد بعد از فراغ
از سوره و قبل از دخول در رکوع ظاهر اینست که اکتفا بسوره عزیمه
که خوانده شد نتواند بلکه لازم است عود نموده قرائت سوره دیگر نماید
نماز او در اینصورت صحیح خواهد بود و اگر متذکر شد بعد از فراغ
از آیه سجده و قبل از اتمام سوره لازم است عدول از این سوره نموده قرائت
سوره دیگر نموده نماز را تمام نماید و اما حکم سجده در اقسام ثلثه مذکوره
پس میگوییم ناسی در این مقام یا ناسی حکمست یا بمعنی که مبتدی آنست
که چهار سوره مشتمل بر آیتی است که قرائت آن موجب سجده است لکن فراموش نمود
فرض میکنیم نسیان مستند بتقصیر او نبوده باشد نظر باینکه ناسی معتقد حکم

تمامیست

تمامیست و نماز او باطل خواهد بود یا آنکه مراد از ناسی آنست که غفلتا در حال
شروع نمود بقرائت این سوره خواه ناسی حکم بمعنی که مذکور شد بوده باشد
یا نه ظاهر اینست که در هر یک از اقسام ثلثه که بوده باشد سجده بر او واجب
بوده باشد لکن بعد از فراغ از نماز و اما هرگاه ناسی حکم با معنی بوده باشد
یعنی مبتدی آنست که قرائت سور عزایم در نماز جایز نیست و اینمعنی را
فراموش نموده قرائت نمود بعد از فراغ از آیه سجده سجده را بعمل آورد
بعد از آن متذکر شد خواه بعد از دخول در رکوع بوده باشد یا قبل
از دخول در رکوع ظاهر اینست که نماز او باطل باشد استیناف نماز لازم
بوده باشد اگرچه آثم در حق او نبوده باشد و اما هرگاه قبل از اتیان بسجود متذکر شد
ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد لکن اتیان بسجده بعد از فراغ از نماز
نماید و لازم است عدول از آن سوره بسوره غیر عزیمه نموده نماز را تمام نماید
و در جمیع این صور احتیاطاً اعاده نماز است بعد از اتمام و اما هرگاه

متذکر شد بحقیقت حال در اثنای قرائت سوره لکن قبل از بلوغ بنصف سوره
بلکه قبل از تجاوز از نصف در اینصورت بی اشکال عدول از آن سوره بسوره
دیگر لازمست تا شکی در صحت نماز نیست و اگر متذکر بحقیقت حال شد
بعد از تجاوز از نصف قبل از شروع بقرائت آیه سجده یا متذکر در اثنای
قرائت آیه سجده لکن قبل از فراغ از آیه در اینصورت نیز ظاهر اینست
که عدول از آن بسوره دیگر لازم و نماز بعد از عدول صحیح و سجده در صورت
اخیره لازم نبوده باشد اگرچه بعد از فراغ از نماز بوده باشد و مخفی نماند
که چنانچه قرائت آیه سجده در نماز واجبی جایز نیست و همچنین استماع آیه
سجده در نماز واجبی جایز نیست بلکه موجب بطلان نماز است لکن مصرح
به در کلمات جماعتی از فقها لزوم ایماست بجهت سجود در اثنای نماز و لزوم
سجود است بعد از فراغ از نماز بنا بر احتیاط مقتضی نیست
که تمام نماز بهمین نحو نمود بعد اتیان سجود نماز را اعاده نماید مبحث نهم
بدانکه

بدانکه حرام است تلفظ بلفظ آمین بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد
و موجب بطلان نماز نیز هست و ظاهر اینست که حرمت اختصاص ندارد
به بعد از فراغ از سوره حمد بلکه حرمت آن ثابت است در جمیع احوال
نماز مگر در حال قنوت و ظاهر اینست که این حکم در صلوة منفرد و به غیر جماعت
و ظاهر اینست که در قنوت در جمیع نمازها جایز بوده باشد و احتیاطاً اجتناب نسبت
مبحث دهم در عدم جواز قران میان دو سوره است در نماز واجبی بدانکه
قران در اینمقام عبارتست از جمع نمودن میان دو سوره یا یک سوره
و بعض سوره دیگر بعد از فراغ از سوره مبارکه حمد بقصد اینکه از قرائت
مطلوبه در نماز است و ظاهر اینست که جایز نبوده باشد بلکه موجب [?] نماز
میشود پس هرگاه کسی شروع بسوره نمود بعد از حمد و در اثنای قرائت
مشخص شد که یک کلمه از آن سوره فراموش شده در اینصورت هرگاه
در اثنای نماز چاره نتواند نمود که کلمه منسیه را تلاوت کند بدلا لازمست عدول بسوره

دیگر نماید این قران منهی عنه نخواهد بود و همچنین شروع بسوره دیگر
نمود غفلة یعنی قبل از آنکه تعیین آن سوره نماید اگرچه بعد از فراغ از قرائت
کل سوره متذکر شد بحقیقت حال در این صورت ظاهر آنست که اکتفای
باین سوره نمیتواند نمود بلکه لازمست عود نموده قرائت سوره دیگر نماید
بعد از تعیین یا همان سوره را بعد التعیین نموده قرائت نماید و قرانی در اینمقام
نخواهد بود اگرچه بعد از نیت قرائت سوره دیگر نماید و همچنین است
حال در صورتیکه شروع بسوره نمود قبل از تجاوز از نصف عدول نماید بسوره
دیگر در صورتیکه عدول از آن سوره جایز بوده باشد این نیز از جمله
قران منهی عنه نیست و واضح از اینها در عدم صدق قران قرائت آیات
قرآنیه است در قنوت پس مطلقا اشکالی در آن نیست و اما صلوة مندوبه
پس جواز قران در آن محل تامل نیست **مبحث یازدهم** در بیان رعایت جهر
و اخفات است بدانکه اقوال ثانیه در صلوة یومیه از حیثیت جهر و اخفات منقسم بسه قسم میشود

لازم الجهر

لازم الجهر و لازم الاخفات و جایز الامرین اما لازم الجهر پس آن قرائت
حمد و سوره است در رکعتین از فریضه فجر و رکعتین اولیین از مغرب و عشا
و اما لازم الاخفات پس آن قرائت حمد و سوره است از ظهر و عصر سفری
و رکعتین اولیین از ظهر و عصر حضری و همچنین قرائت حمد یا بدل او
از تسبیحات در رکعتین آخرتین ظهر و عصر و عشا و رکعت ثالثه مغرب و اما
جایز الامرین پس آن ما عدای اینهاست بدانکه مهم در اینمقام بیان تمییز
هر چند امر میشود **اول آنست** که اول مرتبه جهر آنست که فرض شود قرائت
بنحوی بوده باشد که اگر شخصی با اعتدال قوه سامعه در جنب او بوده باشد
جوهر صوت را و هم حروف شنود و اول مرتبه اخفات آنست که قرائت
بنحوی بوده باشد که سماع نفس بخود قاری در صورت اعتدال قوه سامعه
متحقق شود نه غیر و مرتبه فوق آن آنست که سماع چنانچه نسبت بخود متحقق میشود
نسبت بغیر نیز متحقق شود لکن نه جوهر صوت **دقیقه** آنست که حکم

جهر در قرائت در صلوة مذکوره مخصوص است بر جال و در حق زنان ثابت نیست
پس زن مخیر است ما بین جهر و اخفات مگر در صورتیکه معلوم او بوده باشد
یا که اجنبی صوت او را میشنود در اینصورت در حق او اخفات متعین است
و هر گاه زن امامت زنان نماید لازم نیست جهر در قرائت بحدیکه سماع
در حق ماموم متحقق باشد اما در لزوم رعایت اخفات در قرائت و بدل در
مواضعی که مذکور شد فرقی ما بین حال ایشان و مردان نمیباشد و آنچه مذکور شد در جهر لازم بود
و اما جهر مستحب مثل جهر در بسمله و ادعیه و اذکار در صلوات جهریه پس ظاهر آنست
که در حق زنان این استحباب ثابت نیست بلکه انتفای جهر در اینجا بطریق اولی خواهد
سوم بدانکه مختار استحباب جهر است در بسم الله الرحمن الرحیم
در صلوة اخفاتیه مستحب است جهریه بسمله در غیر نماز صبح و رکعتین اولیین عشائین
مطلقا خواه در رکعتین اولیین ظهرین بوده باشد یا در رکعتین آخرتین آن و مثل رکعتین
آخرتین عشا و رکعت ثالثه مغرب هر گاه قرائت حمد را اختیار نماید خواه در حق امام

بوده که

بوده باشد یا در حق منفرد و اما در حق منفرد و اما در حق ماموم ظاهر آنست
که جهر به نبوده باشد بلکه مستحب در حق او اخفات است اما در صورتیکه امام
نشنود هر گاه جهر نماید چهارم بدانکه هر گاه کسی اخلال بجهر و اخفات نماید
اگر عامدا باشد نماز او باطل خواهد بود قطعا اگر اخلال با آن در کلمه بوده باشد
و اگر اخلال از جاهلا بوده باشد باین معنی که نمیدانسته که رعایت جهر در قرائت
در نماز صبح لازم بوده یا رعایت اخفات در قرائت نماز ظهر لازم بوده و اخفات
در اولی جهر در ثانی نموده یا آنکه عالم بوده ولکن سهوا و غفلة چنین نموده نمازش صحیح است
خواه جاهل عالم شود بعد از دخول در رکوع یا قبل از دخول در رکوع لکن
بعد از فراغ از قرائت یا در اثنای قرائت و هم چنین است ساهی
خواه متذکر شود بحقیقت حال بعد از دخول در رکوع یا قبل از آن
بعد از فراغ از قرائت یا قبل از آن محملا جمیع حال نمازش صحیح و بی عیب است
و ظاهر آنست که چنین بوده باشد اگر چه عالم شود و متذکر شود در اثنای

آیه آنچه را قرائت نموده محکوم بصحت است اکتفا بهمان نمیماید اعاده آن
ضرور نیست اگرچه بخلاف کیفیت معتبره در آن اتیان نموده باشد
و در ما نحن فیه بعد از علم بآنکه بتحقیق حال لازمست که رعایت کیفیت معتبره
در آن نماید و اما هر گاه علم بتحقیق حال بآنکه در اثنای کلمه واحده بوده باشد
ظاهر اینست که در اینصورت اعاده آن بعض کلمه که قرائت نموده با کیفیت
معتبره در آن لازم بوده باشد و همچنین است حال هر گاه عالم
بآنکه در اثنای مثل کلمه واحده بوده باشد مثل اینکه مابین جار و مجرور
یا مابین مضاف و مضاف الیه در اینصورت اعاده جار با مضاف
با رعایت کیفیت معتبره در آن نماید و اخلال بجهر یا اخفات سهوا
ظاهر اینست که بجهت او سجده سهو واجب نبوده باشد و هر گاه کسی
عالم بوجوب جهر و اخفات بوده باشد لکن اشتباها در محل آن نموده مثل
اینکه جهر نموده در نماز اخفاتی و اخفات نموده در جهری ظاهر اینست که حکم این شخص

حکم

حکم جاهل نبوده باشد پس هر گاه عالم شد بتحقیق حال اگرچه بعد از فراغ
از نماز بوده باشد اعاده نماز لازم نیست بلکه دور نیست که چنین بوده باشد
اگرچه عالم شود در اثنای نماز اگرچه قبل از دخول در رکوع بوده باشد و باید دانست
که آنچه مذکور شد که لازمست رعایت جهر در قرائت در نماز ظاهر اینست
که این حکم مختص بغیر ماموم مسبوق بوده باشد و اما ماموم مسبوق ظاهر اینست
که جهر در قرائت در اینصورت بر او واجب نبوده باشد بلکه دور نیست
که جهر جایز نبوده باشد لکن در اینصورت که باقی بر وصف امام بوده باشد
والا رعایت جهر لازمست **مبحث دوازدهم** در بیان موالات است
بدانکه واجب است رعایت موالات در آیات فاتحة الکتاب و آیات سوره
و همچنین میان این دو سوره یعنی آیات را متوالی یکدیگر تلاوت نماید یعنی
در اثنای قرائت آیات هر یک از فاتحه و سوره احداث چیزی ننماید که ماحی صورت قرائت
حمد یا سوره بوده باشد و همچنین مابین حمد و سوره فاصله متخلل

از قرآن بوده باشد یا دعا یا ذکر یا سکوت پس هرگاه احداث چنین چیزی
نماید اگر عمداً بوده باشد آثم و موجب بطلان قرائت است مگر سکوتی که بجهت
عذری بوده باشد طولانی که ماحی صدق قرائت باشد بطلان با سهواً نیست
اگرچه آثم منتفی است و اگر آن فعل خارجی که متخلل شده ماحی صورت صلوة
هم هست موجب بطلان نماز است مطلقاً خواه عمداً بوده باشد یا سهواً
قول بوده باشد یا محض سکوت یا هر دو و اگر ماحی صورت صلوة نیست
لکن ماحی صورت قرائت است اگر عمداً بوده باشد ظاهر اینست که استیناف
نماز لازم بوده باشد و اگر سهواً بوده باشد دور نیست که نماز صحیح بوده باشد
اکتفا بهمان استیناف نماید **مبحث سیزدهم** در بیان قرائت عدول
از سوره بسوره دیگر است پس میگوییم مسئله منقسم بر چند صورت است
اول اول آنست که از سوره منویه بسوره دیگر بعد از تجاوز از نصف
در غیر روز جمعه عدول نماید و در امثال چنین عدولی جایز نیست اگرچه سوره
غیر

غیر جحد و توحید باشد و سوره که خواهد عدول نماید سوره منویه
در آن نماز بوده باشد پس لازمست که نماز را بهمان سوره که شروع نموده
تمام برساند چنانچه عدول از سوره بسوره دیگر جایز نیست همچنین
عدول از فرض بنفل جایز نیست **دویم** مثل اینست لکن در روز جمعه
و عدم جواز عدول در این صورت نیز محل تأمل نیست که اگر عدول نماید در نماز
فریضه نماز را نافله و اتمام نماز نماید بنیت نماز نافله بعد از آن نیت نماز
فریضه نماید بسوره جمعه و منافقین ظاهر اینست که این عدول جایز بلکه مستحب
بوده باشد بجهت درک فضیلت نماز با سوره جمعه و منافقین لکن در صورت
نسیان باین معنی که شروع نمودن در آن نماز بسوره قل هو الله احد با غفلت
و ذهول از اینکه روز روز جمعه است یا از استحباب دو سوره در ظهر روز
جمعه مثلاً بنا بر این هرگاه یاد کرد باینکه روز جمعه است و سوره جمعه
و منافقین در آن مستحب است شروع نموده بسوره قل هو الله احد در چنین صورت

بعد از تجاوز از نصف نه عدول از سوره بسوره دیگر و نه عدول از فرض
بنفل هیچیک جایز نیست مخفی نماند که حکم مذکور که عبارتست از جواز عدول
از فرض بنفل بوده باشد مختص بنماز روز جمعه است و در نماز شب جمعه
ثابت نیست و همچنین در نماز صبح نیز ثابت و ظاهر اینست که در نماز
عصر روز جمعه ثابت نبوده باشد بلکه ثبوت حکم در نماز جمعه نیز
محل اشکال است پس بنا حکم مختص بنماز ظهر روز جمعه خواهد بود یا حکم مذبور
مخصوص است برکعت اولی از نماز ظهر یا در رکعت ثانیه نیز ثابت است
خالی از اشکال نیست اگرچه ثبوت در رکعتین اقرب بصواب است سوم
عدول است از سوره جحد و توحید قبل از تجاوز از نصف پس اگر در غیر
روز جمعه است بی اشکال عدول جایز نیست اگرچه عدول بسوره جمعه و منافقین نما
بوده باشد و اگر در روز جمعه است پس اگر سوره معدول الیها غیر سوره جمعه
و منافقین است پس شکی در عدم جواز عدول نیست و اگر سوره جمعه و منافقین است

پس عدول

پس عدول جایز است اگرچه در غیر صورت نسیان بوده باشد و این حکم
ثابت است بعنوان اطلاق خواه در نماز جمعه بوده باشد یا ظهر یا عصر آن
بلکه حتی ثبوت آنست در نماز صبح روز جمعه هم چنین جایز است در صلوة
مذکوره عدول از غیر سوره جحد و توحید با غیر این دو سوره پس آن ثابت نیست
بلکه قطعی الانتفا است و باید دانست در صورت عدم تجاوز از نصف بسوی
جمعه یا منافقین و اما عدول از سوره جمعه و منافقین و سوره جحد و توحید
که عدول بلکه از توحید و جحد ثابت است بسوره جمعه و منافقین در صلوة
مذکوره بروجه اطلاق نیست بلکه باید که عدول نماید در رکعت اولی از توحید
یا جحد بسوره جمعه و در رکعت ثانیه از هر یک از سورتین بسوره منافقین پس بنا عدول
از هر یک بسوره منافقین در رکعت اولی جایز نیست و اما حکم عدول از غیر سوره جحد
و توحید از سایر سور قرآنیه قبل از تجاوز از نصف انتفا نیز یا در روز جمعه است
یا در غیر روز جمعه اشکالی در جواز عدول در هر دو حال نیست خصوصا در روز جمعه

بسوره جمعه و منافقین و مخفی نماند که آنچه مذکور شد از اول تا در اینمقام
در صورتی بود که سوره معدول الیها منوی مکلف بوده در وقت شروع در قرائت
آن واما هرگاه فرض شود که سوره در وقت شروع منوی مکلف نبوده بلکه
غفلة و ذهولا شروع نمود ظاهر اینست که در اینوقت این سوره از محل
کلام بلکه عدول از آن سوره لازمست باین معنی که اکتفای بقرائت چنین سوره
نمیتواند نمود واگرچه متذکر شود بعد از فراغ از سوره لکن قبل از دخول
در رکوع واگر بعد از دخول در رکوع متذکر شد بتحقیق حال نماز صحیح است
واما قبل از دخول در آن خواه بعد از فراغ از قرائت سوره باشد یا در اثنای
آن ظاهر اینست که اعتماد باین قرائت نمیتواند نمود پس لازمست که عود
نموده قرائت همان سوره مفرده نماید بعد از قصد آن یا قرائت همان سوره
منویه سابقه نماید یا سوره مغایره با هردو سوره اعاده بسم الله از اول
وسمه لازمست واما دوم که قرائت سوره غیر منویه را خواسته باشد یعنی

آورد

آورد پس ممکن نیست تفصیل داده شود ما بین اینکه شخص نیست که تکلم بسوره
مفرده موجب اخلال بموالات نیست و ما بین اینکه شخص نیست عدم آن
یا مشتبه الحال ایست در صورت اولی اعاده بسمله لازم در صورت آخر نیز
لازم نیست واما هرگاه سوره معینه منوی مکلف نبوده پس مختار نزد حقیر
که تعیین سوره قبل از بسمله لازم است اگرچه اشکال در آن نمیتواند نمود لکن
در اینکه تعیین سوره قبل از بسمله اوفق باحتیاط و اقرب بسبیل نجات است
محل تشکیک نیست بلی گاه هست که عادت مکلف جاری شده است بقرائت سوره معینه
در نماز در چنین صورت همان عادت معین همان سوره است دیگر محتاج بتعیین نیست
دیگر نیست مگر در صورتیکه خواسته باشد بخلاف معتاد معمول گذشته باشد
در این صورت البته محتاج بتعیین است پنجم از افعال نماز رکوع است و در آن
چند مبحث است مبحث اول در حقیقت رکوع است بدانکه رکوع در شریعت
در حق مختار عبارت از انحنا است بعد از قرائت یا بدل او حقیقة او اعتقادا

و حکما که منتهی نشود بسبب ادا از رسانیدن دست بدو زانو فاقد الیدین
یا فاحش الیدین یا طویل الیدین منتهی میشود و تقدیر مستوی الخلقه بدانکه
رکوع واجب است در هر رکعت یکمرتبه مگر نماز آیات که هر رکعت از آن
مشتمل است بر پنج رکوع و این رکوع چنانچه واجب است در صلوة مفروضه
رکن نیز هست پس اخلال و زیادتی آن نماز باطل میشود خواه عمداً بوده باشد
یا سهواً در نماز چهار رکعتی بوده باشد یا غیر آن در رکعتین آخرتین بوده باشد
یا غیر آن متذکر شود بآن در حال سجود یا بعد از آن و ظاهر اینست
که تذکر بآن بعد از دخول در سجده اولی کفایت میکند در حکم ببطلان نماز
اگرچه قبل از اشتغال بذکر واجب بوده باشد و اما هرگاه متذکر شد بآن
قبل از دخول در سجود ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد مادامیکه جبهه
بمحل سجود نرسیده باشد و واجبست که بعد از تذکر بتحقیق حال بایستد
اولاً بعد از آن منحنی شود بجهت رکوع **مبحث دوم** در تحقیق انحنائیست

که آن

که بآن رکوع شرعی متحقق میشود و لابد است در تحقق رکوع شرعی در حق قائم
مختار از انحنائیکه متمکن بوده باشد بسبب آن از رسانیدن کفین بر رکبتین یعنی
بدو نحو متحقق میشود یکی انحنائیست که سینه و دست بزانو برسد و یکی حدی
که باطن انگشتان بزانو برسد ظاهر اینست که هردو کفایت میکند و این
در حق رجالست و اما نسا پس اگر از آن منحنی شود بحدیکه رؤس اصابع بر زانو برسد
اینقدر کفایت مینماید در تحقق رکوع واجب بلکه و دور نیست که گفته شود بکفایت
اقل از این تقلیلی بلکه راجح در حق زن آنست که انحنائی او در رکوع اقل از انحنائی مرد
بوده باشد اگرچه مثل انحنائی مرد نیز کفایت مینماید در حصول امتثال و اما رکوع
قاعد و غیر مختار پس کیفیت انحنا نیست چنانچه سابقاً مذکور شد و ممکن است
کسی بگوید رکوع در شریعت عبارت است از انحنای مخصوص مذکور و آنچه در حق مختار
مذکور شد مثل ایمای بعضی مثلاً این رکوع نیست بلکه قائم مقام رکوعست و آیا
ایمای بعضی یا ایماء بسر پس مثلاً مثل رکوعست در احکام پس هرگاه کسی که تکلیف او ایما باشد بر

بوده مثلا در مقام رکوع اخلال بابن کرده باشد عمداً از دخول در سجود
یا بعد از فراغ از سجود متذکر شد خواه سجود اختیاری بوده باشد یا قائم
مقام آن مثل ایما پس اساس در صورت عدم تمکن از سجود نماز فاسد است
یا جز مسئله محل اشکال است ظاهر اینست که حکم ببطلان نماز نتوان نمود
پس نماز صحیح خواهد بود و استیناف لازم نخواهد بود ولکن احتیاط اعاده است
بعد از اتمام و فیما که در اینمقام هست اینست که عود بجهت تدارک
منسی لازمست یا نه ظاهر تفصیل است ما بین آنکه سجود این شخص بطریق معهود
بوده یا بطریق ایما در اول حکم میکنیم بعدم لزوم عود بلکه بعدم جواز آن یا اشکال
نظر با دله بعدم لزوم عود بمنسی در صورتیکه متذکر شود بعد از دخول
در سجود بخلاف در ثانی پس در حکم بعدم جواز عود بمنسی درین صورت اشکال
میتوان نمود مگر آنکه بگوئیم عود بجهت تدارک منسی مستلزم زیادتی در نماز میشود
یا دخول یا با سجودی عاملا هر یک موجب بطلان نماز است نظر بانکه هر گاه

عود

عود نمود بجهت تدارک منسی یعنی یا بجهت رکوع یا اعاده فیما بینهما یا
بجهت سجود سابق یا نسا کرا اعاده نمود لازم میاید زیادتی در اجزای نماز والا لازم
میاید اخلال بسجود یا اخلال بما بعد و بعد از رکوع یا قائم مقام
آن و علی التقدیرین نماز باطل میشود و اما بنابر ثانی پس ظاهر است نظر بلزوم
تقدم رکوع و سجود و اما بنابر اول نظر بحدیث صحیح مروی در کافی از جناب
فخر الدلایل و الا واخر امام محمد باقر که فرموده اذا استیقن انه فی صلوته المکتوبة
لم یعتد بها و استقبل صلوته استقبالا اذا کان قد استیقن یقینا

مبحث سوم

در بیان رکوع منحنی است بدانکه هر گاه کسی منحنی بوده باشد خواه در اصل
خلقت چنین بوده یا باعتبار عارض مثل مرض یا بجهت پیری پس اگر انحنای
او کمتر از حد رکوع شرعی بوده باشد لازمست در حالت رکوع منحنی شود تا بحد
رکوع برسد و اما هر گاه انحنا بحد رکوع شرعی بوده باشد پس اگر متمکن بوده باشد از تقلیل
لازم انحنا باین معنی که متمکن است از کم کردن انحنا بحدیکه از حد رکوع شرعی میل نقیصه کند

ظاهر نیست این تقلیل لازم بوده باشد بعد از آنکه منحنی نشود بقصد رکوع و اگر
متمکن نبوده باشد از این لکن متمکن باشد از انحنا زیاده تر بوده باشد لازم است
آن انحنای زیاده فی الجمله آورد بقصد رکوع تحصیلاً للامتثال بما امکن و هر گاه منحنی
نبوده باشد که تقلیل انحنا در خلقت او ممکن نبوده باشد و همچنین زیادتی
در اینصورت ظاهر اینست که ایما بجهت رکوع در حق او متعین بوده باشد
پس اکتفا بهمان انحنا بجهت رکوع نمیتواند نمود **مبحث چهارم** در واجبات رکوع است
بدانکه واجب متعلق برکوع چند چیز است **اول** باقی بودن است
در حال رکوع بمقدار ذکر واجب و بعبارة اخری لازمست شروع بذکر واجب
ننماید بعد از بلوغ بحد رکوع و شروع در رفع راس ننماید قبل از فراغ از آن
پس هر گاه شروع نمود بذکر واجب قبل از بلوغ بحد رکوع شرعی یا رفع راس نمود
قبل از فراغ از آن عامداً نماز باطل خواهد بود **دویم** طمانینه است بقدر
ذکر واجب در حال اتیان بآن و مراد بطمانینه در اینمقام سکون بدن مصلی
واستقر

واستقرار آنست پس حرکت بعضی اعضا مانع نیست بلکه حرکت دست پنجه و منافی
با طمانینه بمعنی مذکور نیست پس هر گاه اتیان بذکر واجب نماید کلاً یا بعضاً در حالت
عدم استقرار بدن عمداً نماز باطل خواهد بود مخفی نماند که طمانینه بقدر ذکر واجب
واجب است اگر چه فرض شود عالم بذکر نبوده باشد دیگر است بدانکه واجب
در رکوع در حالت اختیار تسبیحه واحده کبری است یا سه صغری و مراد به تسبیحه
کبری در اینمقام سبحان ربی العظیم و بحمده است و مراد به تسبیحه صغری سبحان الله است
لکن تسبیحه کبری افضل از سه صغری است **چهارم** بلکه احوط نیز هست و در حال
ضرورت اکتفا بیک سبحان الله میتوان کرد و رفع راس از رکوع نمود بلکه راست
بایستد لکن لازمست که رفع راس بعد از فراغ از ذکر واجب بوده باشد چنانچه
لازم بود که شروع بذکر واجب بعد از بلوغ بحد رکوع و استقرار بوده باشد
پس هر گاه شروع بذکر نمود قبل از بلوغ بحد مذکور و استقرار یا شروع نمود در رفع راس
از رکوع قبل از فراغ از ذکر واجب نماز باطل خواهد هر گاه عمداً بوده باشد سیم

مقام مقتضی اینست که گفته شود ذکری که قبل از بلوغ بحد رکوع در آن شروع
نموده یا بقصد استحباب در آن نموده و نه بقصد واجب یا نه بقصد استحباب در آن
نموده و نه بقصد واجب در جمیع تقادیر با اکتفا بهمین ذکر نموده و ذکر رکوع
یا نه بلکه اتیان بذکر تمام در رکوع نموده و در همه تقادیر یا سهوا چنین نموده
یا عمدا پس مسئله متصور بدوازده صورت میشود در شش صورت سهوا تأملی
در صحت نماز نیست لکن مشروط باینکه در صورت اکتفا بهمان ذکر متذکر شد
بحقیقت حال رکوع و اکتفا بهمان ذکر نمود شبهه در بطلان نماز نیست و اما
شش صورت تعمد پس تشکیکی در بطلان نماز در سه صورت آن نیست و آن
در صورتیست که اکتفا بهمان ذکر نموده باشد یعنی ذکری که قبل از بلوغ بحد رکوع
شرعی در آن نموده عالما خواه عالم بوده باشد بحد رکوع یا جاهل چنانچه در حق
بسیاری از عوام که اعتقاد نموده اند که اتیان باین ذکر میباید بعد از منحنی شدن
نمود خواه بحد رکوع شرعی رسیده باشد یا نه خواه قصد وجوب در آن ذکر نموده باشد

یا قصد

یا بقصد استحباب یا نه قصد وجوب نموده باشد و نه قصد استحباب جای اشکالیکه هست
در سه صورت باقیست یعنی در صورت عدم اکتفای بآن ذکر است با اتیان
ذکر تام در حد رکوع شرعی خواه عالم بوده باشد بحد رکوع شرعی یا جاهل لکن ممکن است
که گفته شود این موجب بطلان همان ذکر میشود نه اصل نماز نظر باینکه معروض آن نیست
که اتیان بذکر رکوع در محل شرعی آن نموده است مگر در صورتیکه مقصود این شخص
در حین اخذ بصلوة این بوده باشد که ذکر رکوع را باین نحو اتیان نموده باشد و از نیت
ممکن است که گفته شود این موجب بطلان همان ذکر میشود نه اصل نماز نظر باینکه
مفروض اینست که اتیان بذکر رکوع در محل شرعی آن نموده است مگر در صورتیکه
مقصود این شخص در حین اخذ بصلوة این بوده باشد که ذکر رکوع را باین نحو
اتیان نموده باشد و در اینصورت ممکن است که گفته شود که نهی متوجه اصل نماز
شود پس مقتضی فساد نماز خواهد شد لکن ممکن است اشکال با قطع نظر از این
مفروض در بعض صور مسئله از راه دیگر بوضوح آید اینست که هر یک از سه صورت مفروضه

متعدد میشود لهذا صورت پس اقسام در این سه صورت نه قسم میشود
اول آنست که قصد وجوب نموده و در آن ذکریکه شروع در آن نموده ۲
قبل از بلوغ بحد رکوع پس در ذکر یکه نسیان مینماید با آن در حد رکوع یا قصد وجوب
مینماید یا قصد استحباب یا نه قصد وجوب مینماید و نه قصد استحباب در صورت اول
لازم میباید قصد وجوب دو چیز کرده باشد در نماز و حال اینکه واجب یکی است
و در ثانی لازم میاید قصد استحباب در واجب نظر با اینکه آنچه را قبل از بلوغ
بحد رکوع شرعی شروع نموده به نیت وجوب مطلوب در نماز نبوده باشد
پس وجوب آن ذکریست که اتیان با آن مینماید در حد رکوع شرعی مفروض و نیت
که قصد استحباب در آن نموده است و قسم ثالث اگر چه سالم از این محذور است
لکن با نسیان کرده است در نماز بقصد مطلوبیت چیزی که در وحال انکه در آن
حالت مطلوب نبوده است و از آنچه مذکور شد تصور شش قسم باقی و حال
آن مشخص میشود که ممکن است حکم کرده شود در کل این اقسام بعدم حصول امتثال

نزد

نظر با انکه داخل کرده است در عبادت مطلوبه غیر مطلوب را بقصد مطلوبیت
بنابراین ممکن است تفصیل داده شود ما بین آنکه اتیان نماید بقصد مطلوبیت
در آن حالت و مابعد آن بقصد مطلوبیت فی الجمله یعنی میداند ذکر در رکوع مطلوب است
لکن نمیداند در چه حالت مطلوب است پس اتیان بذکر مینماید بقصد اتیان
بمطلوب در اول حکم شود بنقض نماز بخلاف ثانی مجملا ظاهر انست در جمیع صور
عمدیه مذکوره نماز باطل باشد لکن احتیاط مقتضی اتمام نماز است بعد از فراغ
اعاده نماید فخفی نماند که آنچه مذکور شد حکم شروع بذکر رکوع بود قبل از بلوغ بحد رکوع
واما در حالت رفع سر از رکوع قبل از فراغ از ذکر پس حکم در این چنین اشکالی
ندارد نظر با اینکه آن ذکر یا ذکر واجب یا مستحب و علی التقدیرین یا سهوا این
عمل واقع شده یا عمدا در صورت سهو نماز صحیح است و در صورت عمد اگر ذکر واجب
بوده است نماز باطل و اگر ذکر مستحب بوده نماز صحیح مگر در صورتیکه تجویز کنیم تقدیم
مستحب را بر واجب در این صورت نیز نماز باطل خواهد بود   پنجم

این امور واجبه متعلقه بر رکوع طمانینه بعد از رفع راس است مراد از طمانینه
در این مقام این نیست بعد از آنکه رفع راس نماز از رکوع نمود نحوی بایستد که صادق باشد
بر آنکه بدن آن شخص ساکن و مستقر است همین قدر سکون کفایت میکند چنانچه
سابق بیان شد حرکت بعض اعضا مثل اصابع بلکه حرکت ید مضر نیست و بدانکه امور
مذکوره که عبارت از انحنا بمقدار مذکوره و ذکر و بقای در حد رکوع بمقدار ذکر واجب
و طمانینه بمقدار آن و رفع راس از رکوع و طمانینه بعد از آن مختص نیست
بفرایض بلکه نوافل هم اگر ایستاده بعمل آورد ظاهر این است که لازم باشد رعایت
کل امور مذکوره بمعنی اخلال به هیچیک جایز نبوده باشد و اگر راکباً و نشسته بعمل آورد
هیچ یک از امور مذکوره لازم نیست مگر ذکر بلکه در رکوع و سجود اقتصار بایماء نماید
بالایماء و بدانکه واجب در رکوع و سجود همان ذکر است و لست خواه قصد وجوب در آن
بکند یا نه

ششم

بدانکه سجود در شرع عبارت از وضع جبهه است در حالت اختیار با وضع
جبهی

جبهی است که قائم مقام جبهه بوده باشد در حالتیکه متمکن از وضع جبهه
نبوده باشد بر زمین یا بر چیزی که قائم مقام زمین بوده باشد و کلام در سجده در دو
مبحث است اول در وجوب سجده است در نماز بدانکه واجب است
در هر رکعتی از نمازهای واجبه دو سجده بوجوب شرعی اگرچه شهرطلبه این ثابت است
در جمیع صلوة مندوبه بوده باشد یا مفروضه چنانچه واجب است دو سجده
در هر رکعت از رکعات صلوة مفروضه اما اجزای رکنیه نیز هست که اخلال
بعمد و موجب بطلان نماز است اگرچه سهوا بوده باشد و همچنین
زیادتی بعمد و فرقی در این باب نیست مابین آنکه نماز دو رکعتی بوده باشد یا سه رکعتی
یا چهار رکعتی و در چهار رکعتی مابین آنکه در رکعتهای اولیتین بوده باشد یا آخرتین
پس نسیان سجدتین در رکعت واحده در هر جا که بوده باشد موجب بطلان نماز است
در صورتیکه متذکر نشود مگر بعد از دخول در رکوع رکعت دیگر و اما نسیان سجده
واحده که متذکر نشود مگر بعد از دخول در رکوع رکعت دیگر مختار این است که اتمام

موجب بطلان نماز نمیشود مطلقا خواه در رکعتین اولیین بوده باشد یا غیرهما
لکن قضای سجده منسیه بعد از نماز تسلیم لازم است دوم در بیان امور واجبه
در حال سجود است و آن شش چیز است اول گذاردن هفت عضو است
بر زمین و این هفت عضو عبارت است از جبهه و کفین و رکبتین و ابهامی الرجلین
یعنی پیشانی و دو کف دستها و دو زانو و دو انگشت بزرگ دو پا اما جبهه پس عبارت
از مقداری است که احاطه کرده است بران آن از فوق رستنگاه موی سر و از دو طرف
یمین و یسار دو جبین و از تحت امتدادی از حاجبین و موضع خالی
از مو میان جبین پس جبهه یعنی پیشانی عبارت از این مقدار است که محدود است
بحدود اربعه مذکوره و اما کف دست پس نهاد در عرف دست کف عبارت
از منتهی الیه انگشتان تا قریب بزند و اما رکبه پس عبارت است از محل اجتماع
آخر استخوان ران و استخوان ساق پا و اما ابهامان پس مراد از آن دو انگشت
بزرگ پا است و ظاهر اینست که بگذاردن اینه دو انگشت امتثال حاصل شود
خواه

خواه سر این دو انگشت بوده باشد یا ظهر آن یا بطن آن بهر یک از آنها نموده
که بوده باشد اکتفا میتوان نمود و در اکتفا نمودن بمسما در ابهامین و در
و رکبتین محل تامل نیست و اما جبهه پس مختار اینست که اینهم مثل اعضای
مذکوره است پس اکتفا میشود در جبهه نیز بمسما و واجب است وضع اعضای
سبعه مذکوره بنحوی بوده باشد که اعتماد مکلف بهم اینها بوده باشد پس کافی
بسبب معاونه نفس نقل بیک طرف به جبین از دو فخری کما هو و لکن تسویه
ما بین مساجد لازم نیست پس هرگاه اعتماد نسبه ببعضی اعضا زیاد تر شود نسبه
بدیگری باکی نیست بلکه نسبه بمحل جبهه راجح است دوم گذاردن جبهه بر آنچه
سجده بران صحیح بوده باشد و رعایت الصح السجود علیه در محل کفین و رکبتین و
و ابهامی الرجلین لازم نیست و اما سجود بر محمول منفصل و جدا هست از جبهه
بنحوی که در حال سجود جبهه با بران میگذارد و این قسم صحیح و بی عیب است و اگر
آن محمول بنحوی است که ملاصق بجبهه بوده یعنی محمول نیست که بجبهه چسبیده است مثل

اینکه مهر برا داخل مینماید ما بین جبهه و کلاه و بحدیکه در حال قیام و غیره ملاصق
بوده باشد به پیشانی بحدیکه حالت سجود از جهت موضوع بودن بر جبهه مثل حالت
قیام بوده این قسم ظاهر اینست که در حال اختیار جایز نبوده باشد سوم
آنست که مساوی بوده باشد محل جبهه با محل وقوف یا بلندتر بوده باشد
بقدر بلندی و پستی و این متحقق نمیشود بمنحنی شدن مصلی با این قدر پس انحنا
واجب است من باب المقدمه و اگر کسی منحنی نشود بعد از رکوع بقصد سجود
تشکیکی در صحت آن نیست و اگر منحنی شود از برای غیر سجود مختار در نزد حقیر
که لازم نیست برخیزد و ثانیا منحنی شود بقصد سجود و فرقی نیست در این باب
ما بین اینکه منحنی شود بقصد چیزی یا نه مثل اینکه افتاد و در اینوقت نیز میگوییم
که لازم نیست بایستد بعد از آن منحنی شود بقصد سجود بلی هر گاه فرض کنیم افتاد
بحدیکه جبهه او بمحل سجود واقع شد مطلقا قصد سجود نداشت در اینصورت
با این وضع جبهه بر ارض بنحو مسطور اکتفا نمیتواند نمود بلکه لازمست رفع راس

نموده

نموده بحدیکه بعد از آن مساوی باشد که وضع جبهه بجهت سجود نموده
و ظاهر اینست که جایز نیست بایستد بعد از آن بقصد سجود منحنی شود
و قول بعدم جواز اکتفا هر گاه منحنی شده باشد بقصد غیر سجود یا نه بقصد سجود
و نه غیر سجود قوی است لکن در صورت اختیار آن و عدم بقیام بجهت سجود احتیاط
و اما هر گاه عود نماید بقیام و بعد از آن منحنی شود بجهت سجود نماز صحیح
و بی عیب خواهد بود لکن این در صورتی نیست که منحنی شده باشد بقصد
غیر سجود یا قصدی با انحنا نداشته باشد و اما هر گاه منحنی شده باشد بقصد سجود
و غیر سجود و در نیست که اکتفا بآن تواند نمود بلکه عود بقیام در اینصورت
مستلزم است احتیاط را اعاده بعد از اتمام بهمان حالت است مجملا معتبر در صحت
نماز در حال اختیار اینست که محل جبهه بلندتر از محل قدم نبوده باشد یا اگر
از مقدار لبنه و اما امر در انخفاض مثل امر در ارتفاع است و آنچه مذکور شد ظاهر اینست
که تحدیدی در انخفاض نیست اگرچه احتیاط اینست که زیادتر از لبنه نباشد

و تحدید آن در کلام جماعتی از اعاظم شده بمقدار ارتفاع چهار انگشت
مضمومه و مختار در اینجا که عبارت از عدم جواز ارتفاع مسجد از موقف با کثر
از مقدار لبنه بوده باشد اعتبار آنست که در محل جبهه نسبت بموقف و عدم
اعتبار اینست در محال اعضای دیگر و احتیاط در رعایت نسبت و مختار نیست
کما اگر موضع قدم منخفض بوده باشد و مسجد مرتفع و ارتفاع محل سجود با کثر
از مقدار لبنه جایز نیست خواه در ارض منحدره بوده باشد یا علو قائم و اما
عکس این یعنی محل جبهه اخفض بوده باشد از محل موقف ظاهر اینست خفضیت
مسجد از موقف در ارض منحدره مضر نبوده اگرچه علاوه از قدر لبنه بوده باشد
پس اگر متمکن از رسیدن جبهه بموضع مساوات با مرتفعیکه بقدر لبنه فما زاد
بوده باشد رفع جبهه متعین است و اگر متمکن از رسیدن جبهه بوده باشد بمحل
جواز مختار اینست که مخیر است مابین آنکه رفع جبهه نماید و وضع نماید بمحل معتدل
یا بکشد جبهه را بمحل معتدل با او تویه جواز رفع و ظاهر اینست که بوضع جبهه

اگرچه

اگرچه بر مرتفعی که ارتفاع او اکثر از قدر لبنه بوده باشد سجده متحقق نیست
و مساوات محل جبهه با موقف مثلا این واجبی از واجبات سجود در صلوة است
و لهذا ظاهر اینست در سجود شکر و سجده تلاوت اکتفا بان سجده و بیتوان نمود
هرگاه جبهه واقع شود بر مکانیکه مساوی با موقف بوده باشد یا ارتفاع آن
بوده باشد بمقدار لبنه فما دون لکن در هر دو حالت جبهه واقع شده باشد
بر چیزیکه سجده بر آن جایز نبوده باشد و عالم بحقیقت حال نشده باشد قبل از رفع
از ذکر واجب مختار اینست که مخیر است مابین جر جبهه بار رساندن بما یصح السجود علیه
یا رسانیدن ما یصح السجود علیه با جبهه بلکه دور نیست که رسانیدن ما یصح السجود
علیه با جبهه بعض جهات اعتبار بیاوری او بعد بوده باشد از بعض مسافات فلا راد
و هرگاه عالم شود بحقیقت حال بعد از اتیان بذکر واجب حال بعد از رفع رأس
از سجود بوده باشد یا قبل از آن در هر دو صورت سجود صحیح و چیزی بر
او نیست خصوصا هرگاه علم بحقیقت حال بعد از رفع راس بوده باشد بلی

هرگاه عالم شود بآن در سجود بعد از فراغ از ذکر واجب و قبل از تمام
ذکر مستحب در حق او بنیست که جبهه را بکشاند تا برساند بما یصح السجود علیه
یا ما یصح السجود علیه را برساند بجبهه و از آنچه مذکور شد ظاهر میشود حکم اینکه
هرگاه عالم شود بحقیقت حال بعد از اخذ بذکر واجب و قبل از فراغ از آن در این صورت
ظاهر اینست که آنچه را بعمل آورده صحیح است لازمست اتمام آن نماید بعد
از رسانیدن ما یصح السجود علیه را بجبهه یا بعکس لکن این در صورتیست که طول
نداشته باشد که موجب اختلال نظم ذکر شود و استیناف آن بعد از ایصال
ما یصح السجود علیه را بجبهه یا ایصال جبهه را بآن لازمست و این در صورتیست که متمکن
از احد امرین مذکورین بوده باشد و اما هرگاه متمکن از هیچیک نبوده باشد
مگر بارتکاب فعل منافی در این صورت اگر این در سعه وقت بوده باشد قطع نماز
لازمست بعد از تحصیل ما یصح السجود علیه استیناف نماز نماید و اگر در ضیق وقت
بوده باشد باین نحو که قطع نماز و تحصیل ما یصح السجود علیه موجب انقضای وقت
نماز

نماز شود در این صورت ظاهر اینست که اعتبار ما یصح السجود علیه
ساقط است لکن تفصیلیکه در مباحث ما یصح السجود علیه بیان شد مخفی نماند
که آنچه مذکور شد در حق کسی بود که عالم بحقیقت حال بود و لکن با اعتقاد اینکه محل
ما یصح السجود علیه نیست وضع جبهه بر آن نمود و بعبارت اخری عالم بالحکم بود و لکن جاهل
بموضوع در اینحال فساد اعتقاد او منکشف شد و اما هرگاه عالم بموضوع بود و لکن جاهل
بحکم چنین میپنداشت که اینچیز فرش نیست مثلا لکن نمیدانست که سجده بر فرش
جایز نیست و در اثنای سجده عالم بالحکم شد پس اگر این در غیر سجده اولی بوده باشد
نماز باطل و استیناف آن لازمست و هرگاه در سجده اولی بوده باشد لکن هرگاه
بعد از فراغ از ذکر واجب بوده باشد ظاهر اینست که باز نماز باطل بوده باشد
دور نیست که چنین بوده باشد اگرچه قبل از فراغ از ذکر واجب بوده باشد
و اما هرگاه در سجده اولی بوده باشد لکن قبل از شروع بذکر واجب در اول وقت
عالم شد بحکم در اینصورت هرگاه ایصال ما یصح السجود علیه نمود بجبهه یا ایصال

جبهه نمودن آن بعد از آن اتیان بذکر نموده دور نیست که حکم شود بصحت نماز
خصوصا در صورتی که وقت مضیق بوده باشد و اینشخص تقصیر در تعلّم
نکرده باشد و بدانکه هرگاه کسی عاجز از انحنا بوده باشد بحدی که مذکور شد
پس آن چند قسم است قسم اول آنکه مکلف متمکن از انحنا بقدر
معهود نیست لکن متمکن از انحنا فی الجمله هست و همچنین متمکن از وضع جبهه است
بر چیزی که سجده بر آن صحیح است بعد از انحنای مقدور یا بگذارد آن جبهه را
بر موضع المنخفض که سجده بر آن صحیح بوده باشد یا بمعونت بلند کردن
ما یصح السجود علیه را تا با آن حد که بعد از انحنای مقدور در اینصورت عدول
از انحنای مقدور بایما بسر یا بعین جایز نیست قسم ثانی مثل اول است مگر
آنکه متمکن از وضع جبهه بر ما یصح السجود علیه نیست نه بوضع جبهه بر موضع مرتفع
و نه برفع نمودن ما یصح السجود علیه ظاهر اینست که در اینصورت سجده شدن بقدر
مقدور لازم نباشد بلکه جایز است که اکتفا نماید بایما برأس مخفی نماند که در قسم

اول

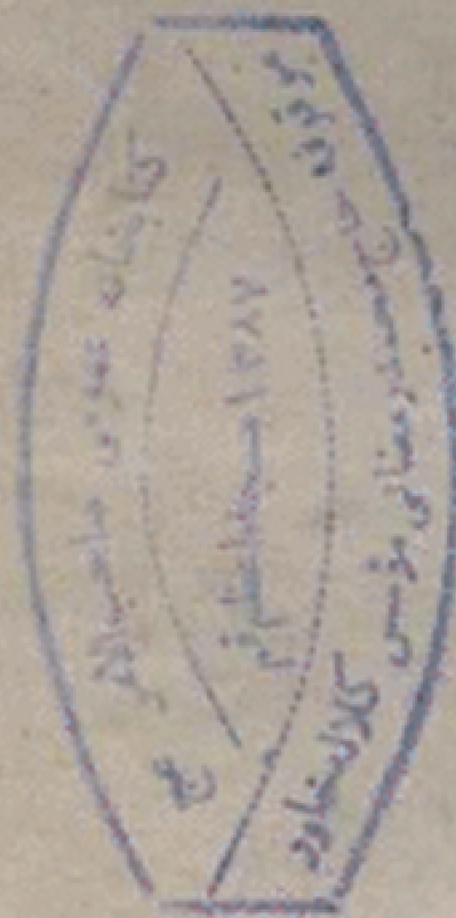
اول که متمکن از وضع جبهه است بر ما یصح السجود علیه ولی بنابر انحنائیکه مذکور شد
ظاهر اینست که لازم بوده باشد وضع اعضای سابقه مافیه مثل یدین و ابهامین
مثلاً بر ارض و اشکالی که هست در این مقام اینست که هرگاه وضع جبهه
نماید موقوف بما یصح السجود علیه بوده باشد بر اینکه چون این شخص یدین را
بلند نماید تا جبهه بر آن بگذارد و این مستلزم اینست که وضع ید بر ارض
نتواند نمود ظاهر اینست که رفع ید از وضع ید نماید تا وضع جبهه بما یصح السجود
علیه میسر شود اما در قسم ثانی که متمکن نیست از وضع جبهه بر چیزی که سجده بر آن
صحیح بوده باشد دور نیست که از واجب باشد وضع اعضای باقیه بر ارض
پس لازم است که بعد از رکوع بنشیند بجهت وضع یدین و رکبتین بر ارض
و بعد از جلوس ایما برأس نماید بجای سجود و در حال ایما وضع یدین
و ابهامین و رکبتین نماید بر ارض قسم سیم آنست که متمکن از انحنا مطلقا نیست
لکن متمکن از ایما برأس است قسم چهارم مثل سیم است مگر اینکه متمکن

اشارها برأس نیست بلکه مشتمل اشارها بعینین هست حکم در این دو قسم آن است
که در اول ایما برأس که بدل سجود متعین است چنانچه در ثانی ایما بعینین لازم است
و حکایت وضع اعضای باقیه همچو آنست که مذکور شد لکن ممکن است اشکالی
در حکم بوجوب آن شود **چهارم** از امور سته مذکوره طمأنینه است در سجود
بمقدار ذکر واجب و در آن دو مبحث است مبحث اول در تفسیر طمأنینه است
بدانکه ظاهر اینست که مراد از طمأنینه واجبه در احوال صلوة خواه در حالت
تکبیرة الاحرام یا حالت قرائت یا حالت رکوع و بعد از رفع رأس از رکوع
و حال سجود و بعد از رفع رأس از سجود اینست که مکلف مستقر و ساکن باشد
یعنی در عرف بگویند که این شخص در این مدت ساکن و مستقر است مشخص است
صدق این معنی موقوف بسکون کل اعضا مثل اصابع بدن نیست بلکه کل بدن مثلا
با حرکت اصابع و بدین منافی با تحقق طمأنینه باین معنی نیست و استقرار سکون
جمیع اعضا و جوارح معتبره در تحقق طمأنینه نیست و واجب نخواهد بود همین قدر

که صادق

که صادق است مکلف ساکن است عرفا در این حالت کافیست ممکن بحث
ثانی اینست که طمأنینه بمعنی که مذکور شد از واجبات غیر رکنیه است در
این مقام و همچنین در مباحث رکوع و اخلال با آن سهواً موجب بطلان
نماز نیست از امور واجبه در سجود ذکر است مختار در نزد این حقیر تمام
تعین تسبیح است و مکلف مخیر است ما بین تسبیحه کبری یعنی سبحان ربی الاعلی
و بحمده و سه تسبیحه صغری یعنی سبحان الله با فضیلت واحده کبری از سه صغری
رفع رأس است از سجود یعنی سر برداشتن از سجده خواه سجود اولی بوده باشد
یا ثانیه فرقی که هست بعد از رفع رأس از آن جلوس لازم نیست چه آنکه
ظاهر اینست که تمام نیست سجده بی رفع رأس از آن خواه سجده اولی بوده باشد
یا سجده ثانیه لهذا رفع رأس را از جمله امور واجبه در سجود گفتن خالی از عیب نیست
بدانکه هرگاه در بعض اعضا جبهه مانعی شد و وضع جزء دیگر متعین نیست لکن
که دیده باشد و اگر عذر مستوعب باشد با تمکن از وضع مسطور بهمچو شکل

کوداک و غیر آن تنها باشد لازم نیست که سجده بر جبین و با عدم امکان آن
سجده بر زمین نماید و لازم است در صورت سجده بر جبین تقدیم جانب
ایمن بر ایسر با امکان و در صورت سجده بر زمین اگر زمین مستور
بوده باشد بغیر شعر بحسب ظاهر این است که کشف آن لازم بوده باشد
و کشف از شعر بحسب ظاهر این است که لازم نبوده باشد مقام ثانی
در سجده تلاوت است بدانکه اجماع علمای امامیه منعقد است بر اینکه



سجده واجب در تلاوت منحصر است در چهار موضع اول در سوره
اقرأ باسم دویم در سوره والنجم سیم در سوره حم فصلت چهارم در سوره
الم تنزیل و موجب سجده در سوره اقرأ باسم ربک و سوره والنجم قراءة
این آیه آخر است و در سوره الم تنزیل قرائت این آیه است انما یؤمن بآیاتنا الذین
اذا ذکروا بها خروا سجدا و سبحوا بحمد ربهم و هم لا یستکبرون و محل سجده بعد
از فراغ از قرائت آیه است در هر یک از سه سوره مذکوره و اما موجب سجده

در حم

در حم تنزیل این آیه و من آیاته اللیل و النهار و الشمس و القمر لا تسجدوا
للشمس و لا للقمر و اسجدوا لله الذی خلقهن ان کنتم ایاه تعبدون است و محتمل است
که محل سجده بعد از فراغ از ایاه تعبدون است چنانچه سجده تلاوت واجب است
در حق قاری واجب است در حق مستمع یعنی کسی که باختیار خود گوش داده و شنیده
چنانچه موجب سجده در حق قاری قراءة کل آیه است بنابر این تلاوت
بعض آیه اگر چه لفظ سجده یا امر بسجده بوده باشد موجب سجده نیست ظاهراً و همچنین
که در حق مستمع نیز چنین بوده باشد پس استماع بعض آیه موجب سجده نمی‌شود
اگر چه مشتمل بامر بسجود بوده باشد و ظاهر این است که لازم نیست در سجده تلاوت
وضع مسودن جبهه را بر چیزی که سجده بر آن صحیح بوده باشد و فرقی از این جهت
ما بین آن و سجود نماز نیست و اما وضع اعضای ستّه باقیه پس مصرح
به بر تحریر و بیان و کنز العرفان وجوب آنست که شرط نیست طهارت
از خبث و حدث پس جایز است با نجاست ثوب و بدن در حق محدث بحدث

اصغر و اکبر بلکه واجب است یعنی خلالها بان در غیر جنب و غیر ملبس بنجاست
ثوب و بدن جایز نیست و در عدم وجوب استعمال همه اشکالی نیست و ستر
عورت لازم نیست و اما ذکر این سجود مظنون نیست که قایل بوجوب ذکر
در این سجود در میان علمای شیعه بوده باشد و اما تکبیر پس از دخول
در سجده یا در حال دخول در آن ثابت نیست باتفاق علمای شیعه و اخبار
معتبره بر نفی آن مستفیض است اما تکبیر رفع راس از آن
پس مشهور رجحان آن است و ظاهر استحباب است و رعایت
احوط است و اما تشهد و تسلیم پس احدی از علمای شیعه قایل بثبوت
آن نشده **پنجم** معتبر در سبب استماع تحقق آنست خواه قاری
مستجمع شرایط تکلیف باشد یا نباشد قدری معروف از نایم یا از بعض
طیور نمود مثل طوطی احتیاط مقتضی عدم اخلال است و ظاهر آنست
که هرگاه استماع از زن غیر محارم خود سجده واجب بوده باشد هرچند
صوت

صوت زن را عورت دانیم یا اینکه در حالت رفته بالسرار السلاو
بوده باشد الا هرگاه سبب وجوب سجده مکرر شده و پس از آن چند صورت
دارد اول آنست که سجده متخلل شده باشد مابین دو سبب در این صورت
من غیر اشکال اتیان بسجده در ثانی لازم است خواه سبب ثانی مماثل با اول
بوده باشد یا مغایر دوم آنست که سجده متخلل نشده باشد و متعلق قرائت
در ثانی عین متعلق در اول بوده باشد یا متعلق استماع در ثانی عین متعلق استماع
در اول بوده باشد در این صورت دور نیست که اجتزای بسجده توان نمود خصوصا
در صورتیکه ورود بدوام منظور و اتیان بعدد و دفعه متصل بهم قرائت نموده یا استماع
نموده باشد بعد از آن سجده نماید بسیم مثل ثانیست لکن تا تخلل فصلی کمی منافی
با فوریت بوده باشد حکم بتحقق تعدد سبب در این مقام فی اشکال است و تعدد
سبب مقتضی تعدد مسبب است لکن احتمالات در مقام اراده امتثال متعدد شبیت
اول آنست که اتیان بسجده بجهت سبب ثانی نماید یعنی حین شروع بدخول در سجده سبب

نماید که این سجده بجهت قرائت ثانیه است یا استماع ثانیه است و سجده
بجهت قرائت یا استماع اول بعد از آن بعمل آورد دوم عکس آنست
یعنی سجده اول را منسوب نماید بجهت قرائت اولی یا استماع اول و سجده ثانیه را بجهت
قرائت ثانیه یا استماع ثانی سیم آنست که قصد تداخل نماید یعنی یک سجده
بعمل آورد و قصد نماید که بجهت هر دو بوده باشد و این مختار است چهارم
آنست که متعلق قرائت در ثانی مغایر بوده باشد یا متعلق قرائت در اول
هم چنین متعلق استماع خواه فصلی متخلل شده باشد ما بین آنها در هر
مقام شده باشد اول در نوم مثل اینکه اول استماع آیه سجده نموده و بعد
از آن تلاوت آیه سجده نموده یا عکس آن خواه منفرد و بجماعت یا مستمع بجماعت
بوده باشد یا غیر آن این قسم نیز با تخلل فصل ما بین آنها متغایر است یا با عدم
تخلل فصل است حکم این نیز از آنچه در سابق بیان شد ظاهر میشود که تداخل
در همه این اقسام جایز بوده باشد بلکه در بعضی از صور منفرد و ... اثنی ... انفراد

بوده باشد

بوده باشد و بدانکه کفایت نمیکنند در اتیان سجده وبقا جبهه بر حالت
سجود پس هرگاه کسی در سجود بوده باشد و در بین سجده موجب سجده
بجهت او متحقق شد ظاهر بلکه مقطوع به نیت و رفع جبهه از زمین معتبر است
و اکتفا با بقای جبهه بلکه بجر آن اگرچه بموضع اخفض بوده باشد نمیتوان
نمود بلکه رفع راس است بقدر معتدبها اگرچه بحد انتصاب نرسد
پس هرگاه در حال قرائت بطریق معهود منحنی باشد و در آنحال قرائت آیه
سجده نمود لازم نیست در منتصب بشود بعد از آن سجود بر ود بهمان
حالت که هست میتواند بسجود رفته تحصیل امتثال نماید چنانچه هرگاه قرائت
در حالت سجود اتفاق افتد اکتفا برفع سر باسانی الحمد میتواند نمود اگرچه جزم
در دین رعایت انتصاب است در جمیع احوال و بدانکه این سجده مطلوب است
فورا یعنی لازمست بر مکلف بعد از تحقق سبب مبادرت در اتیان سجده
نماید و تاخیر در حق او در سجودات لا جهه پس در صورت تحقق سببها هرگاه کسی

با عدم عذر ترک سهوا در نشست و ناسیان بسجده نماید آثم خواهد بود و هرگاه
کماهی جلسهٔ سجده واجب یا مستحب نمود فورا تدارک ثابت است بعنوان
وجوب در واجب و بطریق ندب در مستحب و مختار اینست که این
تدارک نه اداست و نه قضا **هفتم** از افعال نماز تشهد است و در آن
چند مبحث است اول در عدد تشهد است بدانکه تشهد واجب است
در هر نماز دو رکعتی یکمرتبه خواه نماز صبح بوده باشد یا نماز سفری یا نماز آیات
و عیدین و واجب است در نماز سه رکعتی دو مرتبه یکی بعد از رفع راس
از سجدهٔ ثانیه در رکعت ثانیه بعد از جلوس مطمئنا و دوم بعد از رفع
راس از سجدهٔ ثانیه در رکعت ثالثه در نماز سه رکعتی بعد از آنکه مطمئن شود در
جلوس مخفی نماند که آنچه مذکور شد در حالت اختیار است و اما در حالت
اضطرار اگرچه رفع راس از سجود ممکن نیست لکن قائم مقام آنست **مبحث**
در بیان کیفیت قدر واجب آنست و در این چند مقام است اول بیان تشهد است
بدانکه

بدانکه تشهد عبارت از شهادتین بعد صلوة است و اعتبار شهادتین
یعنی شهادت بر وحدانیت و شهادت بر رسالت در تشهد محل
تشکیک نیست مقام ثانی در بیان کیفیت قدر واجب از شهادتین است
مختار اینست که قدر واجب عبارت است از اشهد ان لا اله الا الله و
وحده لا شریک له و اشهد ان محمدا عبده و رسوله و او فی چیزیکه
معتبر در تشهد نماز است همین است مقام ثالث معتبر است صلوة بر سرور
انبیا و مهتر رسل و بر آل اطهار آن سرور در تشهد اول و در تشهد ثانی و معنی آن است
اللهم صل علی محمد و آل محمد **سیم از افعال** نماز تسلیم است بدانکه صیغه سلام
دو است یکی السلام علینا و علی عباد الله الصالحین و دیگری السلام علیکم
و رحمة الله و برکاته پس مکلف مخیر است در اختیار هر یک از دو صیغه که بوده باشد
پس هرگاه اختیار نمود صیغهٔ السلام علینا و علی عباد الله الصالحین عمل
آورده است تسلیمی را که معتبر است در خروج از نماز چنانچه هرگاه اختیار نماید

صیغهٔ السلام علیکم را چنین خواهد بود و لکن در صورت اختیار السلام
علینا خروج از نماز متحقق میشود و فی اشکال از اتیان بصیغهٔ السلام علیکم
بعد از آن آمدن مستحب است و اما هرگاه اختیار نماید السلام و علیکم را
در حکم باستحباب اتیان بصیغهٔ السلام و علینا بعد از آن اشکال است
نظر بعدم معلومیت مستند لکن نظر بقصد و رفتوی با آن رجحان علی از اعیان
اصحاب حکم باستحباب او نیست و اما کیفیت هر یک از دو صیغه اما اولی
ظاهر اینست که واجب بوده باشد اتیان بمجموع السلام و علینا و علی
عباد الله الصالحین و معتمد در این صیغه حصول الفاظ مذکوره بهیئت مذکوره
میباشد و اما صیغهٔ السلام علیکم ظاهر اینست که اکتفا بصیغهٔ السلام علیکم
توان نمود در انضمام و رحمة الله و برکاته اولی و احوط است لکن
لازم نیست اما رعایت هیئت مذکوره ظاهر اینست که لازم بوده باشد
پس هرگاه علیکم را مقدم دارد یا باسقاط الف و لام نماید و بگوید سلام علیکم صحیح
نخواهد

نخواهد بود و مخفی نماند که تسلیم جزء اخیر نماز است پس حاجت بنیت
مجددی نخواهد بود و مختار در نظر قاصر اینست که تعیین مخرج احتیاط است پس
در صورت اقتصار بهر یک از دو صیغه که بوده باشد همان مخرج است
خواه تعیین نماید و اما در صورت اتیان بهر دو صیغه تقدیم السلام علینا
و تاخیر السلام علیکم همان صیغهٔ اولی مخرج است اگرچه تعیین نماید که ثانی مخرج است
و همچنین صورت عکس پس مخرج از نماز هر یک از دو صیغه مذکوره است
که اول اتیان بآن نمود اگرچه قصد نماید که آن مخرج باشد و مجملا تعیین نمودن
اینکه این صیغه مخرج است لازم نیست و همچنین ظاهر اینست که لازم نیست
که در حال تسلیم نیت این نماید که من از نماز خارج میشوم بدانکه امور مستحبه
در نماز بسیار است و از جملهٔ آنها قنوت است پس میگوئیم مختار استحباب
قنوت است در جمیع صلوة مفروضه بوده باشد یا مندوبه فرائض یومیه باشد
یا غیر یومیه پس قنوت در هر نماز مستحب نخواهد بود مگر در صلوة عید ثنا

که ظاهر اینست که قنوت در رکعتین از نماز عیدین واجب بوده باشد
در صورت وجوب صلوة عیدین لکن در فرایض اهتمام دران بیشتر است
و در جهریه سیما در صلوة غداة و مغرب سیما الغداة و اهتمام در نوافل فضیلت
آن بیشتر است و محل قنوت در غیر از رکعت ثانیه صلوة جمعه بعد از فراغ
از قرائت حمد و سوره و قبل از رکوع است خواه در رکعت اولی بوده باشد
مثل صلوة جمعه یا رکعت ثانیه بوده باشد مثل کافه صلوة و بدانکه مستفاد
میشود از اخبار که هر دعائیکه خواهد میتواند اکتفا نمود در قنوت و هرچه
مصداق دعا باین معنی بوده باشد اکتفا بان میتوان نمود و حدی در آن علاوه
بر آن چه مذکور شد نیست و هم چنین تحدیدی در آن جانب کثرت نیست
و اما در جانب قلت پس مستفاد از اخبار چند نوع است اول
اللهم اغفر لنا وارحمنا وعافنا واعف عنا فی الدنیا والآخرة انک علی کل شیء
قدیر دویم رب اغفر وارحم وتجاوز عما تعلم انک انت الاعز الاجل الاکرم

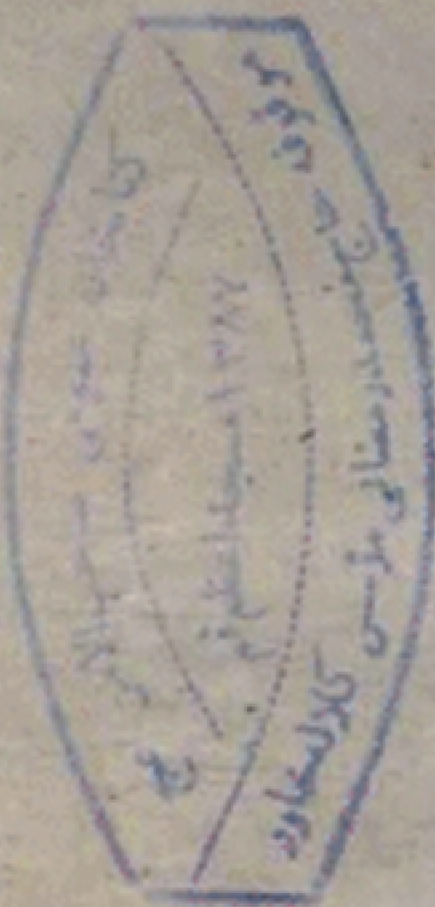
سم

٩۴

سوم پنج مرتبه سبحان الله چهارم سه مرتبه سبحان الله پنجم
سه مرتبه .. بسم الله الرحمن الرحیم و مصرح به در کلام
شیخ طایفه در مبسوط و مصباح و جمعی از اعاظم فقها آنست که افضل
ادعیه آنست در مقام قنوت کلمات فرج است و مختار آنست که کلمات
فرج است همین قدر است لا اله الا الله الحلیم الکریم لا اله
الا الله العلی العظیم سبحان الله رب السموات السبع و رب الارضین السبع و ما
فیهن و ما بینهن و رب العرش العظیم والحمد لله رب العالمین مقام دوم قنوت
بغیر از لغت عرب پس زبان آن و مقام اول آنست که مناجات و تکلم
یا قاضی الحاجات و طلب حاجت و استدعای مطلب بغیر لسان عربی
که بوده باشد در جمیع احوال نماز جایز است اگرچه غیر حالت قنوت باشد و اگر
چه قدرت بر عربی داشته باشد دوم اقتصار بر آن قدر و اجزای آن از قنوت
موظف در صلوة پس آن ثابت نیست بلکه ظاهر اینست که مراعات عربیه

درسان جمعتین بوده باشد و بدانکه هر نمازی قنوت در آن در رکعت واحده است
مگر صلوة عیدین که قنوت در آن در هر رکعت هست بلکه در هر یک از دو رکعت
متعدد است و همچنین در صلوة جمعه که مختار آنست که قنوت در آن متعدد است
در رکعت اولی قبل از رکوع و در رکعت ثانیه بعد از رکوع است و بدانکه
اگر اخلال بقرائت نماید عمداً تدارک بجهت آن ثابت نیست هر گاه
اخلال بآن نماید سهواً پس اگر متذکر شد بآن بعد از میل بجهت رکوع
و قبل از بلوغ بحد رکوع خواه قبل از اشتغال بذکر بوده باشد یا در اثنای
ذکر یا بعد از فراغ از ذکر مستحب اینست که بعد از رفع راس از رکوع
و قبل از انحنای بجهت سجود و ظاهر اینست که در همان حالت استحباب
تدارک ثابت باشد و اگر متذکر شد بعد از انحنای بجهت سجده و قبل
از بلوغ بحد سجده یا بعد از وصول بحد سجود یا در سجده ثانیه یا فیما بین سجدتین
یا بعد از رفع راس در سجده ثانیه لکن قبل از دخول در قیام رکعت ثالثه مختار

عدم



عدم ثبوت تدارک است و همچنین هر گاه متذکر شد بعد از دخول
در قیام ثالثه الی آخر الصلوة و اما رجحان تدارک بعد از فراغ از نماز پس مختار
ثبوت رجحان است پس راجح اینست که بعد از فراغ تدارک نماید بهمان حالت
جلوس و در رجحان هم و یقیناً ثابت نیست و اگر متذکر شد بعد از فراغ خواه
قبل از انتقال از مکان یا بعد از انتقال وقت باقی باشد یا نه ظاهر نیست رجحان
تدارک ثابت باشد پس در حال تذکر اگر مستقبل قبله است بهمان حالت
قنوت را بعمل آورد و الا مستحب اینست که رو بقبله نموده قنوت منسی را بعمل آورد
و احکام شک بدانکه شک عبارت است از تردد ذهن میان دو احتمال متنافی
بنحویکه رجحانیکه برای احد طرفین بر دیگری بوده باشد پس اگر رجحان در یک طرف بوده باشد
طرف راجح ظن است و طرف مرجوح وهم و شک یا در شرط نماز است
یا در اثنای نماز یا بعد از فراغ از نماز اگر قبل از شروع است لازم است که بعمل آورد
نماز را جایز نیست و اگر بعد از فراغ از نماز است اعتنائی بآن شک نیست تا هم

اما اینکه شک در اصل شرط باشد یا جزء آن بلکه این مطرد است در جمیع عبادات
و اگر در اثنای نماز است نماز را تمام نمیاید و احتیاط مقتضی اینست که بعد از طهارت
اعاده آن نماز را نماید و اما شک در نفس نماز باین معنی که شک دارد که نماز را
بعمل آورده است یا نه اگر این در وقت نماز بوده باشد لازمست که آن نماز را
بعمل آورد و اگر بعد از خروج وقت است قضا لازم نیست اگرچه عیب هم
ندارد و اما شک در اجزا پس آن یا شک در عدد رکعاتست یا غیر عدد
رکعات است پس اگر قبل دخول در فعل دیگر است اعتباری بآن شک نیست
یعنی بنا بر صدور مشکوک فیه میگذارد و حکم در اجزای مستحبه مثل اجزای
واجبه است اتم اما اینکه شک در جزء مستحب نماید بعد از دخول در جزء
دیگر از اجزای مستحب یا شک در واجبی از واجبات نماید بعد دخول در مستحبی
از مستحبات یا عکس این در جمیع این اقسام بنا بر صدور مشکوک فیه میگذارد
و ظاهر آنست که دخول در این مقدمات مانع از عود نباشد مثل میل

نمودن

نمودن بجهت ایستادن یا شک در سجود یا تشهد و اما هرگاه شک در رکوع
نماید بعد از میل بسجود و قبل از وصول بسجود پس احتیاط مقتضی اینست
که عود نماید و نماز را تمام نماید و بعد از فراغ اعاده نماید و فرقی در این مقام
ما بین شک در رکن یا غیر رکن یا تفاوتی که هست اینست که اگر قبل از دخول
در جزء دیگر مشکوک فیه را بعمل آورد و بعد مشخص شود که بعمل آورده بوده است
اگر مشکوک فیه رکن است نماز باطل است و استیناف آن لازمست و اگر
غیر رکن است نماز صحیح است و بدانکه فرقی که هست در آنچه مذکور شد ما بین نماز واجبی
و مستحبی و اما شک در عدد رکعات بدانکه این شک اگر در نماز دو رکعتی یا سه
رکعتی است نماز باطل است و استیناف لازمست اگرچه بمحض شک بودن
تردد در مباشر فعلی از افعال واجبه نماز شد خواه بعد از آن مظنه باحد
طرفین بهمرسد یا نه بلکه هر چند قاطع شود بخفیف حال هم چنین است اما
هرگاه تامل نمود و ظن او متعلق باحد طرفین شد و اگر مباشر نشد و تامل نمود و بعد

از تأمل ظن یا قطع باحد طرفین بهم رساند ظاهر اینست که نماز صحیح است و اگر
در چهار رکعتی باشد پس اگر مابین یک و دو است یا مابین یک و سه
یا مابین یک و چهار نماز در جمیع اینها باطل است و استیناف لازم است
در صورتیکه بعد از تروی احد احتمالین مظنون نشود با حصول ظن
عمل بمقتضای آن لازم است و اگر شک میان دو و سه باشد یا میان
دو و چهار یا دو و سه و چهار است اگر قبل از رفع سر از سجده ثانیه است
نماز صحیح است و در اول بنا بر سه میگذارد و بعد از اتمام نماز یک رکعت ایستاده
بجا می آورد یا دو رکعت نشسته و یک رکعت ایستاده افضل بلکه احوط و در ثانی
بنا را بر چهار میگذارد و بعد از سلام دو رکعت ایستاده و دو رکعت
نشسته بجا میآورد و دو رکعت ایستاده را مقدم دارد به دو رکعت نشسته
و اگر شک مابین سه و چهار است بنا را بر چهار میگذارد و بعد از اتمام
یک رکعت ایستاده یا دو رکعت نشسته بجا می آورد و دو رکعت نشسته افضل است

و اگر

و اگر شک میان دو و پنج است نماز باطل است و اگر میان سه و پنج است در
حال رکوع یا بعد از رفع سر از آن نماز باطل است و اگر قبل از رکوع است
ممکن است که بگوییم قیام را منهدم ساخته می نشیند و شک او راجع میشود
بدو و چهار بعد از اکمال سجدتین و حکم آن مشخص شد و اگر شک میان
چهار و پنج است پس اگر در حال رکوع یا بعد از رفع سر از سجده اخیر است
بنا بر چهار میگذارد و نماز را تمام نموده بعد از آن دو سجده سهو بعمل آورد
و اگر در حال قیام است قبل از شروع در قرائت یا در اثنای قرائت یا بعد از
فراغ قبل از بلوغ بحد رکوع ظاهر اینست که در اینصورت نماز صحیح باشد
پس آن رکعت را منهدم ساخته بنشیند و شک او راجع میشود به سه و چهار
و حکم آن گذشت و احتیاط دو سجده سهو بجا می آورد و احتیاط مقتضی آنست
که بعد از اتمام نماز و نماز احتیاط و سجده سهو اعاده اصل نماز را نماید و مخفی
نماناد در جمیع اقسام شک که مذکور شد خواه شک مبطل بوده باشد

یا نه اول میباید مکلّف تأمّل و تفکّر نماید شاید متذکّر امری شود که متیقّن قطع
یا مظنّه باحد طرفین شود و بعد از تأمّل هرگاه ظنّ متعلّق باحد طرفین شد
لازمست عمل بمقتضای مظنّه بدانکه لازمست که در اقسام شکوک مذکوره
عمل شود بآنچه مذکور شد پس اگر عمداً ابطال نماید و استیناف نماز نماید ظاهر آنست
که نماز او باطل است و اگر بعد از منافی نماز استیناف نماز ظاهر آنست که
نمازیکه استیناف نموده صحیح است لکن آثم است و بدانکه هرگاه یکی از اقسام
شکوک مذکوره عارض شود در حق کسیکه تکلیف او نماز نشسته باشد پس بنا
هرگاه شک در دو و سه باشد ظاهر آنست که اکتفا بیک نشسته نتواند
نمود و همچنین در شک میان دو و سه و اگر میان دو و چهار است
اکتفا نمیباید به رکعت نشسته بدو سلام بلکه دو رکعت بیک
سلام و یکرکعت بیک سلام و احتیاط در جمیع صور اعاده نماز است
و اگر در حالت نماز متمکّن از قیام نبوده و بعد از فراغ از نماز متمکّن بشد
ظاهر است

ظاهر اینست که حکم این شخص در رعایت وصف قیام جلوس در نماز
احتیاط حکم کسی است که متمکّن از قیام نبوده باشد در هر دو حالت اراده
نماز احتیاط المتمکّن باز قیام نبوده باشد ظاهر اینست ایضا که حکم این شخص حکم
کسی است که متمکّن از قیام در هر دو حالت نبوده باشد و امّا کیفیّت نماز احتیاط
پس ظاهر اینست که این نماز نماز مستقلّی است معتبر است در او نیّت
و تکبیرة الاحرام و نیّت چنین میباید کرد که بجا میآورم یک رکعت نماز احتیاط
مثلا میباید بجهت شکی که از من صادر شده است در میان سه و چهار
مثلا واجب قربة الی الله بعد از آن تکبیرة الاحرام میگوید و بعد از آن
شروع مینماید بقرائت سوره ثابت نیست و ظاهر اینست که حمد متعیّن
بوده باشد و عدول از حمد بتسبیحات اربعه جایز نباشد بدانکه لازمست
مبادرت بنماز بعد از فراغ از تسلیم بدون فاصله خواه نماز ادائی بوده باشد
یا قضائی بلکه باید قبل از تکبیرات بعد از تسلیم بوده باشد بلکه میتوان ادعا

نمود که بعضی از ادعیه و اذکار و قرآن که در اثنای نماز خواندن آنها جایز بوده
در این مقام یعنی بعد از تسلیم و قبل از نماز احتیاط و هرگاه اتفاق افتاد
حدثی از مکلف صادر شد اقوی عدم بطلان نماز است بلکه لازم است بعد از
عمل آوردن طهارت که نماز احتیاط بجا آورد و احتیاط مقتضی اعاده اصل نماز است
بعد از فراغ از نماز احتیاط بلکه چنین است حال اگرچه حدث عمداً بوده باشد
پس موجب اصل نماز میشود اگرچه در این صورت آثم است بجهت اخلال بمبادرت
و همچنین است حال در جمیع منافیات نماز بلکه حکم بحرمت تکلم فی الجمله
که منافی با مبادرت بنماز احتیاط نبوده باشد نمیتوان نمود و ممکن است
تفصیل ما بین نقص در صلوة و عدم آن در اول حکم شود ببطلان نماز مثل حدث
و استدبار بر خلاف ثانی بدانکه هرگاه نماز احتیاط را فراموش نموده و
بعد از شروع بصلوة لاحق مضیق است پس قطع آن جایز نیست و عدول
بنماز احتیاط هم جایز نیست و بعد از تمام آن نماز احتیاط را بعمل آورد

و اگر

و اگر وقت آن موسع است ظاهر اینست که اتمام نماز ثانی جایز بلکه
اتمام نماز لازم است و بعد از اتمام نماز احتیاط را بعمل آورد و لکن اگر احتیاط
نماید اعاده نماز اول بلکه دوم شاید واقع باشد و هرگاه قبل از شروع در نماز
احتیاط تشخیص شد که وقت نماز دوم مضیق است لازم است که ترک نماز احتیاط
را نموده مشغول بنماز دوم شود و اما کیفیت قرائت نماز احتیاط پس ظاهر آنست
که مکلف مخیر است در قرائت ما بین جهر و اخفات و اوفق باحتیاط است و اما جواز
اقتدا در نماز احتیاط در آن چند صورت است **اول** آنست که امام
و ماموم هر دو شک نموده اند در نماز ظهر مثلاً ما بین سه و چهار و امام احتیاط
دو رکعت نشسته نماید و ماموم اختیار یک رکعت ایستاده ظاهر آنست
که اقتدا جایز نیست **دویم** عکس آنست و این خالی از اشکال نیست **سوم**
آنست که هر دو اختیار دو رکعت نشسته نمایند **چهارم** آنست که هر دو
اختیار یک رکعت ایستاده نمایند در این صورت ظاهر اینست که اقتدا

جایز بوده باشد **پنجم** آنست که دو مکلف شک کنند در نماز لکن یکی
در میان دو و چهار و دیگری در میان سه و چهار در اینصورت ظاهر اینست
که اگر دوم اختیار یک رکعت ایستاده نماید جایز باشد اقتدا نمودن او باوّل
که تکلیف او در دو رکعت ایستاده است و همچنین بالعکس و اما
هرگاه اختیار دو رکعت نشسته نماید اقتدای صاحب دو رکعت ایستاده
بآن جایز نیست و عکس آن محل اشکال است **ششم** آنست که احد
همان شک در نماز ظهر کرده و دیگری در نماز عصر ظاهر اینست که حکم این
مثل صورت سابقه است در جواز و عدم جواز اقتدا **هفتم** آنست
که نماز احتیاط را اقتدا نماید بغیر از نماز احتیاط **هشتم**
عکس اینست اقتدا در این دو صورت ثابت نیست بدانکه هرگاه
قبل از شروع بنماز احتیاط معلوم شد که آنچه نماز را بر آن گذارده مطابق
واقع بوده ظاهر اینست که حاجت بنماز احتیاط نیست و اگر قبل از شروع
نماز

بنماز مشخص شد خلاف آنچه را نماز بر آن گذارده مثل اینکه نماز را بر چهار گذارده
مشخص شد که سه بوده است ظاهر اینست که باز حاجت بنماز احتیاط نیست
بلکه بر میخیزد و بدون نیت و تکبیرة الاحرام یک رکعت نماز را بجا میآورد و بجهت
زیادتی سلام سجده سهو مینماید و اگر حقیقت حال بعد از صدور حدث
بوده باشد ظاهر اینست که لازم است اعادهٔ نماز بعد از طهارت
و چنین حال در هر منافی که سهوا و عمدا موجب بطلان است مثل استدبار
و اگر در اثنای نماز مشخص شد که آنچه نماز گذارده مخالف واقع است ظاهر اینست
که اتمام نماز احتیاط کفایت میکند خواه اختیار موافق نموده مثل اینکه
مشخص شد که نماز سه رکعت بوده و احتیاط یک رکعت ایستاده را اختیار نموده
یا اختیار مخالف نموده آنرا موافق بنا نموده باشد مثل اینکه اختیار دو رکعت نشسته را
نموده و هرگاه آنچه اختیار نموده مخالف یا ناقص بوده باشد مثل اینکه در صورت
مفروضه یعنی در شک میانه سه و چهار احتیاط یک رکعت ایستاده را نموده

و قبل از فراغ از این یک رکعت مشخص شد که نماز او دو رکعت بوده ظاهر اینست
که در اینصورت باید رکعت دیگر را علاوه نماید بر این یک رکعت که شروع نموده
بود بعد از اتمام نماید و زیادتی نیت و تکبیر را نخواهد بود و مثل اینکه
در شک دو و چهار بنا را بر چهار گذارده بعد از تسلیم شروع نمود
بدو رکعت نماز ایستاده و در اثنای نماز مشخص شد که نماز او سه رکعت بوده
پس قبل از قیام از دخول در رکعت ثانیه سهوت دور نیست که اتمام همان
رکعت کفایت کند در حکم بصحت نماز یک لازم است که چنین نماید و محتمل است
حال اگر چه در قیام رکعت ثانیه عالم شود بحقیقت حال اگر چه بعد از فراغ
هم بوده باشد ما دامیکه برکوع رکعت ثانیه داخل نشده باشد لکن
در این حال قیام را منهدم نموده بنشیند و تسلیم نماید و اتیان بسجده سهو نماید
بجهت زیادتی احتیاط و اینها هم در صورتی است که منافی از منافیات
نماز که مبطل است سهواً و عمداً بعد از تسلیم و قبل از شروع بنماز احتیاط

از مکلف

از مکلف صادر نشده باشد و اگر چنین منافی در اینوقت از مکلف
صادر شده ظاهر اینست که نماز باطل بوده باشد پس استیناف نماز بعد از
تعیین بحقیقت حال بعد از دخول در رکوع رکعت ثانیه بوده باشد
پس حکم این دارد که عالم بحقیقت شده باشد بعد از فراغ از دو رکعت
آن و آن مذکور خواهد شد و اگر بعد از فراغ از نماز احتیاط مشخص شد
که آنچه بنا را بر آن گذارده مطابق واقع نماز او صحیح و نماز احتیاط بمنزله نافله خواهد
بود و اگر این حال مشخص شد که آنچه بنا گذارده مخالف واقع بوده و در این
مقام نیز همان تفصیل سابق جاریست با این نحو که بعد از ظهور حقیقت
حال در علم بتحقق نقصان در نماز و مخالفت ثانیه از نماز احتیاط اگر چه آنچه
ناقص شده در نماز اکثر است از آنچه اتیان نموده از نماز احتیاط مثل
اینکه شک در سه و چهار بود بنا بر چهار گذارده و احتیاط یک رکعت
ایستاده را بعد از تسلیم نموده یا دو رکعت نشسته بعد از فراغ از نماز

احتیاط مشخص شد که دو رکعت از اصل نماز کم شود و در این صورت
ممکن است که فرق گذارده شود میان آنکه علم بحقیقت حال قبل از تخلل
فعل منافی که مبطل صلوة بوده باشد سهواً و عمداً یا بعد اگر قبل بوده باشد
میگوییم لازم است که برخیزد و دو رکعت نماز را اتیان نماید و بعد از تسلیم
اتیان بسجدهٔ سهو نماید احتیاطاً و اگر بعد از تخلل چنین فعلی بوده باشد
حکم شود به بطلان نماز و لزوم اعادهٔ آن اگرچه احتیاط مقتضی اعادهٔ نماز
در اول نیز هست و اگر ناقص شده در نماز کمتر بوده باشد از آنچه اتیان
نموده از نماز احتیاط مثل شک در دو و چهار بعد از اتیان
بدو رکعت نماز احتیاط مشخص شد که اصل نماز سه رکعت بوده پس ظاهر آنست
که نماز باطل و اعادهٔ آن لازم باشد لکن با بقای وقت و اما اگر وقت
باقی نبوده باشد و تقصیری در اعادهٔ نماز بعد از وقت علم بحقیقت
حال ننموده باشد حکم بوجوب قضا نمیتوان نمود اگرچه احتیاط مقتضی
عدم

١٠٢

عدم اخلال بآنست و اما شکوک پس عمل بمقتضای شک آخر است
و اگر مردد شود میان شک و ظن حکم ظن آن حکم شک خواهد بود
و اما کثیر الشک بدانکه مراد از کثیر الشک چنانچه جماعتی از فقها
فرموده اند آنست که در یک نماز سه مرتبه شک کند یا در سه نماز متوالی
شک نماید و این مختلف شود باختلاف احوال انسان باعتبار جمع
حواس و تفرقهٔ آن گاه هست کسی باعتبار تفرقهٔ حواس بکرات شک میکند
لکن این کفایت نمیکند در صدق این معنی بلکه مرجع در این باب
اینست که ملاحظه کرده شود حال این شخص نسبت بغالب افراد انسانی
در اعتدال احوال پس اگر بعد از ملاحظهٔ غالب اشخاص در اعتدال
احوال مشخص شد که شک این شخص بیشتر است آنوقت این شخص را کثیر الشک
میگویند و اما حکم کثیر الشک بدانکه کثیر الشک در جمیع موارد
بنا را میگذارد بر تحقق مشکوک فیه مگر در صورتیکه تحقق آن موجب بطلان

نماز شود و در این صورت بنا را بر عدم میگذارد و هرگاه کثیر الشک باشد
نه همینکه کثیر الشک باشد در نماز و یکی از اعداد التفاتی بشک او نیست
در جمیع موارد و بنا را بر صحت میگذارد و هر کسی که کثیر الشک است در نماز
نه در شرایط نماز آیا حکم آن در شک در شرایط آن حکم کثیر الشک است
یا نه حکم آن و مسئله خالی از اشکال نیست اگرچه ظاهر اینست که حکم شک
در شرایط در این صورت حکم کثیر الشک نبوده باشد و بدانکه اگر
کثیر الشک ظن او متعلق شود بتحقق امر مبطل حکم ظن او حکم شک است و بنا
بر عدم میگذارد و همچنین اگر مظنون عدم چیزی است که انتفای آن
مبطل است بنا را بر وجود میگذارد و مجملا حکم کثیر الشک بنا بر اینست که شکوک
فیه نماید نماز او صحیح خواهد بود **مبحث اول** در حکم مظنه است بدانکه ظن یا متعلق
بنفس صلوة است یا بشروط یا بجزء صلوة اگر متعلق بنفس صلوة است
پس اگر وقت باقی است و مظنون او آنست که نماز را بجا آورده است

پس اگر

۱۰۴

پس اگر این ظن مستند بسببی از اسباب شرعیه است مثل آنکه دو نفر
عادل اخبار نموده باشند که نماز را بعمل آورده اعتماد بآن مظنه میتواند نمود
و همچنین است هرگاه عادل واحد اخبار نماید بصدور نماز و اگر
مستند بسببی شرعی نبوده باشد اعتماد بآن مظنه نمیتواند نمود بلکه
لازم است که نماز را بجا آورد و اگر بعد از انقضای وقت است پس اگر
ظن متعلق بصدور نماز است ظاهر آنست که حکم بوجوب قضا نتوان
نمود و اگر متعلق بعدم صدور باشد پس اگر مستند بسبب شرعیست
مثل اخبار دو نفر عادل قضای آن نماز لازمست بلکه دور نیست که چنین باشد
و اگر مستند باخبار عادل واحد بوده باشد و اگر مستند بسبب شرعی نبوده باشد هم
حکم بوجوب قضا مشکل است لکن احتیاط عدم اخلال بقضاست اگرچه بنا
بنماز در وقت مظنون بوده باشد لکن در صورتیکه ظن مستند باخبار عدلین
نبوده باشد و این ظن متعلق بشرط نماز است پس اگر متعلق بانتفای شرطست

وقبل از شروع در نماز آنست تحصیل این شرط لازم است و با عدم آن
اشتغال بنماز جایز نیست بلکه در صورت شک هم چنین است چنانچه
سابق مذکور شد و هرگاه ظن بتحقق خبث داشته باشد که مستلزم ظن
بانتفای طهارت ثوب یا بدن است پس اگر این ظن مستند بسبب شرعی است
مثل اخبار دو عادل بلکه یک عادل یا بیشتر از اینها بود بنجاست ثوب
یا بدن حال باعتبار علم می شد لکن مظنه نجاست حاصل است اجتناب
لازم است و اگر ظن ابتدائی بوده باشد مثل اینکه جامه از کسی گرفت
مظنون است که آن شخص اجتناب از نجاست نمی نماید یا نجاست در جائی
ترشح نمود ظن بوصول آن به بدن مصلی یا ثوب آن حاصل شده اجتناب
لازم نیست و هم چنین است ظن بحدث در صورتیکه مسبوق بوده باشد
قطع بطهارت و هرگاه ظن بعد از فراغ از نماز بوده باشد مطلقا اعتنائی
بآن نیست و حکم در این مقام حکم شک بعد از فراغ از عمل است مگر

در

در صورتیکه این مظنه نسبت بتحقق حدث بوده باشد و مظنه مستند باشد
بسبب شرعی مثل اخبار عدلین مثل اینکه بعد از فراغ از نماز دو نفر اخبار
نمود که نماز تو با حدث بوده در اینصورت ظاهر اینست که اعاده نماز
بعد از اتیان بوضو لازم بوده باشد و هم چنین است حال در قبله
در صورتیکه عدلین اخبار نمایند که نماز در خلاف قبله شده یا بجانب
مغرب یا مشرق واقع شده لکن بشرط بقای وقت نماز در اینصورت
نیز تلافی نمازیکه بعمل آورده لازم است و در غیر این صورت اعاده آن
لازم نیست مثل اینکه مظنون او شد که در حال نماز ملبوس او از جمله
لباس بوده که نماز در آن صحیح نبوده یا مظنه بهم رسید که آنچه سجده بر آن
نموده سجده بر آن جایز نبوده است یا در حال نماز بدن او و ثوب او نجس
بوده در جمیع این صور اعتنائی باین مظنه نیست اگر چه مستند بوده باشد
باخبار عدلین بلکه حال چنین است اگر چه علم حاصل شود و اما ظن

بانتفای شرط پس اگر در اثنای نماز است پس اگر مظنه بانتفای
طهارت ثوب یا بدن بوده باشد مطلقا اتفاقی باین مظنه در صورتیکه
مستند بسبب شرعی نبوده باشد و اگر مستند بسبب شرعی بوده باشد
مثل اینکه دو نفر عادل اخبار نمودند بنجاست ثوب او پس اگر نزع
آن لباس ممکن بوده باشد بنحویکه مستلزم فعل کثیر نبوده باشد لازمست
نزع آن ثوب نجس نموده اتمام نماز نماید و اعاده نماز ضرور نیست اگر
چه مشخص شود که حین شروع در نماز این نجاست بوده باشد بشرط آنکه
بعد از اخبار عدلین بنجاست ثوب سکوت ننموده باشد و فعلی از
افعال نماز نشود تا نزع آن ثوب نماید و الا نماز باطل خواهد بود و استیناف
لازم است و اگر اخبار بنجاست در اثنای نماز نسبت به بدن مصلی بوده باشد
پس اگر تطهیر آن در اثنای آن ممکن نبوده باشد بنحویکه مستلزم فعل منافی
نبوده باشد لازم است که تطهیر نماید و نماز صحیح خواهد بود ولکن بشرطی که

مذکور شد

مذکور شد و الا نماز باطل و استیناف آن لازم است و اگر هیچیک
از نزع ثوب و تطهیر نبوده باشد مگر بعد از ارتکاب فعل منافی در
این صورت قطع نماز لازم است و استیناف آن متعین است و اگر
مظنه بانتفای طهارت از حدث بوده باشد پس اگر این مظنه مستند
بسبب شرعی بوده باشد متعین است قطع نماز و استیناف آن بعد از
طهارت و اگر مستند بسبب شرعی نبوده باشد پس اگر این مظنه
مسبوق بعلم بطهارت بوده باشد حکم ببطلان نماز ممکن نیست بلکه
ظاهر اینست که این شخص شرعا متطهر است پس نماز محکوم بصحت است
و اما سایر شروط مثل اینکه در اثنای نماز شک کرد که جامه او
از جمله لباس است که نماز در آن صحیح است یا نه و مظنون عدم صحت شد
یا مظنون شد که مکان غصبی است در این صورت ظن مستند بسبب
شرعی بوده باشد اجتناب لازم خواهد بود و الا لازم نیست و اما

هرگاه وجهی نیز فرضی در محل سجده متحقق نشود یعنی مظنون این شد که
سجود بر آن چیزها جایز نیست پس آنچه در سجده سابق نموده گذشته شد
محکوم بصحت است و در لاحق ظاهر اینست که اجتناب لازم بوده باشد
پس وضع جبهه نماید بغیر آن با عدم امکان قطع نماز نماید و اما
ظن قبل از شروع در نماز است و مستند است بسببی از اسباب شرعیه
منع است مطلقا و اگر مستند بسبب شرعی نیست پس اگر هر یک از حدث
و خبث در حالت سابقه مقطوع به بود ظاهر اینست که اکتفا
بچنین مظنه نتواند نمود و هرگاه تحقق هر یک از حدث و خبث
در سابق مشخص نبوده باشد بلکه قاطع بر خلاف آن بود مثل اینکه
اتیان بوضو و غسل نموده بود و حال آن طهارت مظنون المنافات
یا تطهیر آن خبث نموده باشد و بقای آن مظنون است در نظر او در این
صورت بی اشکال با آن مظنه میتواند نمود بلکه چنین است اگرچه ظن مبدل

شک



شک نشود بلکه در نیست که چنین بوده باشد اگرچه مبدل
بود هم شده باشد و اگر ظن حاصل شد بتحقق شرایط در اثنای نماز
بوده باشد یعنی در حین شروع بنماز قطع بتحقق شرایط داشت و در اثنای
نماز قطع آن مبدل بظن شد ظاهر اینست که عمل بمقتضای آن ظن میتواند
نمود اگرچه مستند بسببی از اسباب شرعیه نبوده باشد و اگر ظن بتحقق
شرایط بعد از فراغ از نماز باشد معلوم شد سابق بر این که شک
بعد از آن اعتنائی با او نیست پس حال ظن معلوم است و اما اگر ظن
متعلق بجزء صلوه است پس اگر ظن دارد باتیان جزئی از اجزای کل
مثل تکبیرة الاحرام یا قرائت یا بعض اجزای آن یا رکوع یا سجود
و هکذا عمل بمقتضای آن بنماید خواه قبل از دخول در رکن باشد
یا بعد از آن پس لازم نیست عود بآن جزء بلکه جایز نیست مطلقا
خواه آن جزء رکنی بوده باشد یا غیر رکن و اگر ظن دارد باخلال جزء

پس اگر این مظنّه قبل از دخول در رکن دیگر است عود بآن جزء لازم است
خواه داخل در جزء دیگر شده باشد یا نه و اگر حصول این مظنّه بعد
از دخول در رکن بوده باشد پس اگر این مظنون الاخلال غیر رکن بوده باشد
نماز صحیح است و عود بآن جایز نیست و اگر رکن بوده باشد ظاهر اینست
که نماز باطل و استیناف آن لازم است و امّا هرگاه ظنّ متعلّق بوده باشد
بعدد رکعات ظاهر اینست که در این جا بنا را بر مظنون میگذارد
بر جمیع صلوة خواه نماز دو رکعتی بوده باشد مثل نماز صبح و ظهرین
و عشا در سفر یا سه رکعتی بوده باشد یا چهار رکعتی و در نماز چهار رکعتی
خواه متعلّق برکعتین اولیین بوده باشد یا رکعتین اخیرتین و امّا اگر ظنّ
حاصل شود بعد از فراغ باینکه بعض ارکان را اخلال نموده یا زیاد
نموده یا مظنون او این شد که یک رکعت زیاد نموده یا کم نموده پس اگر
بعد از فراغ از نماز بدون فاصله این مظنّه بهم رسید اگر غیر رکن است نماز صحیح است

واگر

و اگر رکن بوده باشد نماز باطلست مگر در صورتیکه مظنون اخلال
بدو سجده در رکعت اخیره باشد و در این صورت اعاده نماز لازم نیست
بلکه دو سجده را بعمل میآورد و بعد از آن تشهّد و سلام را بجا
میآورد و اگر ظنّ بعد از تحقّق فصل حاصل شود ظاهر اینست که نماز
صحیح بوده باشد و اعاده نماز ضرور نبوده باشد **مقام دوم**
در احکام سهو است **بدانکه** بدانکه سهو یا در شرایط نماز است
یا اجزای آن و علی التقدیرین یا متذکّر میشود در اثنای نماز یا بعد
از فراغ از نماز پس در این مقام چند مبحث است **مبحث اوّل**
در شرایط نماز است که متذکّر بآن شده باشد در اثنای نماز
و این چند قسم است **اوّل** سهو است در طهارت از حدث
مثل اینکه شروع در نماز نموده باعتقاد اینکه با وضو است و در اثنای
نماز متذکّر شد که وضو نداشته است نماز باطلست و همچنین است اگر

حال غسل و تیمم دویم سهو است از طهارت از جهت این
معنی که عالم بود بنجاست در ثوب یا بدن خود غافل شد از تطهیر آن
قبل از شروع در نماز و در اثنای نماز متذکر شد که ثوب او
یا بدن او نجس بود با عدم ازاله از نجاست شروع در نماز نموده
در این صورت نیز ظاهر اینست که نماز باطل باشد سوم سهو
در قبله است پس در اثنای نماز مشخص شد که آنچه از نماز ادا نموده
پشت بقبله بوده یا بسوی راست یا بسوی یسار بوده ظاهر اینست
که نماز باطل بوده است و اگر مشخص شد که فیما بین راست و یسار بوده
ظاهر اینست که نماز صحیح بوده باشد ولاکن لازم است بعد از اطلاع
بلافصل متوجه بسمت قبله شود در همین توجه اشتغال بافعال واجبه
نماز ننماید بلکه افعال مستحبه نیز چنین است چهارم سهو است
در چیزی که سجده بر آن نموده یعنی در اثنای نماز مشخص شد که آنچه سجده
بر آن

بر آن نموده سجده بر آن جایز نبوده پس اگر مطلع شد بحقیقت حال
بعد از رفع سر از سجده نماز صحیح لکن آنچه از سجود نماز باقی
مانده سجده بر آن جایز نیست بلکه اگر بعد از اطلاع متعمداً سجده
بر آن نماید نماز باطل خواهد بود و اگر در حالت سجده عالم بحقیقت حال شد
پس اگر بعد از فراغ از ذکر واجب است نماز او صحیح است و اگر
قبل از اتیان بذکر واجب مؤخر فرض شود که این واقعه در ضیق وقت
بوده باشد یعنی اگر قطع نماز نماید تحصیل ما یصح السجود علیه درک نماز را
در وقت نتواند نمود در این صورت همان سجود را بهمان حالت که هست
تمام نموده در بقیه سجود است سجده بر ثوب معمول از قطن و کتان
و با عدم سجود از چنین ثوب سجود معمول از پشم نماید و با عدم
تمکن سجود بر ثوب سجده بر کف نماید پنجم سهو است در مکان
باین معنی که باعتقاد اباحه مکان شروع در نماز نموده در اثنای نماز

مطلع شده که مغصوب بوده پس قطع نماز متعین است و استیناف
نماز در مکان مباح لازم است مگر در صورتیکه وقت مضیق بوده باشد
پس آنچه از نماز بعمل آورده است صحیح است و بقیه نماز را در حین
خروج از آن مکان مغصوب بعمل میآورد **ششم** سهو
در لباس است پس اگر در اثنای نماز مشخص شد که لباس او
لباسی است که نماز در آن جایز نیست و جاهل بود پس اگر نزع
آن ممکن است بنحویکه موجب فعل منافی نشود نزع نموده اتمام
نماز نماید والا قطع نماید و استیناف نماز را با تلبس بلباس
بی عیب نماید **مبحث دویم** در حکم سهو در شرایط نماز است
که متذکر شد بآن مقدم واجب است لهذا اگر ممکن است از رسانیدن
جبهه بچیزیکه سجود بر آن صحیح بوده باشد یا رسانیدن آنچیز را بجبهه
یا اگر ممکن بوده باشد حینئذ باید بعد از آن ذکر را بعمل آورد
اولی

اولی آنست با تمکن از رسانیدن آنچیز را بجبهه مگر در صورتیکه آن
جبهه بآن چیز آنرا مقدم بدارد بر رسانیدن موضعیکه سجده بر آن
بوده باشد بلندتر بوده باشد از آن موضعیکه جبهه بر آن واقع شد
در اینصورت اولی آنست که آنچیز را برسانیدن بجبهه بعد از آن
ذکر را بعمل آورده و اگر متمکن از این نبوده باشد پس اگر این امر
در سجده آخر نماز مشخص شد لازم است ذکر را بعمل آورده نماز را
تمام نماید و اگر در غیر سجده آخر بوده باشد خالی از این نیست
که بعد از رفع راس متمکن خواهد بود از تحصیل ما یصح السجود علیه
با عدم ارتکاب فعل منافی یا نه اگر متمکن بوده باشد لازم است که ذکر را
بعمل آورده بهمان حالت و بعد از رفع راس تحصیل ما یصح السجود
علیه نموده وضع جبهه بر آن نماید در سجود ثانیه و اگر متمکن
نبوده باشد قطع نماز لازم است در همانحالت سجود و اتیان بذکر سجود

علیه استیناف نماز نماید مگر در صورتیکه شده باشد بعد از فراغ
از نماز و آن چند قسم است اول سهو از طهارت از خبث است
باین معنی که مطلع بر نجاست در ثوب یا بدن خود بود در حین شروع
در نماز غافل شد از ازالهٔ آن و بعد از فراغ از نماز متذکر شد
دویم سهو از طهارت از حدث است باین معنی که اعتقاد وضو
داشتن داخل در نماز شد و بعد از فراغ اختلاف آن ظاهر شد
در این صورت نماز باطل است اگرچه بعد از انقضای وقت
متذکر شد و هم چنین است حال در غسل و تیمم سوم سهو
در قبله است باین معنی با اعتقاد اینکه این سمت سمت قبله است
نماز را بعمل آورد و بعد از فراغ از نماز مشخص شد که استیناف
نمود پس اگر نماز ما بین یمین و یسار واقع شده نماز او صحیح است و اگر
بسوی یمین و یسار یا بخلاف جهت قبله شده است پس اگر در وقت
عالم

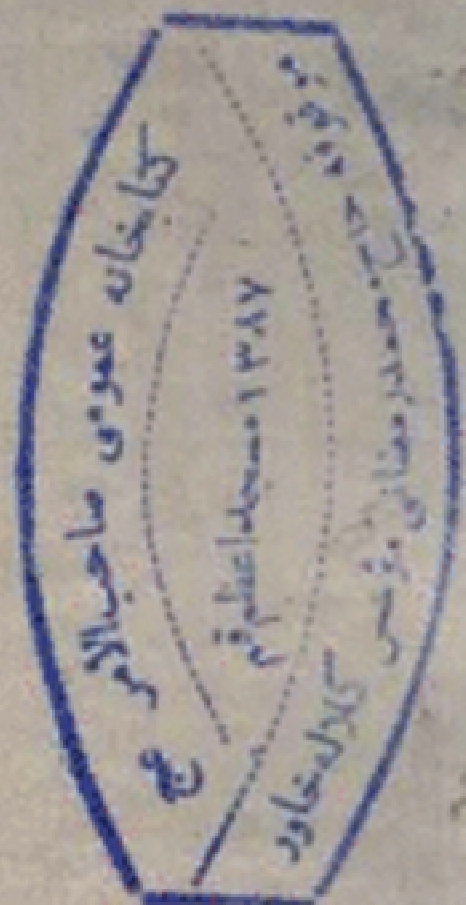
عالم بالحقیقت حال شد اعاده نماز لازم است و اگر بعد از انقضای
وقت شد لازم نیست لکن احتیاطا مقتضی عدم اخلال انقضاست
چهارم سهو از ما یصح السجود علیه است باین معنی با اعتقاد آنکه آن
چیز است مطلقا اگرچه عالم بالحقیقت حال با بقای وقت بوده باشد پنجم
سهو در لباس است ششم سهو در مکان باین معنی که در
حال نماز معتقد این بود که این لباس لباسی است که نماز در آن صحیح است
هفتم و هم چنین است حال در مکان و بعد از فراغ از نماز مشخص
خلاف آن در هر دو صورت نماز صحیح است اگرچه متمکن از اعاده آن
در وقت بوده باشد هشتم سهو در اجزای صلوة است یا در امری که
متعلق با جزای صلوة بوده باشد و متذکر بآن شد در اثنای نماز
و این بر دو قسم است اول آنست که عود بآن جایز نیست اگر چه
متذکر شود بآن قبل از دخول در رکن و الا اخلال بآن مبطل نیست در اجزای

قبل از دخول در رکنی بعد از آن است و این مثل اخلال بقرائت حمد است
کلا و بعضا هر گاه متذکر شد بان قبل از دخول در رکوع و هم چنین
سجود هر دو یا یکی و تشهد کلا یا بعضا پس هر گاه قبل از دخول در رکوع
رکعت ثانیه متذکر شد که دو سجده یا یک سجده را در رکعت اولی
فراموش نموده لازم است عود نماید سجده منسیه را بعمل آورد و بعد
از نسیان بسجده یا نسیان بقرائت نموده نماز را تمام نماید و هم چنین
هر گاه قبل از دخول در رکوع متذکر شد که اخلال ببعضی از آیات حمد
یا ببعضی از کلمات حمد نموده بلکه اخلال بحرکت یا بسکون نیز چنین است
در این صورت لازم است عود نماید بتلافی منسی نموده اعاده ما
بعد از آن نماید واما هر گاه بعد از دخول در رکوع یا رکنی دیگر متذکر
شود بان پس این قسم بر دو قسم میشود یک قسم آنست که موجب بطلان
نماز است استیناف آن لازم است و این در صورتیست که منسی رکن

صلوة مثل حال تکبیرة الاحرام یا حال قرائت حمد و سوره یا در حال
اتیان بذکر رکوع و سجود یعنی هر گاه کسی اخلال بطمانینه در یکی از اینها
که مذکور شد نماید سهوا و متذکر شد بر این مطلب عود بجهت
تدارک آن لازم بلکه جایز نیست اگر چه متذکر شود بان قبل از دخول
در فعل دیگر و هم چنین هر گاه اخلال نماید سهوا بکیفیت معتبره در قرائت
مثل اینکه اخلال بجهر نمود در صلوة جهریه یا باخفات نماید در مواضع
اخفاتیه بعد از آن متذکر باین شد عود بجهت تدارک آن لازم بلکه
جایز نیست و اگر چه قبل از اشتغال بفعل دیگر بوده باشد و هم چنین است
حال در ذکر رکوع و سجود یعنی هر گاه اخلال نماید بذکر رکوع و سجود
و متذکر شود بان بعد از رفع راس از رکوع و سجود بجهت
تدارک ذکر جایز نیست بلکه موجب بطلان نماز است دویم
آنست که عود بجهت تلافی آن لازم است هر گاه متذکر شود باخلال

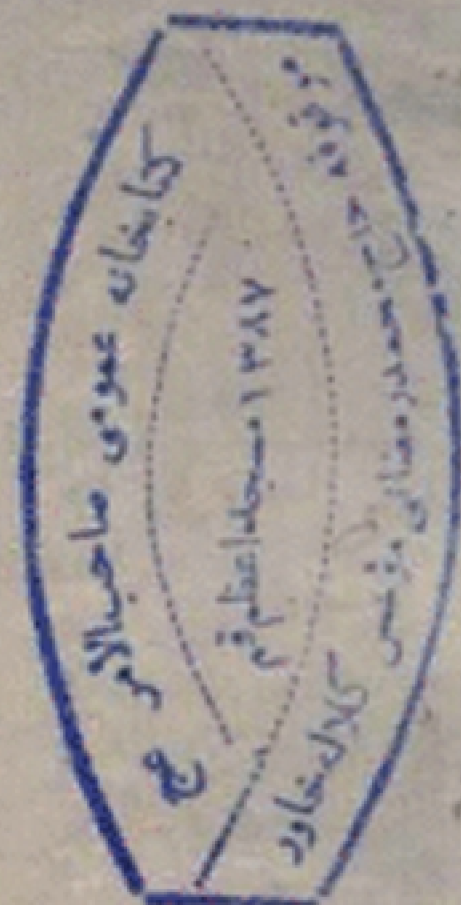
فصل

ارکان نماز بوده باشد مثل اینکه تکبیرة الاحرام را فراموش نموده
بعد از دخول در رکوع متذکر شد یا رکوع را فراموش نموده
بعد از دخول در سجود متذکر شد اگرچه دخول در سجده اولی بوده باشد
قسم دویم آنست که موجب بطلان نمیشود لکن تلافی آن بعد از فراغ
از نماز لازم است یا سجده سهو و آن مثل یک سجده سهوا فراموش نموده
یا تشهد فراموش نموده و متذکر نشده مگر بعد از دخول در رکوع
در اینصورت نماز صحیح است تمام نماز نموده بعد از فراغ از نماز بلافصل
لازم است که اتیان بمنسی نموده و ظاهر اینست که امر در اجزای تشهد
و صلوة در تشهد نیز چنین بوده باشد پس هرگاه در نماز چهار رکعتی
چهار سجده فراموش نماید در هر رکعتی یک سجده را متذکر نشود مگر
بعد از دخول در رکعت دیگر و در رکعت اخیره بعد از فراغ
اتیان چهار سجده منسیه نموده باشد و اما هرگاه میداند و سجده را
فراموش



فراموش کرده باشد لکن نمیداند دو سجده از یک رکعت است
یا از دو رکعت نماز باطل و استیناف آن نماز لازم است قسم سوم
نسیان ما عدای آنچه در این دو قسم مذکور شد پس هرگاه
کسی در نماز چیزی اخلال نماید و آن چیز از ارکان نماز نبوده باشد
و هم چنین تشهد و سجده نبوده باشد و اجزای تشهد و صلوة
نیز نبوده باشد و متذکر بآن نشود مگر بعد از تجاوز از محل
در اینصورت نماز صحیح و تدارک منسی بعد از فراغ از نماز و ا
جب نیست مثل اینکه قرائت را فراموش نموده کلا یا بعضا
یا تسبیحات اربع را فراموش نموده یا طمأنینه را در هر حالی
از احوال نماز که بوده باشد فراموش نموده یا رفع راس را
از رکوع را فراموش نموده متذکر نشد مگر از بعد از دخول
در سجده یا ذکر در سجده را فراموش نموده متذکر نشد مگر بعد از رفع

از ارکان نماز بوده باشد مثل اینکه تکبیرة الاحرام را فراموش نموده
بعد از دخول در رکوع متذکر شد یا رکوع را فراموش نموده
بعد از دخول در سجود متذکر شد اگر چه دخول در سجده اولی بوده باشد
قسم دویم آنست که موجب بطلان نمیشود لکن تلافی آن بعد از فراغ
از نماز لازم است یا سجده سهو و آن مثل یک سجده سهوا فراموش نموده
یا تشهد فراموش نموده و متذکر نشده مگر بعد از دخول در رکوع
در اینصورت نماز صحیح است تمام نماز نموده بعد از فراغ از نماز بلا فصل
لازم است که اتیان بمنسی نموده ظاهر اینست که امر در اجزای تشهد
و صلوة در تشهد نیز چنین بوده باشد پس هرگاه در نماز چهار رکعتی
چهار سجده فراموش نماید در هر رکعتی یک سجده را متذکر نشود مگر
بعد از دخول در رکعت دیگر و در رکعت اخیره بعد از فراغ
اتیان چهار سجده منسیه نموده باشد و اما هرگاه نمیداند و سجده را
فراموش



فراموش کرده باشد لکن نمیداند دو سجده از یک رکعت است
یا از دو رکعت نماز باطل و استیناف آن نماز لازم است قسم سوم
نسیان ما عدای آنچه در این دو قسم مذکور شد لیس که
کسی در نماز چیزی اخلال نماید و آن غیر از ارکان نماز نبوده باشد
و هم چنین تشهد و سجده نبوده باشد و اجزای تشهد و صلوة
نیز نبوده باشد و متذکر آن نشود مگر بعد از تجاوز از محل
در اینصورت نماز صحیح و تدارک منسی بعد از فراغ از نماز وا
جب نیست مثل اینکه قرائت را فراموش نموده کلاً یا بعضاً
یا تسبیحات اربع را فراموش نموده یا طمانینه را در هر حالتی
از احوال نماز که بوده باشد فراموش نموده یا رفع راس را
از رکوع را فراموش نموده و متذکر نشد مگر بعد از دخول
در سجده یا ذکر در سجده را فراموش نموده و متذکر نشد مگر بعد از رفع

راس از آن سجده در جمیع این صور نماز صحیح است بعد از فراغ
از نماز اتیان بمنسی لازم نیست تنقیح مقام مقتضی نقل کلام است
در سه مبحث آنکه لازم است اول در اجزای منسیه که تلافی
آن بعد از فراغ از نماز است که آنچه را که لازم بود در حال نماز
از طهارت از حدث و خبث و توجه قبله و ستر عورت و اباحه
مکان و لباس و غیر ذالک و لازم است مبادرت با آن جایز نیست
که مرتکب شود قبل از اتیان بجبر منسی چیزی که ارتکاب آن
در اثنای نماز جایز نبوده دویم آنست که هرگاه منسی
یک سجده باشد و متذکر شود با آن قبل از رکوع و عود بجهت
تدارک سجده منسیه نمایند پس اگر علم دارد که جلوس را
بعمل آورده بوده است اگر چه بقصد جلسه استراحت بوده باشد
واجب نیست که بعد از عود و قبل از دخول در سجده بنشیند
واگر

واگر علم دارد که اخلال با آن جلوس نموده است واجب است
که بنشیند و بعد از آن سجده بعمل آورد و اگر شک
داشته باشد پس این شک اگر در حال قیام بوده یا در حال
تدارک جلوس لازم نیست و اگر بعد از هوی بجهت سجود
بهم رسیده لازم است که بعمل آورد سوم
آنست که هرگاه کسی رفع راس از رکوع را فراموش نموده
مادامیکه جبهه را بسجده نگذارده متذکر شد ظاهر اینست
که لازم است عود نماید بعد از قیام و انتصاب و طمانینه
انوقت بسجود رود و اما هرگاه اخلال بطمانینه بعد از رفع
راس نموده باشد سهواً و متذکر با آن شود بعد
از جلوس بجهت سجود ظاهر اینست که عود بجهت تدارک
طمانینه لازم بلکه جایز نبوده باشد چهارم

هرگاه متذکر شد بسجدهٔ منسیه در رکعت اخیره قبل
از اتیان بصیغهٔ سلام مخرج از نماز ظاهر اینست که عود
بجهت عمل آوردن سجدهٔ منسیه لازم است و هرگاه
متذکر شود بعد از اتیان بصیغهٔ سلامیکه مخرج
از نماز است نماز صحیح است و اتیان بسجدهٔ منسیه فقط لازم
خواهد بود و همچنین است حال در تشهد منسی در رکعت اخیره
در اسعد اوان و اتم احیان این یک مجلد کتاب مستطاب مسمی
تمت الرساله بدست خادمه فاطمه زهرا السیدة النساء
ولد آمیر محمد علی الموسوی سمت تحریر
یافت تمت الرساله بعون الله
الملک الوهاب ١٠ع صفر
سنه ١٢٤

